

الأمن الإنسانى :رؤية إسلامية
بين تكافل المداخل والبحث المقارن

ورقة خلفية ضمن أعمال تقرير التنمية الإنسانية الرابع

سيف الدين عبد الفتاح
أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

2008

مقدمة :

المدخل الكلي : تكافل المداخل والنماذج .:

حول فكرة النموذج والنموذج المركب ، والمداخل والجمع والنظم فيما بينها ، تبرز الفكرة التي حاولنا أن نواليها بالدرس والبحث ضمن إشارات إجمالية اشتمل عليها هذا البحث نموذج ومدخل مفاهيمي ونماذج تاريخية ونماذج فكرية ونماذج فقهية ونماذج مؤسسية فضلاً عن نماذج ومداخل من جملة القضايا المتنوعة التي يمكن أن ترتبط بهذه العلاقة وإجراء عملية تفعيلها وتشكيلها ضمن هذه القضايا المستحدثة.

ماذا يعني إذن معمار هذه النماذج والمداخل ضمن بنية النموذج المركب؟

هندسة النماذج والمداخل ومعمارها فكرة منهجية يجب على الباحثين العمل فيها وتركيب الدلالات التي تتعلق بها وفي هذا المقام يمكن أن نشهد هذا التركيب المعماري الهندسي في منظومة من العناصر:

الأول: يتعلق بقدرة هذه النماذج التفسيرية بشأن الموضوع قيد الدراسة وهو يتعلق هنا بالأمن الإنساني.

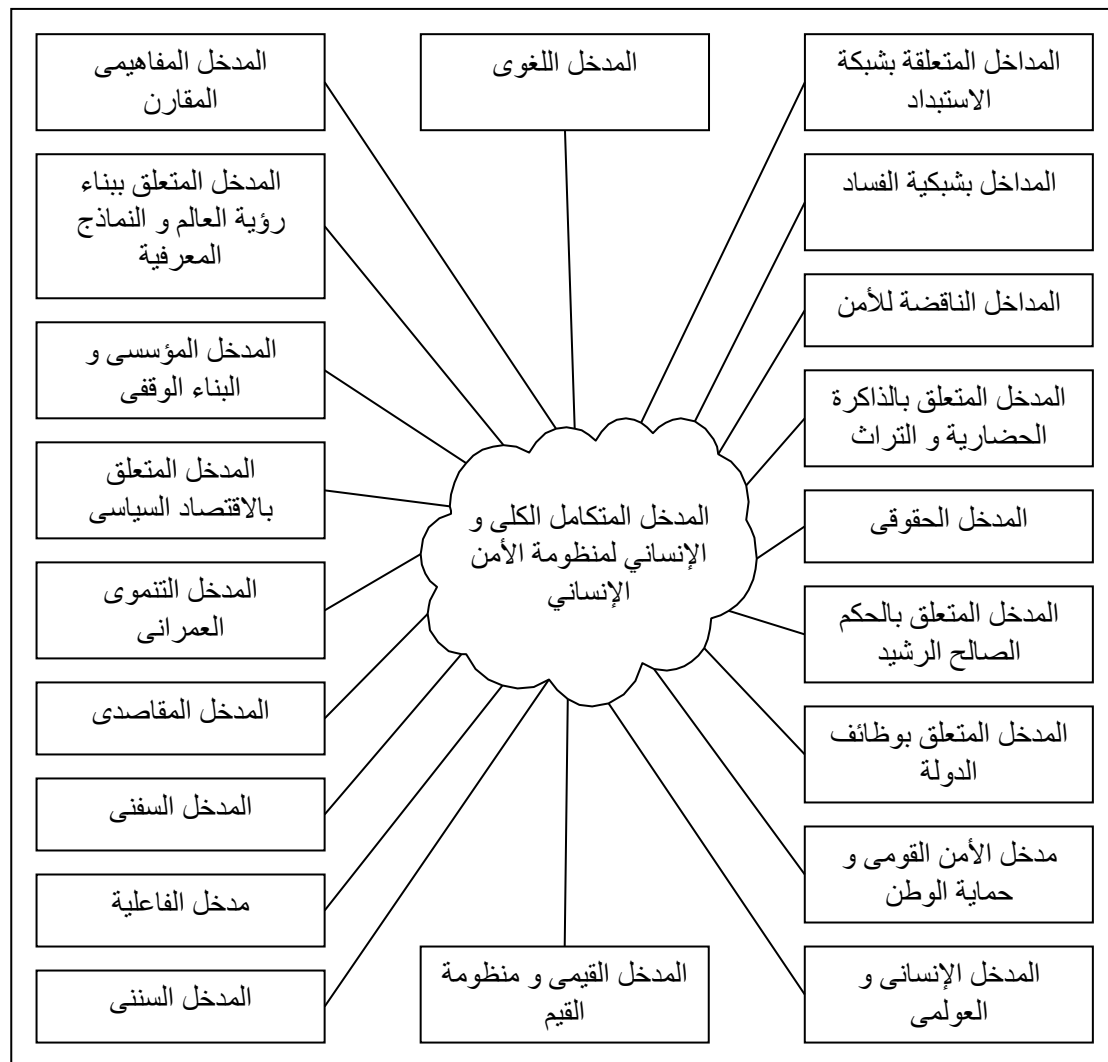
الثاني: قدرة هذه النماذج والمداخل في القيام بدور إرشادي في سياقات ما تمثله من رؤية للعالم وجهاز مفاهيمي وسياق تحليلي وقواعد تفسيرية وإشكالات أجدر بالتناول إذ قدمنا في هذا البحث وفي ثناياه هذه الرؤية من خلال هذه النماذج باعتبارها تشكل معماراً في نموذج معرفي متكامل يمكن أن يدلي بدلوه في شأن موضوعات شتى ومنها ذلك الموضوع الذي يتعلق بالعلاقة بالأمن الإنساني.

الثالث- يمكن أن تقوم هذه النماذج والمداخل في تركيبها بأدوار تتعلق بقدرتها التقويمية سواءً على مستوى التنظير ومستوى الواقع أو حتى على العلاقة بين الواقع والتنظير.

وفي هذا المقام اشتمل هذا البحث على الإمكانيات التي تقدمها هذه النماذج والمداخل في رؤية منظومة الأمن الإنساني ومحاولة تحاشي كل ما يضر بهذا المفهوم أو يؤدي إلى اختلاله أو يؤدي إلى تشكيله على نحو سلبي يضر بالتنظير وبالواقع على حد سواء.

عناصر مهمة يمكن أن تشكل مقدمة لكيفية دراسة مفهوم منظومة مثل الأمن الإنساني بما يمكن من الربط بين التراث وقدرته على تقديم استجابات للقضايا والإشكالات الفكرية المعاصرة.

إن غاية هذا النموذج المركب في معماره الهندسي أن تتراص لبناته لتكون وتشيد صرحاً مهماً من الرؤية التي تؤصل بدورها منهجاً للنظر لحقيقة الأمن الإنساني وما شاكلها من قضايا وعلاقات ضمن هذه الرؤية التركيبية التي يشير إليها هذا الشكل :



هذه المداخل المتعددة يمكن نظمها ضمن هذه المداخل الكلية والتي سنقوم على جعلها في حزم نتناولها في مجموعات متنوعة ومتكاملة وسنتناولها في هذه المداخل الأساسية ضمن حزم ثلاث :

أولا المدخل المفاهيمي :

*المدخل اللغوي : .

اللغة تشكل أحد المصادر لعطاءات المفهوم ، حينما تقدم دلالات متنوعة ، تشير إلى إمكانية الجمع فيما بينها وما يمثله ذلك من التعامل المنظومي مع دلالات اللغة فيما يمكن تسميته بالحقل الدلالي .

مادة الحياة ومصدرطمأنينتها واستقرارها وتوازن الكائنات فيها اللغة مسكونة بمفهوم الأمن الشامل ، ثمة تدافع يحرك الحياة فيها إلى الأمن ..لأن الاختلال إخلال بالأمن، ضمن هذه الرؤية فإن مدخل اللغة المتعلقة بالجذر "أمن " مسكون بمفهوم الأمن الشامل والمتكامل .

الأمن عدم الخيانة

الأمن نقيض الخوف

الأمن إيمان وتصديق

والأمن حفظ (وأصل الحفظ الأمن ، والأمن حفظ وأصل الحفظ في الأمن ، الأمن خوف الضياع وقيل هو الحافظ الحارس المأمون من يتولى رقابة الشئ والحفاظ عليه .

والأمن طمأنينة واستقرار وثقة وقرار وسكن، والسكن غير السكون .. حالة السكون ، الدافع إلى الحركة والحراك والنشاط واستئناف الفاعلية .

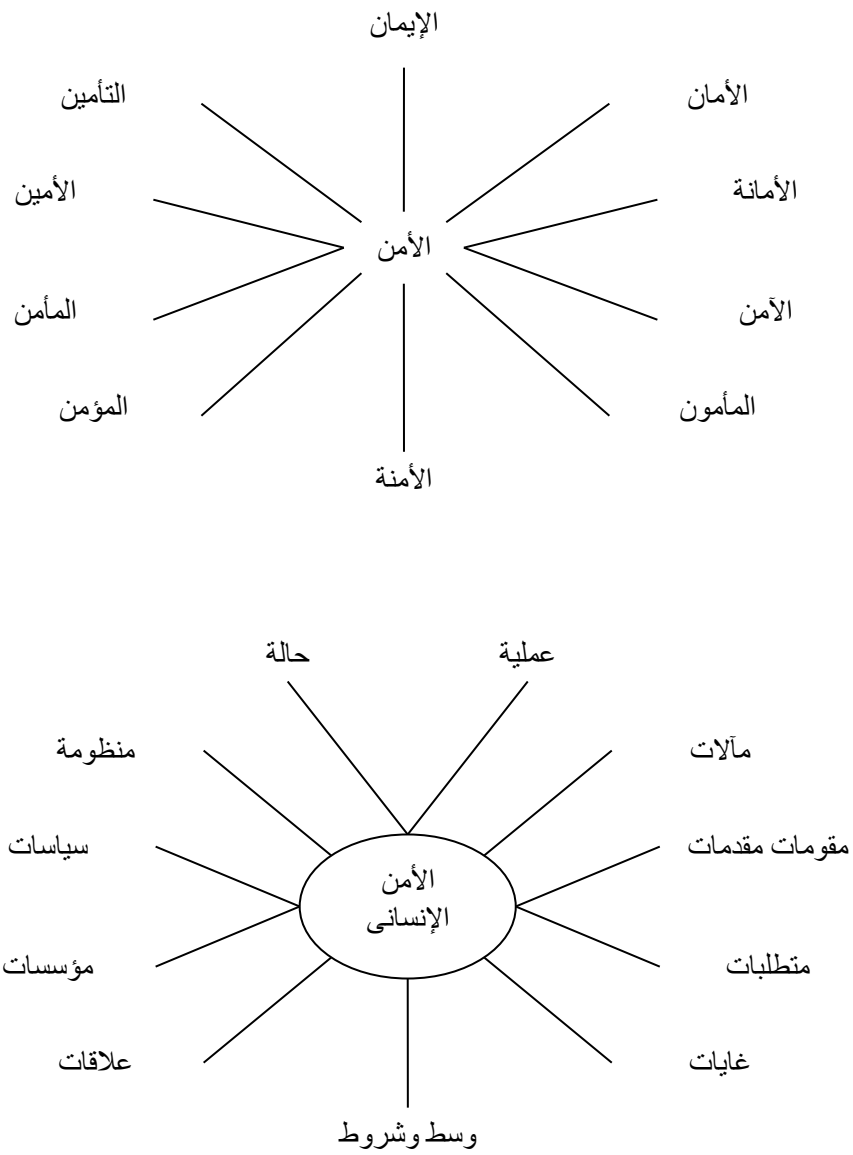
والأمن أداء الأمانة المحركة لتعاملات الخلق في أمانة وثقة .

فالأمين المؤتمن الذي لا يخون .

والأمن الدين (مأمون به ثقة) دينا وخلقا والتاجر والأمين ذو الدين والفضل والأمن والثقة .. وأمن اختلاله وانحلاله فمؤتمن القوم الذي يثقون به ويتخذونه أمينا حافضا ، والأمن القوة فالأمين هو الذي يوثق بقوته ، والأمن السلم أمن أي سلم .

والأمن في اشتقاقاته يحرك اطراف عملية متكاملة ، ومنظومة متفاعلة . المؤمن /الأمن / حالة الأمن / أداة الأمن / المأمون .

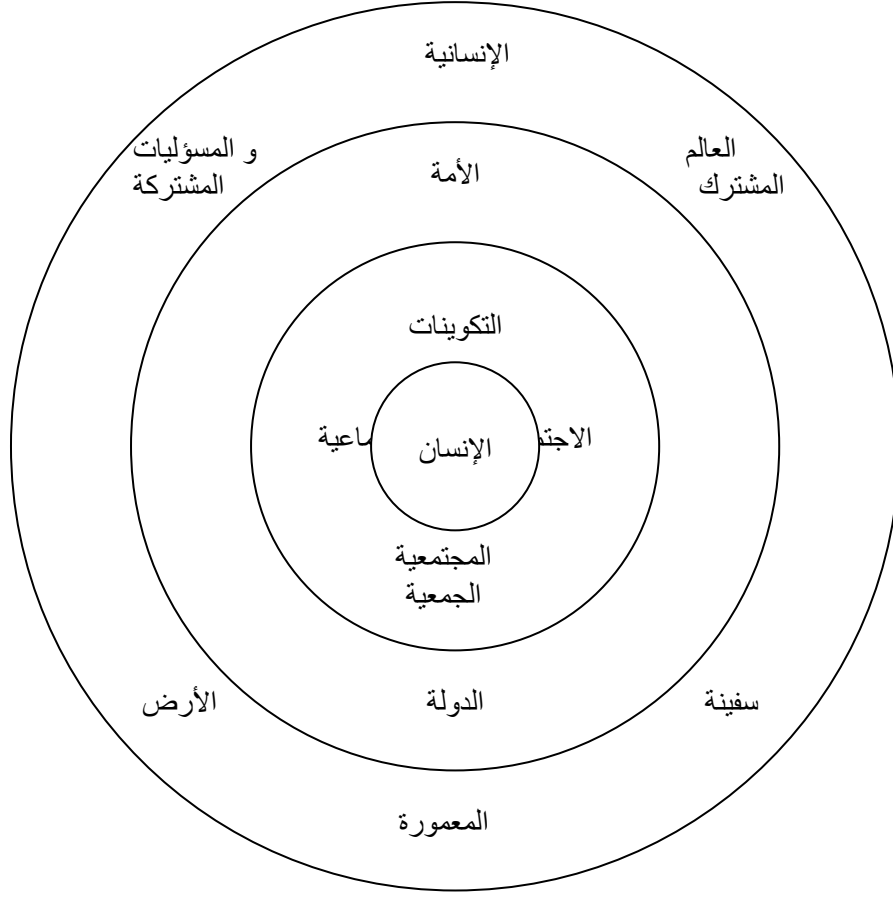
وضمن هذه الدلالات اللغوية فإنها تشكل منظومة تتشابك فيها المعاني والمغازي (انظر الشكل



فالأمن بهذا الاعتبار كلمة دالة على اعتباره :

- حقيقة وضرورة نفسية وجماعية تتعلق بالفرد والجماعة .
- الأمن يتكون من منظومة الأفعال والحالات (الطمأنينة ،السكن ، القرار والاستقرار ، الأمانة ، الحفظ ، الأمان ، الدين والخلق ، القوة ، الحفاظ على حقوق الذات والغير ، السلم ،....) وإذا كانت تلك منظومة من الأفعال والحالات الإيجابية ، فإنها تقابل بمنظومة أخرى سلبية (الخوف والهلع ، وعدم الاستقرار ، الخيانة ، التضيق بأشكاله من إهمال أو انحراف وفقدان حالة الأمان ، وافتقاد المعايير والقيم ، والضعف والوهن وإهدار القدرات والإمكانات ، والتعامل الفردي الأناني ، والاعتداء على حقوق الغير ، حالات العنف والصدام ...) .
- وتبدو إضافة صفة الإنساني للأمن إضافة موفقة تعبر عن امتداد مفهوم الأمن ، وارتباطه بالإنسان . النوع بني آدم ، ليحرك عناصر تكافل الإنسانية ، وحالة الأمن الإنسانية القاصدة لتكامل المعمورة والإنسانية بأسرها .
- كذلك فتتحرك هذه الإضافة الإمكانات الكبرى لتحريك وحدات التحليل وتكافلها وتكاملها (الفرد . الإنسان ، الإنسان . الإنسانية) ، وإدخال حقائق الجماعة والمجتمع ، والدولة والأمة ، وتنوع الحضارات والثقافات وهو أمر يقبل أدوات التحليل المختلفة بما يؤصل كل مستويات تفعيل مفهوم " الأمن " الإنساني .
- صفة الإنسان كذلك توطر معنى الأمن من ناحيتين مهمتين ؛فهي تجعل من هذه الصفة سندا لرؤية الأمن من منظور شامل ومتكامل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإنها ترتبط بالقدرة على تحصين هذا المفهوم من حيث هدفه وغايته المرتبطة بوجود الإنسان كيانا ونظاما وعمرانا ، فيحصن هذا المفهوم من محاولات تفريغه من مضمونه أو تزيفه أو الانحراف به .

دوائر الأمن



- ومن هنا قد يكون من الأهمية بمكان أن نؤكد على أهمية مفهوم الإنسان ضمن الرؤية الإسلامية بوجه عام حيث يتكون هذا التركيب من مفهوم الأمن الإنساني لتتكامل بذلك المعاني والمباني في إبراز هذا المفهوم .. وهو الذي يوضح مكانة الإنسان ورسالته في آن واحد فهو خليفة الله فقد تحمل أعباء الخلافة وتكاليفها التي سيقوم بها في الأرض حمل الأمانة جزء لا يتجزأ من تكوين الإنسان الحضاري.

ومعاني الإنسان في اللغة تنصرف إلى حقيقة الاجتماع البشري والعمران الإنساني ومناطهما الذي يتمثل في الأمن إذ يقول الراغب الأصفهاني بأن الإنسان قيل سمي بذلك لأنه خلق خلقة لا قوام له إلا بإنس بعضهم ببعض ولهذا قيل

الإنسان مدني بالطبع من حيث لا قوام لبعضهم إلا ببعض ، ولا يمكنه أن يقوم بجميع أسبابه ، وقيل سمى بذلك لأنه يأنس بكل ما يألفه .

هذه الأمانة حملها الإنسان مختاراً حينما تحفظت كافة الكائنات على حملها لثقل تلك الأمانة وعظمتها وجلال قدرها ولكن الإنسان حملها اختياراً ليكون بداية اختياره التزاماً حيث تتولد من الخلافة ومن حمل الأمانة عقيدة المسؤولية والالتزام الوجودي والشمولي في آن واحد.

إن من معنى ذلك أنه إذا كان الوجود الإنساني في ذاته يجسد معاني الخلافة في الأرض فإن الخلافة في ذاتها مسؤولية وأمانة وإن معنى هذا أن الحفاظ على الأمانة وآدائها وحسن القيام عليها هو الالتزام المصيري أو الواجب المطلق الذي لا يستطيع الإنسان أن يتهرب منه أو يتحايل عليه وهنا يأتي الاختيار كحركة عمرانية وحضارية في اختيار الخير فبين الاختيار والخير جذر لغوي واحد يؤصل منى المسؤولية الفردية التي تتحول ضمن مضمونها الحضاري إلى مسؤولية إنسانية، { وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ } (سورة الإسراء: آية 13).

ولقد ظن البعض من خلال سطحية عقيدة وتفكير عليل ورؤية كلييلة أن خلافة الإنسان الحضارية إذ تكون أمانة ملزمة باختياره لكل إنسان وعلى هذا النحو من الوجوب المطلق فإن فيها القضاء الكامل والشامل على فردية وحرية الإنسان ومضادة إرادته بل القضاء على وجوده الحضاري بالكامل، وفات هؤلاء أن يتعلموا من معادلة الإنسان - حضارة ، ثلاثة أصول أساسية الأول: أنه لا وجود للإنسان إلا بتحقيق إمكاناته فما لم يقم الإنسان بتحقيقها بما يضمن له الاستقرار والاستمرار والاعمار والاستثمار والازدهار فلا كيان له ولا وجود.

أما الأصل الثاني: فهو يتعلق بأن الوجود الإنساني يفترض الحرية فبغير الحرية والاختيار لن يستطيع الإنسان أن يحقق أي إمكانية من إمكاناته فمن غير حرية يفقد الإنسان رفعة ودفاعيته وفاعليته.

أما الأصل الثالث: فهو يعني أن الحرية والاختيار الكامل للإنسان تقتضي القواعد التي يسير عليها والفروض التي يهتدي بها والقوانين التي تحكم خطاه

ومساره، وليس في هذا شيء من الاستبعاد أو الإستبعاد لإرادة الإنسان من واقع هذه الخصائص الفطرية للطبيعة البشرية.

إن البحث الفلسفي في طبيعة الإنسان خيرة أم شريرة والبحث في الإنسان حينما ينخرط في بناء مجتمع أو جماعة إنما تعبر -في بعض الرؤى- عن إستناد لمفهوم صراعي ، ولكنه وفق معاني الحرية والاختيار فإن على الإنسان وقد ألزم بهذه الأمانة والكونية الوجودية أن يعيش في يقظة دائمة ووعي دائم وفكر دائم وشعور دائم تلك هي خصائص الكيان الإنساني التي يستطيع الإنسان أن يحقق بها وجوده في واقع حضاري له نفعه للفرد والمجتمع والفساد أجمعين القوامة الحضارية الإنسانية ليست مجرد حمل شرفي للأمانة أو رئاسة وزينة لا تخدم شيئاً ولا تحقق أثراً ولكنها قوامة حضارية إيجابية واعية التي تصون وتحفظ ما حققت وتجاهد ما وسعها الجهاد وبقدر ما يسعها الفكر والشعور في دعم وتأصيل ما تقوم عليه حياة الإنسان ويكفل تحقيق وجوده.

وبهذه المعادلة **الإنسان حضارة** فإنني نعني ضمن ما نعني أن الوجود الإنساني وجود حضاري، وأن الالتزام بأمانة الوجود الحضاري فريضة أخلاقية وقيمية، أن نظرة الالتزام بأمانة الوجود الحضاري نظرة إنسانية قبل كل شيء، أن وجود الإنسان في الأرض يفرض وجود علاقات إنسانية تتعدى ذاته فتصل بينه وبين المكان والزمان والإنسان على امتداد هذه التنوعات كلها وما يتصل بها من ظواهر حضارية. هذه العلاقات تفرض وجود خصائص إنسانية عامة من حيث الفكر والشعور والإحساس يشترك فيها الناس أجمعون.

أن هذه الخصائص الإنسانية العامة لا تكتسب نضجها إلا بالعمل والتجربة من خلال الأطر والأنساق الفكرية والقيمية والمرجعية المتكاملة تكاملاً عضوياً بحيث تحقق من خلال كل هذه الأنساق استقامة للوجود الحضاري والمجتمع الإنساني.

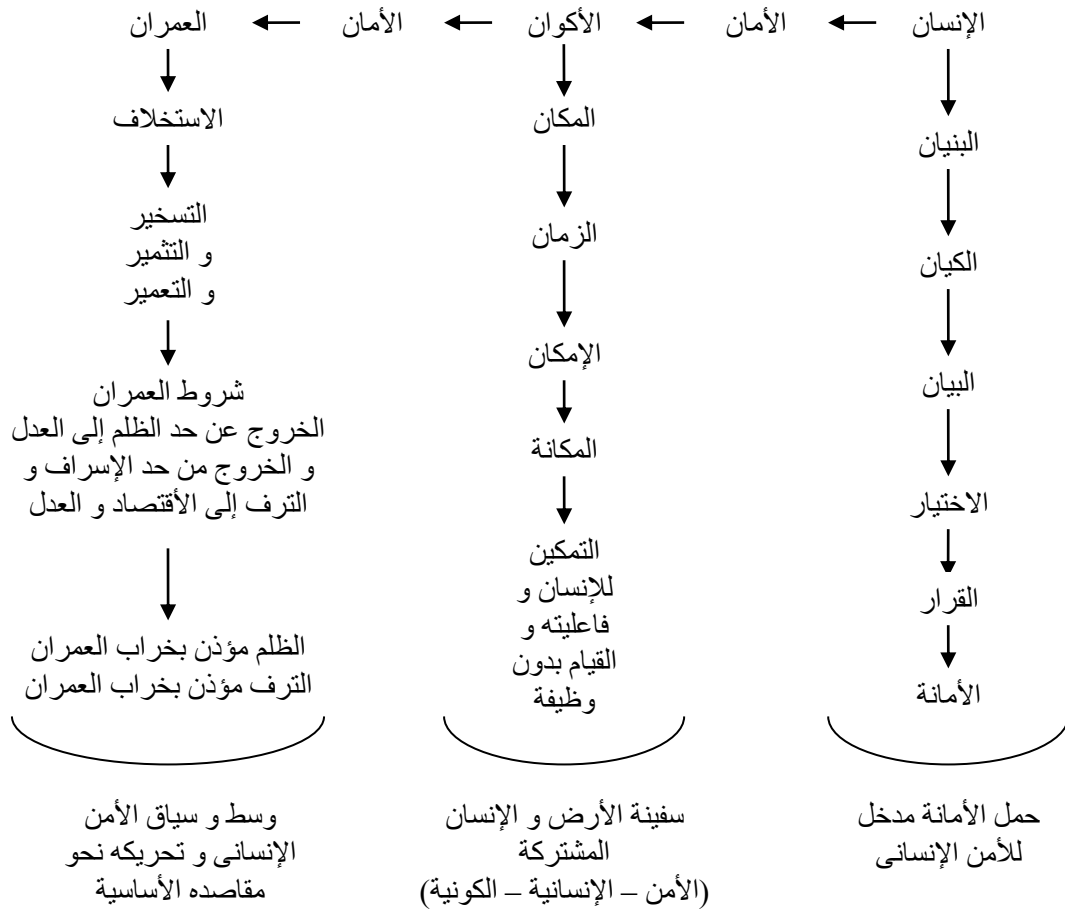
وغاية الأمر في هذا المقام أن نوضح ذلك الربط والنظم بين مفهوم الإنسان . الأمن بحيث يعبر الأمن في جوهره ويغلب عليه معنى الحالة وهي ترتبط بالإنسان لتشكل له حالة ووسطا مواتيا لأن يقوم الإنسان بكل فعالياته العمرانية ، الأمن وفق هذا المضمون يشكل حالة وشرطا ووسطا وسياقا ومتطلبات أساسية لقيام هذا

الانسان بحمل الأمانة في وجوده الحضاري ، هذه الأمانة التي يشير إليها الراغب الأصفهاني من أنها تتعلق بمعنى العقل الراشد القادر على أن يوفر الأمن لذاته ولغيره في علاقاته المتنوعة ضمن رؤية عمرانية شاملة ومتكاملة . كما أن ذلك استرشادا بما أشار إليه للجرجاني في تعريفاته للأمن "هو عدم توقع المكروه في الزمن الآتي "

وهو معنى يشتمل على معان عدة ، إلا أن ما يجب التوقف عنده هو حال الطمأنينة وحال الإستدامة وحال الأمن في المال والاستقبال ، وبهذا المعنى فإن الأمن لا يرتبط بحسب بحالة ماضية أو حالة واقعة ، بل هو حالة مستدامة يأمن فيها الإنسان واقعا وحالا واستقبالا . وربما يمكننا أن نفهم هذا القول في ضوء الربط بين هذه المعاني وما قدمه الماوردي من منظومة يقع في نهايتها الأمن العام والأمل الفسيح ، وهذا التعريف للجرجاني إنما ينوه إلى الأمن كحالة واقعة والأمل الفسيح كحالة مستقبلة يأمن فيها الإنسان بحيث لا يتوقع المكروه في الزمن الآتي .

هذه المعاني جميعا إنما تشكل رؤية العالم للإنسان ومنظومة القيم المرتبطة به

رؤية العالم والعلاقة بين منظومة القيم وجوهر الأمن الإنساني



*المدخل المفاهيمي المقارن :

ظهر مفهوم الأمن الإنساني مع صدور تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ولكن لا يعني هذا أن هذا الظهور بهذا الشكل الصريح تضمنه التقرير حيث يمكن القول أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و اشتعال الحرب الباردة شهدت بعض المحاولات لدراسة المشاكل الإنسانية أو القضايا ذات الأبعاد الإنسانية ومن ذلك القول بأن مفهوم الأمن هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضا بديلا عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة .

جاء بروز البعد الإنساني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في محاولة لادماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية وذلك من خلال اتخاذ الفرد كوحدة التحليل الأساسية لأي سياسة أمنية . وبوجه عام يشكل مفهوم الأمن الإنساني احد المفاهيم المغايرة لمنظومة المفاهيم الوستفالية والتي ظلت لفترة طويلة قادرة على تقديم تفسير لطبيعة العلاقات الدولية وخاصة مفهوم الأمن القومي والقائم على محورية أمن الدولة القومية في مواجهة أي تهديد عسكري خارجي لأمنها أو تكاملها الإقليمي أو استقرار نظامها السياسي ، إذ يقوم مفهوم الأمن الإنساني على اتخاذ الفرد وحدة التحليل الأساسية .

من الضرورة بمكان الإشارة إلى أن المفهوم برز في ظل بيئة دولية وأمنية غير ملائمة وذلك في ظل هيمنة قطب دولي واحد وسيطرة مفاهيم مثل التدخل الدولي الإنساني بغية تحقيق أهداف سياسية وأمنية بعيدا عن الاعتبارات الإنسانية والحرب الاستباقية والهيمنة على الدول الأخرى والتهميش الواضح لدور الأمم المتحدة والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان تحت ادعاءات انسانية بحيث إن المضمون الفعلي للمفهوم وهو تحقيق أمن الأفراد لا يتناسب بشكل كبير مع طبيعة البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة وكذلك منظومة المفاهيم غير المعلنة ومن بينها مفاهيم الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وهو ما يطرح تساؤلا إلى أي مدى يعكس المفهوم رغبة فعلية في تحقيق الأمن الإنساني عالميا بعيدا عن أي اعتبارات سياسية أخرى .

كما أن بروز مفهوم الأمن الإنساني في الدراسات الأكاديمية ترافق مع إعلان بعض الدول عن تبني المفهوم ..وهو ما يطرح تساؤلا في طبيعة ودلالة تبني الدول لهذا المفهوم فهل يعد هذا الأمر تجسيدا لدور الدولة في العلاقات الدولية .

التحولات التي شهدتها مفهوم الأمن الإنساني خصوصا نحو إماج الاعتبارات الفردية والبعد ضمن مفهوم الأمن .

عناصر ومكونات المفهوم قديمة لكن الجديد هو طرحه في سياق الدراسات الأمنية أو التحولات التي يشهدها المفهوم في المنظور الأمني من حيث ضرورة التأكيد على أن الفرد هو محور السياسة الأمنية انطلاقا من أن أمن الفرد يضمن بالضرورة تحقيق أمن الدولة ومن ثم الأمن العالمي .

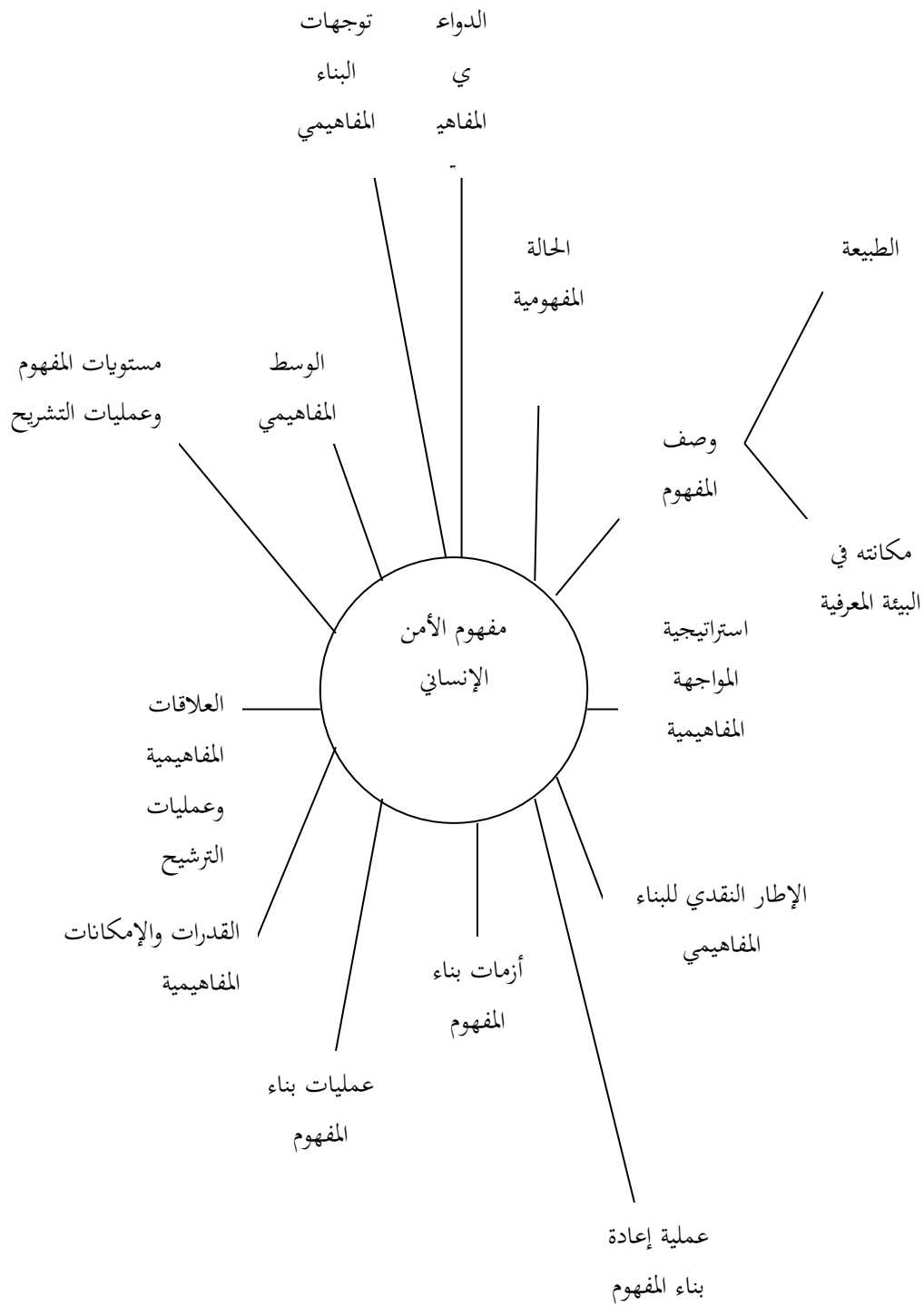
هناك حديث عن ما يعرف بالحكم العالمي لتحقيق الأمن الإنساني والذي يطرح رؤية لتحقيق الأمن الإنساني تعتمد على "الحكم الإنساني" كإطار لتحقيق الأمن الإنساني انطلاقا من أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب إطارا جديدا مما يطلق عليه الحكم الإنساني على المستويات كافة .

ويمكن الربط بين مفهوم الأمن الإنساني والتدخل الدولي الإنساني أو الأمن الإنساني وبعض الفئات المجتمعية .

من الجدير بالذكر أن بروز مفهوم الأمن الإنساني جاء في محاولة لتعميق المفهوم الواقعي للأمن .

يعد مفهوم الأمن الإنساني بترتيبه هذا من المفاهيم التي برزت حديثا كما يقول كثيرون ممن تتبعوا بروز ذلك المفهوم ولكن في واقع الأمر أن الرؤية النقدية لمفهوم الأمن الذي اشتهر وانتشر وحصره في المجال العسكري وكذلك الرؤية التي تتعلق بمدرسة الزواقعية في العلاقات الدولية في منظورها للأمن مثلت هذه الاتجاهات على اختلافاتها وعلى تنوع مداخلها ، مدخلا مهما لتحديد مضامين مفهوم الأمن الإنساني ، ومن الأهمية بمكان ونحن نحرر حادثة المفهوم أن نؤكد أنه واحد من المفاهيم التي يمكن تسميتها بالمفاهيم المنظومة سواء شكل في بنيته في ذاته منظومة من المستويات أو العناصر أو شكل منظومة من المفاهيم الأخرى المرتبطة به أو شكل منظومة كلية تواجهها منظومات أخرى مناقضة فكان هذا المفهوم بحق

نموذجاً للمفاهيم المنظومة في هذا المقام والمفهوم أيضاً من المفاهيم المركبة بين مفهوم الأمن ومفهوم الإنساني هذا التركيب غنماً يشير إلى الشمول وإلى الكلية وإلى تعدد الأبعاد وإلى تحديد الغاية الإنسانية التي ترتبط به وعلى معنى الإنسانية فيه وأنسنة مفهوم الأمن ، هذا التركيب إنما يعكس ارتباطاً برؤية العالم ومنظومة القيم وكذلك النموذج المعرفي وأكثر من هذا فإنه يرتبط بالامكانات التي تتطرحها عملية بناء المفاهيم ، وهو أمر يمكن أن نحدده في ضرورة التوقف عند خطوات عشر فيما يتعلق ببناء المفهوم بوجه عام وبناء المفهوم الإنساني على وجه الخصوص ، ومن أهم هذه الخطوات ما يمكن الإشارة إليه في هذا الشكل الموضح :



مفهوم الأمن الإنساني محاولة لتطبيق خطوات البناء المفاهيمي :



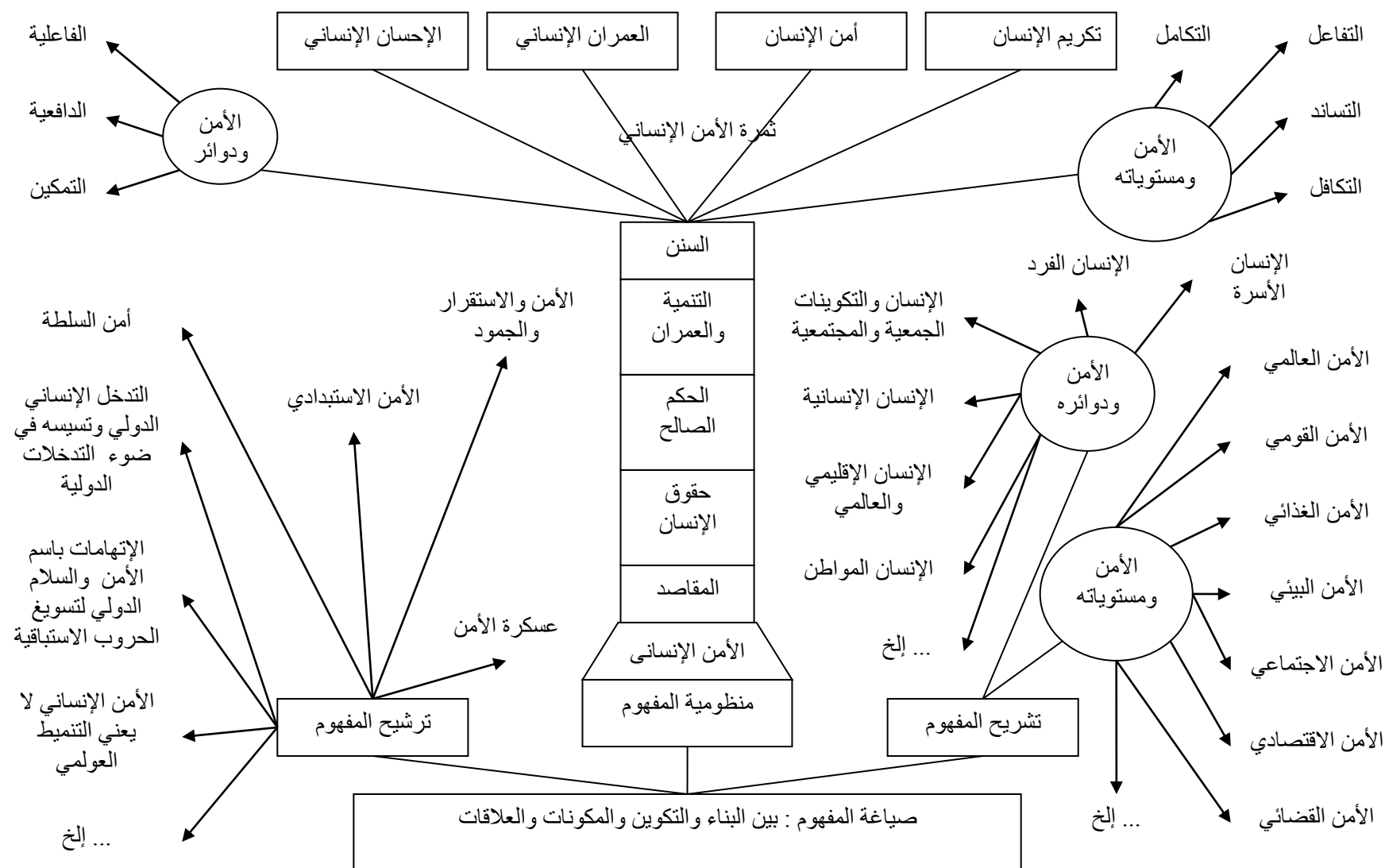
تبني الجماعة العلمية والتواصل
بين العلوم الإنسانية والاجتماعية
وتخصصاتها المختلفة
(علوم الإنسان ، الاجتماع ،
السياسة ، الاقتصاد ، الإعلام ،
الاتصال ، التراث والذاكرة
الحضارية ، التربية ، الإدارة
والسياسات العامة ، العلاقات
الدولية ، المنظمات الدولية ، علوم
المنظمات والمؤسسات الأهلية
والمدنية ... إلخ)

خطاب الفطرة الإنسانية المشتركة
والجوهر الإنساني لمفهوم الأمن
في إطار تشييع مفهوم سفينة
الأرض وضرورة الحفاظ على
العمران الإنساني العام ، خطاب
المسؤولية ومسئولية الخطاب
والمسؤوليات الإنسانية المشتركة

الإمكانات والقدرات للمفهوم

الجماعة العلمية وعملية تحول
النماذج وتأثيراتها في تحول منهج
النظر لمفهوم الأمن وارتباطاته
وتضميناته الإنسانية والعالمية ،
وأنسنة عالم المفاهيم والبحث في
الظواهر الإنسانية المشتركة

القدرات المرجعية وإمكانات
استثمار الرؤى المختلفة من جانب
يحفظ عناصر التنوع الإنساني
الخالق
(حوار الثقافات والتعارف
الإنساني مقدمة لتأصيل مفهوم
الأمن الإنساني وتفعيله)



اتجاهات بناء المفهوم
بين التعامل الأكاديمي والأيدولوجي والعلمي

العولمة والأنسنة وأنسنة
العولمة
(تحديات العولمة
ومفهوم الأمن الإنساني
(

اتجاه المنظمات الدولية
والإقليمية والغير حكومية
و المدنية

أدلجة مفهوم الأمن ضمن
الرؤية الأمريكية
وعناصر التدخل
والحروب الاستباقية و
الوقائية

توجهات بعض الدول
حيال مفهوم الأمن
الإنساني
(اليابان / كندا)

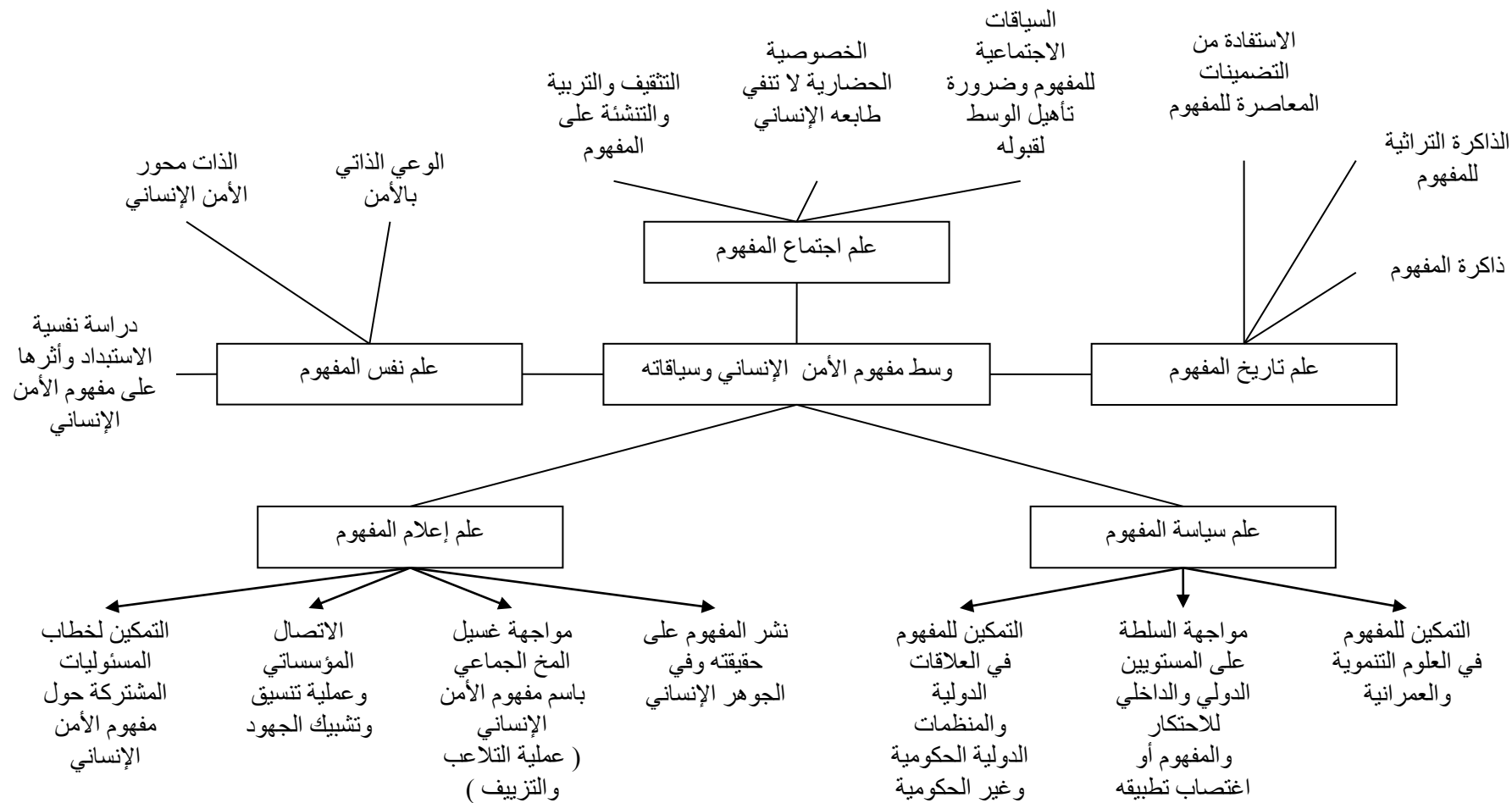
الاتجاه العلمي والأكاديمي والجماعة
العلمية
اتجاهات تنموية والتنمية البشرية
اتجاهات تربط بين الأمن الإنساني
والحكم الصالح الرشيد
اتجاهات ناظمة بين الأمن الإنساني
والأمن القومي
اتجاهات حقوقية (حقوق الإنسان)
اتجاهات ... إلخ

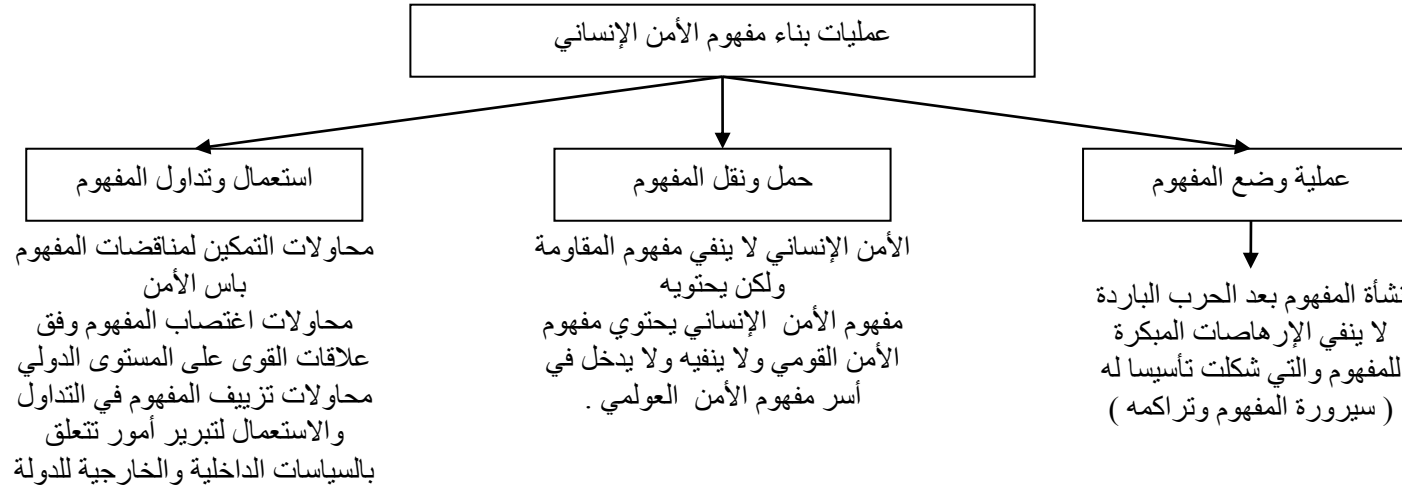
التعريف الإجرائي للمفهوم : بين التقصير والتفعيل

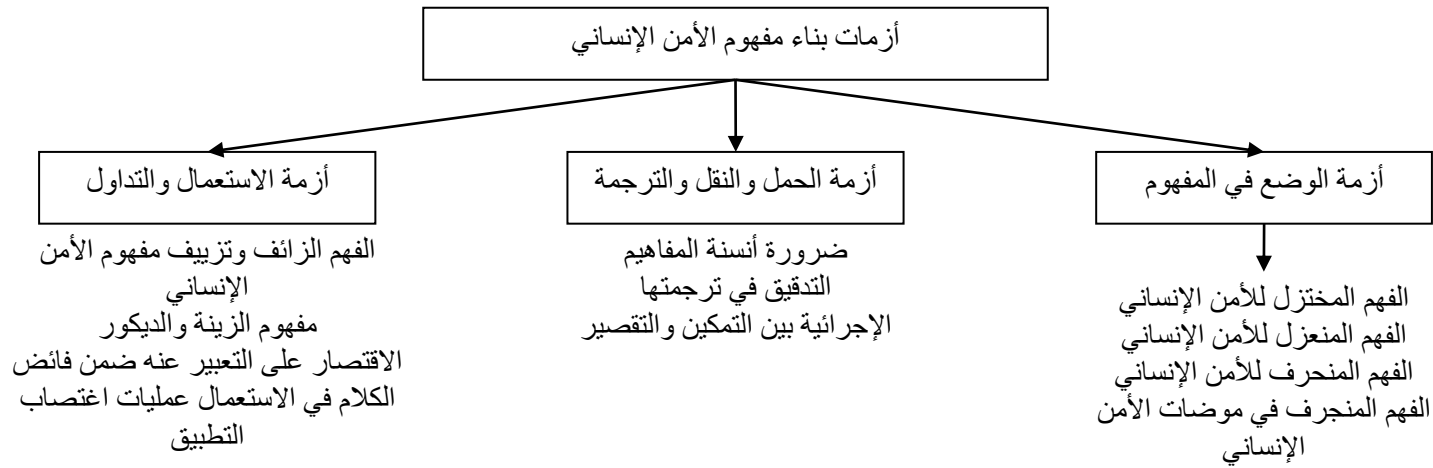
إجرائية التفعيل لا تعني التقصير
عدملياقة المؤشرات ومناسبتها لعمليات
التنوع الثقافي والنسبية الثقافية والتعددية
الثقافية
شمول مفهوم الإنساني والمنهج
النظر الكلي والمتكامل والمتكافل لعناصر
فاعلية المؤشرات وقابليتها للتطبيق على
المستوى الإنساني (كل الإنسانية)

شروط التعريف الإجرائي
إنسانية مفهوم الأمن وعالمية لا تنفي
ضرورة البحث في :
كفاءة المؤشرات
كفاية المؤشرات
لياقة المؤشرات ومناسبتها
اتساق منظومة المؤشرات

ضرورات التعريف الإجرائي لمفهوم
الأمن الإنساني
(مقدمة تفعيله وتشغيله في البحث
والتطبيق)







إعادة بناء المفهوم : بين الدواعي والإضافات

استثمار مفهوم الأمن الإنساني للقضاء
عن الاستبداد الداخلي والتشوهات
الكامنة في النظام الدولي والعولمي

ضرورة إبراز وإسهام الرؤية الإسلامية
ضمن ضرورات التمثيل الحضاري
والثقافي في بناء مفهوم الأمن الإنساني
بما يخفز فاعلياته في إطار الحوار بين
الثقافات وتمكين وصول التعارف
الحضاري (المعرفة – الاعتراف –
المعروف)

ضرورات أنسنة عالم المفاهيم
(الأنسنة غير العولمة)

تفعيل وتشغيل مفهوم الأمن الإنساني بين الأكاديميا والواقع

التفعيل وضمانة فاعلية الأمن
الإنساني وتحصينه من الانحراف
والتزييف وتحقيق الشروط الوافية
والقابليات للتمكين لمفهوم الأمن
الإنساني جوهرًا وصدقًا وعدلاً

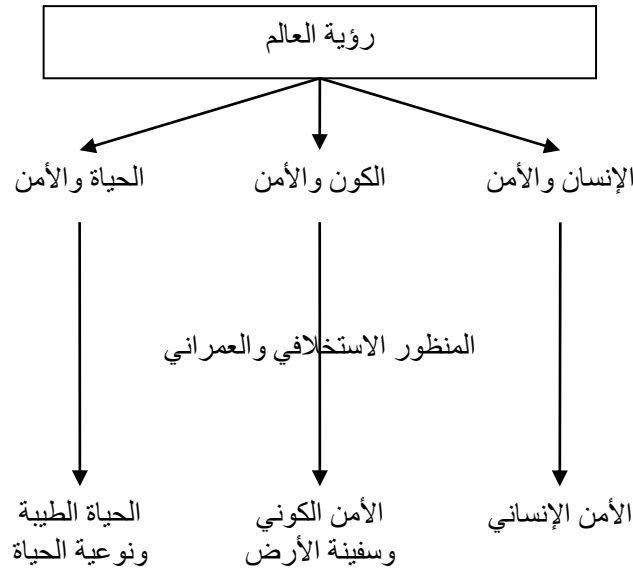
التفعيل المؤسسي في الداخل
والخارج والتنسيق والتشبيك

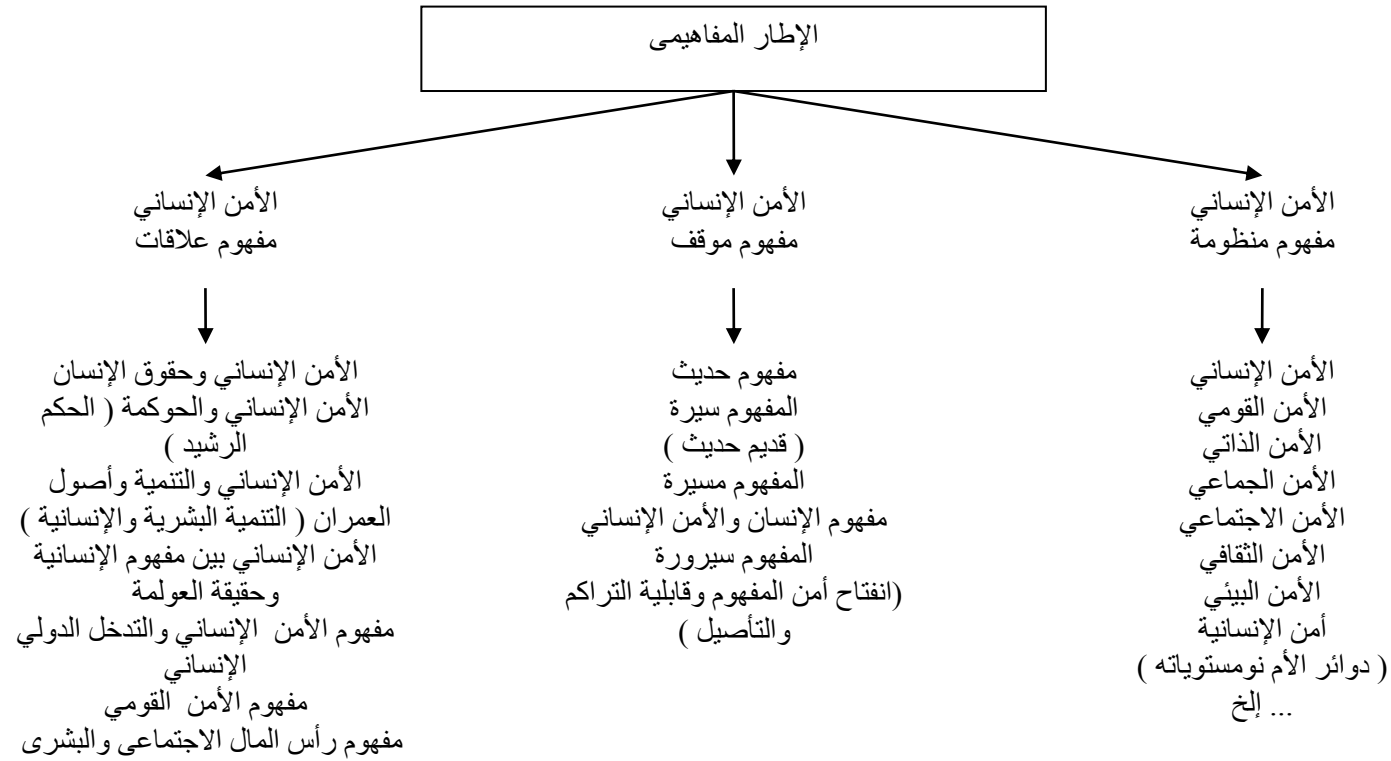
التفعيل البحثي والعلمي والاهتمام
بالجامعات الحضارية والاهتمام
بسفينة الأرض

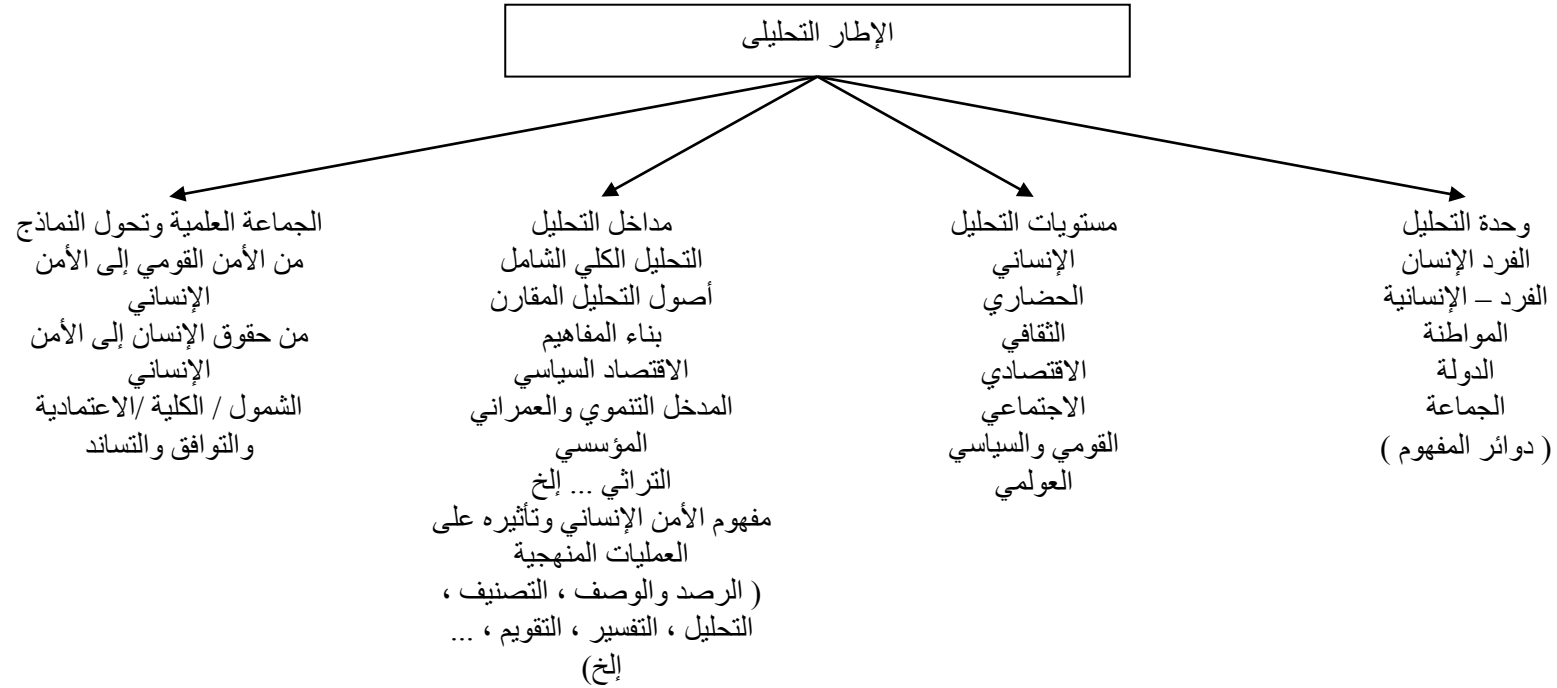
التفعيل الإدراكي والوعي
بمضامين الأمن الإنساني)
التثقيف – التربية – التنشئة –
التدريب (

الأمن الإنساني : نموذج معرفي إرشادي ::

عناصر النموذج المعرفي ومع الاعتبار الذي نتجاوز فيه عن المسوغات والقواعد والمداخل التي تجعلنا نعتبر "مفهوم الأمن الإنساني" ضمن سياقات التجريب الذي جعلناه مسارًا للتعامل التجريبي مع المفاهيم يعتبر نموذج توماس كون دالاً في هذا المقام، إذ مع الممارسة البحثية للأطر الخمسة للنموذج المعرفي (رؤية العالم ، الإطار المفاهيمي ، الإطار التحليلي ، قواعد التفسير ، الإشكالات الأجدر بالتناول) ، فإن مفهوم الأمن الإنساني والبحث عن أطره الخمس أعطى نتائج مهمة تؤكد ذلك الأمر الذي نشبهه في هذه الأشكال الخمس :







الإطار التفسيري وقواعد التفسير

المحل السنني بين المجتمعات
الأمن ة والمجتمعات المخروقة
(رؤية في الأمن الإنساني)

المدخل المقاصدي وتحريك
المكونات والمقومات العشرة

التفسير السنني بين سنة التأسيس
والتغيير والتأثير والتحذير

التفسير القيمي و منظومة القيم
(العدل / الأمن / الحرية والختيار /
المساواة)

الإشكالات الأجر بالتناول (الأجندة البحثية و برنامج العمل)

الأجندة المقترحة
والدراسات المستقبلية
والأمل الفسيح
(أجندة الأمل الفسيح)

الأمن الإنساني بين
التأصيل والتفعيل
والتشغيل

الرؤية التنموية
والعمرانية للأمن
الإنساني الشامل

أصول العالمية وعملية
العولمة وأنسنة العالم

منظومة الإنسان
والإنسانية

أصول فاعلية الأمن
الإنساني (فاعلية الوعي
– فاعلية التأسيس –
فاعلية السعي والتدبير
والحركة)

قيم الأمن الإنساني و
إمكانات التعريف
الإجرائي للمفهوم
(الإجرائية مدخل
للتفعيل)

الأمن الإنساني وقابليات
البيئة والوسط والسياق

بناء مفهوم ومنظومة
الأمن الإنساني من
منظور إسلامي

وفي إطار هذه المنظومة من الخطوات وهذه الرؤية الخماسية التي يتكون منها النموذج المعرفي الإرشادي يمكننا ان نحدد بعض العناصر المهمة لمناقشة محاولة لبناء المفهوم ضمن دراسة مهمة استطاعت أن تقف على الكتابات الجوهرية التي ارتبطت بمفهوم الأمن الإنساني ، في واحدة من الرسائل العلمية التي تشكل جهدا متميزا في هذا المقام . ثم نؤصل بعد ذلك جملة من المداخل ترتبط به ومحاولة لبنائه وصياغته في إطار هذه المداخل المتكاملة والمتكافئة والتي تتوافق مع امكانات مفهوم الأمن الإنساني في امتداده وشموله .

. رؤية تقويمية لمفهوم الأمن الإنساني :

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية؛ فأى سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة؛ إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقص فيه أمن مواطنيها. بل إنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدراً من مصادر تهديد أمن مواطنيها. ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما.

(ليس معنى ذلك تهوينا من مفهوم الأمن القومي فليس الحفاظ على أمن الفرد الانسان المواطن داخل الدولة بنقيض لمسألة الأمن القومي بل هي من المقدمات لجعل الأمن القومي للدولة أكثر رسوخا في نفوس المواطنين وعلاقاتهم بما يضمن فاعلية الأمن القومي

في إطار يواجه الخصوم والأعداء يحافظ على الوطن والمواطن أمنا واستقلال ، ومن هنا وجب علينا ألا نرى أن الامر في مجال الاختيار بين هذا وذاك ولكن مفهوم الأمن الإنساني يتضمن أمن الدوائر المختلفة بما فيها دائرة الدولة في شأن علاقاتها مع دول أخرى وكيانات الدوائر المختلفة والأكثر اتساعا

برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن ، ونطاق دراسات الأمن . إذ أثبتت خبرة الحرب

الباردة أن المنظور السائد للأمن -وهو المنظور الواقعي- لم يعد كافيًا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد فترة ما بعد الحرب الباردة، والحاجة لتوسيع منظور الأمن ليعكس طبيعة مصادر التهديد فترة ما بعد الحرب الباردة. وكان مفهوم الأمن لدى أنصار الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيس (إن لم يكن الوحيد) في العلاقات الدولية، وذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي يهددها، أو يهدد تكاملها الإقليمي، أو سيادتها، أو استقرار نظامها السياسي، أو يمس إحدى مصالحها القومية. وفي سبيل حماية تلك المصالح فإن استخدام القوة العسكرية يُعد أداة أساسية لتحقيق الأمن ، وتتحول العلاقة بالآخرين لمباراة صفرية لا بد فيها من مهزوم ومنتصر، والتعاون الدولي الطويل الأجل محض وهم لا يمكن تحقيقه.

وقد ساد هذا المنظور الواقعي للأمن منذ صلح وستفاليا ونشأة الدولة القومية عام **1648**، أي لمدة ثلاثة قرون ونصف القرن، إلا أن مفهوم الأمن قد حظي بمزيد من التمحيص من قبل دارسي العلاقات الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة؛ وهو ما أثمر ظهور مفاهيم أخرى أبرزها مفهوم الأمن الإنساني.

من الأهمية بمكان أن نؤكد رغم أن هذا المفهوم قد برز في الآونة الأخيرة كمفهوم مستحدث إلا أنه يجب أن نشير إلى أن تضمينات مفهوم الأمن بمعناه الشامل كان أمراً تبنته كثيراً من الاتجاهات التنظيرية بصدد مفهوم الأمن ومنها اتجاه يتعلق بالرؤية الإسلامية ظل يؤكد ومنذ فترة مبكرة على شمول مفهوم الأمن وامتداده على ضرورة أن يكون للأمن تضمينات حضارية وثقافية وأن يرتبط أمن الداخل بالأمن العالمي ، على التأكيد على معنى الإنسانية في مفهوم الأمن باعتبار الإنسان مقصداً ومجالاً لتحقيق معنى الأمن التأسيسي في كل كمالاته وعناصره

رغم أن ذلك برز في فترة مبكرة إلا أن قوانين الحرب الباردة وكذا سيادة الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية قد أدى إلى عسكرة مفهوم الأمن ، ارتباطه

بتوازن القوى ، الاهتمام بالدولة وحدودها ، الاهتمام بالنزاعات العسكرية ، تسوية الحركة الاستعمارية واستخدام القوة وحق الاستيلاء .

هذا التقيص في مفهوم الأمن كان محل نقد لاتجاهات أخرى من ضمنها ذلك الاتجاه الذي يعبر عن الرؤية الإسلامية .

ومن هنا لا نطن أن مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم شامل يؤكد على الطبيعة الإنسانية فيه دون أن يهمل عناصر الأمن القومي والأمن العالمي ، ومن هنا تشكل الانتقادات المبكرة لهذا الاتجاه الواقعي والتنبيه على اغفال الأبعاد الإنسانية للأمن والشمول الذي يجب أن ينظر به إلى هذا المنظور الشامل في عناصره المتكامل في مستوياته إنما شكل ارهاصا مهما لبروز هذا المفهوم الذي يتعلق بالأمن الإنساني ، وعلى هذا فإن مضامين هذا المنظور سبقت صك مفهوم الأمن الإنساني مما يجعلنا نتخذ من معيار حدائته موقفا نسبيا يتعلق بلفظه أكثر مما يتعلق بمعانيه ومضامينه التي كانت أقدم في هذا المقام .

ويعد التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي؛ وهو ما أدى لإعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية.

فمن ناحية لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكراً على الدولة القومية؛ إذ أصبح هناك فاعلين دوليين من غير الدول كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية.

ومن ناحية أخرى حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة القومية؛ إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة (كما يفترض أنصار المنظور الواقعي). فالدولة أصبحت الآن تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد، والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية، ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود، والجريمة المنظمة، وانتشار الإرهاب الدولي، وانتشار الأمراض والأوبئة كالإيدز، وانتشار الفقر، والتلوث البيئي... إلخ. وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا ؛ إذ إن التهديد في معظم الأحيان غير مرئي

أو واضح. كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثاره المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر

من نافلة القول أن نؤكد أن مفهوم الأمن الإنساني لا يعد رد فعل للتطورات والمتغيرات التي حدثت في البيئة الدولية إلا بالاعتبار الذي يتصور إنتاج الفكر الغربي لهذا المفهوم ، ولكن الأمر الذي يتعلق بالمطالبات من جانب دول العالم الثالث ودول الجنوب لنظام اقتصادي دولي جديد أو إعلامي جديد أو نظام أمني جديد يتوخى إدخال عناصر المعادلة الإنسانية على النظام الدولي والمظاهر المشوهة الكائنة فيه ، ومثل هذا التفكير في ذلك الوقت محاولة لارساء نظام عالمي جديد يتسم بالإنسانية وعناصر منظومة قيمية تجعل من الإنسان في أي مكان مقصد لها ولا شك أن منظومة حقوق الإنسان قد شكلت بدورها إسهاما وتطورا لهذا المنظور ، وهي أمور كلها تسند بروز مفهوم يتعلق بالأمن الإنساني لم تكن متغيرات العلاقات الدولية والنظام الدولي إلا بعض من تأثيراته على بروز هذا المفهوم لأسباب واقعية .

ومن هنا وجب النظر إلى جملة التحولات الأقدم نسبيا التي شكلت إرهاصا لتأصيل مفهوم الأمن الإنساني .

فتشير الإحصاءات إلى أنه خلال العقد الماضي تم إنفاق **240** بليون دولار على علاج الإيدز في العالم، وهناك **24** شخصا يموتون جوعًا كل دقيقة. والأخطر من ذلك أنه لا يمكن لأي دولة أن تغلق حدودها أو أن تستخدم القوة العسكرية للحيلولة دون انتشارها. والخلل الاقتصادي والسياسي في أي مجتمع لم يعد يقتصر على المواطنين فقط بل تمتد تلك الآثار لخارج الحدود في صورة تلوث، وأمراض وأوبئة، وإرهاب، ولاجئين. ومن ثم يتطلب التعامل معها تعاونًا على المستوى العالمي وبأدوات مختلفة.

من الضروري ملاحظة نوعية القضايا التي قيل أنه قد ارتبطت ببرز مفهوم الأمن الإنساني خاصة وأن هذه القضايا تشير ومن كل طريق إلى انتفاض حدث من الدول المتقدمة من جراء تلك الآثار السلبية التي ارتبطت بالحالة العولمية والتي

أدت إلى مشاكل جمه وجدت فيها الحضارة الغالبة أنه من الضروري أن تستنهض الدول المتخلفة للحديث عن منظور للأمن الإنساني ، والذي يشير من طرف خفي ان الشعور بالمخاطر على الانسان في الدول المتخلفة لم يكن إلا شعور بخطر إنسان الدول المتخلفة على إنسان الغرب (الهجرة ، اللجوء ، الإيدز ،... وغير ذلك من أمور ، وهي نظرة للأسف الشديد مسكونة برؤية عنصرية للإنسان ، ذلك أن إنسان الدول النامية ظل يستصرخون عناصر كثيرة تدل على اهماله وعلى إحكام النظام الدولي لنظام اقتصادي يجعل منالفقير أكثر فقرا ومن الغني أكثر غنى .

وغاية أمر هذا الوضع غير العادل أن بيئة قابلة لتفجير ازمات قد تطول إنسان الحضارة الغالبة .ومن هنا يجب التوقف عند هذا الأمر وتفحص ما يريد البعض من مضمون رؤية الأمن الإنساني ، كذلك فإن هذا الاتجاه ظل يعتبر الدول النامية وتصديرها لمشكلاتها خارج إطار حدودها يشكل خطرا على منظومته ، بينما هو ظل فترة طويلة من الزمن لا يتعامل مع هذه الدول إلا بمنظور استعمار وهيمنة استطاع من خلالها أن يصادر الثروات وينهبها ، وغاية أمره الآن أن يتحدث عن المخاطر التي أصبحت تطول كل العالم ضمن نظره المركزية الغربية التي قد تختزل العالم في رؤيتها وفي منظورها ، وتوج ذلك رؤية مكملة تحاول هذه المنظومة ان توزع أوصافا هنا وهناك ما بين دول الشرق وما بين الدول الفاشلة وما بين الدول التي تملك في داخلها عناصر هي سبب تخلفها وسبب خطورتها على النظام الدولي .

وهي أمور من منظور الأمن الإنساني وجب علينا أن لا ننكر بعض حقائقها ، ذلك أن النظم السياسية في الدول النامية ظلت نظما مجزأة وتابعة في آن واحد مما جعل مشاريعها التنموية تتعثر وكثير منها تبدد ، لكن هذا لا ينفي بأي حال مسئولية الخارج ومركزية الحضارة الغربية وحركتها الاستعمارية على تلك المسارات في هذه الدول من دون أن ننفي قابلياتها لتمكين الخارج منها ، وهو أمر يحتاج منا تحليل منصف حتى يمكن أن نتفهم صفة الإنسانية على حقيقتها وألا تكون هذه

الصفة في قرارة نفسها ليست إلا نظرة عنصرية لا ترى إنسان الدول النامية إلا بمقدار تأثيراته السلبية على إنسان الحضارة الغربية .

وكان لزاماً أن يؤدي ذلك إلى تغير أجندة العلاقات الدولية، فشهدت العقود الأخيرة مزيداً من التركيز على مجموعة من القضايا، ومنها قضايا تلوث البيئة، والانفجار السكاني، وقضايا اللاجئين، وقضايا الأمن البحري، وغيرها من القضايا العالمية. ولم يصبح بمقدور دولة واحدة السعي لتحقيق أمنها منفردة، فلم تمنع القوة النووية التي كان يملكها الاتحاد السوفيتي والتي كانت تكفي لتدمير العالم عشرات المرات من تهاويه. وعلى جانب آخر حدث تحول في طبيعة الصراعات ذاتها؛ إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول، ... فالصراعات أصبحت بين جماعات وليست بين الدول والضحايا فيها من المدنيين. ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها، ومثال النزاعات المسلحة في أفريقيا من الصومال إلى رواندا إلى ليبيريا مثال واضح.

ويتسم هذا النمط من الصراعات الداخلية بشدة التعقيد والتشابك وارتباطها بخلفيات وجذور ممتدة وغاية في التعقيد، بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد للعنف، والانتهاك الشديد لحقوق الإنسان.

من العجيب حقاً أن يرى أصحاب هذه الرواية من أن النزاعات صارت داخلية أكثر منها صراعات بين دول خارجية إنما تحاول أن تتعاضد عن عناصر كثيرة من أسباب هذه الصراعات وتقسيم هذه الدول على أساس معايير تحقق مصالح الدول الاستعمارية آنذاك وكأن هذه الصراعات الداخلية الآن قد نشأت هكذا بدون تفاعلات سابقة كان للحركة الاستعمارية اليد الطولى فيها وابتعد من ذلك أنه من المؤسف أن نؤكد أن هذه الصراعات في معظمها تبدو كصراعات داخلية ولكنها في حقيقة الأمر بدت لتكون صراعات ممتدة عبر الحدود لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال أثر الخارج فيها وعليها إما لازكائها أو تهيئة لبيئة تمكنه من التدخل لتحقيق مصالح متخفية هنا وهناك ، وما النزاعات التي تتعلق ببلد كالسودان إلا

دالة في هذا المقام وهو أمر يجب أخذه في الاعتبار عند التحليل ونحن بصدد بناء رؤية أصيلة ورصينة لبناء الأمن الإنساني .

وعلى الرغم من أن مكونات الأمن الإنساني ومصادر تهديده موجودة تاريخياً فإن بروز المفهوم مؤخراً ارتبط بعملية العولمة والتي جعلت مصائرنا مشتركة؛ وذلك نظراً لما تقوم عليه عملية العولمة من فتح للحدود بين الدول لانتقال السلع والخدمات والتحرير الاقتصادي العالمي. فقد أكدت دراسات الاقتصاد الدولي على أن التحرير الاقتصادي العالمي له مخاطر عدة منها انتشار أنظمة غير مستقرة لا يمكن التحكم فيها خاصة في الأسواق المالية. بالإضافة إلى ما أكدت عليه تلك الدراسات من تأثيرات سلبية قد تصيب الاقتصاد العالمي والتي يمكن أن يكون لها تأثيرها السلبي على قضايا البيئة، والاستقرار السياسي.

ومن هذا البيان الذي يتعلق بربط العولمة بما نحن فيه من تأصيل لمفهوم الأمن الإنساني فمن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن العولمة قد حاولت اصطناع آليات لضبط النظام الدولي على إيقاعها والذي لا يشكل إلا مصلحة لبعض الدول على دول أخرى وكأن مفهوم الأمن هنا تحول إلى مجرد حالة ضبط المنغصات والاشكالات والأزمات التي تواجه العملية العولمية ، وأن مفهوم الإنساني في هذا المجال ليس إلا مواجهة للإنسان الذي تتصوره العولمة منحرفاً عن مراداتها معيقاً لمساراتها .وهو أمر من الخطورة في النظر لتكوين مفهوم الأمن الإنساني ضمن هذه الثنائية الخطيرة وكأنه الضبط لإنسان الحضارات الأخرى للمحافظة على غيقاع تطور مسيرة حضارة واحدة لافي محاولة لتزكية عناصر التتميط التي تحكم لافتراس العولمة قوانينها وهو أمر في حقيقته يعد أمراً مضاداً لمفهوم الأمن الإنساني الذي نريد في امتداداته الإنسانية وفي الضرورة القضاء على التشوهات الكامنة في النظام الدولي وضرورات بناء علاقات عادلة في الداخل والخارج بما يمكن لعموم الإنسان وليس لإنسان بغيره .

ففي تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني **Globalization with a Human Face** " أكد التقرير على أنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشرى في كافة المجالات نظرًا لسرعة انتقال المعرفة وانتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات، فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشرى في القرن الحادي والعشرين، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. وقد حدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في:

أ. عدم الاستقرار المالي

ب. غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل

ج. غياب الأمان الصحي

د. غياب الأمان الثقافي

هـ. غياب الأمان الشخصي ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة

و. غياب الأمان البيئي

ز. غياب الأمان السياسي والمجتمعي

وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة اهتمامًا بقدرات الدولة الاقتصادية – بجانب قوتها العسكرية – في توفير الحماية الأمنية على كافة المستويات آنفة الذكر.

فالاتجاه المتزايد نحو التكامل الاقتصادي سهل خلق روابط بين دول تنتمي لنظم وخلفيات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة؛ وهو ما ساهم في خلق مناخ ملائم لتطوير وإنشاء عدد من المبادرات الأمنية.

وإذا كان التحليل التقليدي للأمن قد ركز على دور الترتيبات الحكومية والاتفاقات الدولية في تنظيم مجمل أنماط العلاقات الدولية فإن وجود تلك القواعد لا يعني بالضرورة التزام الدول بتنفيذ تعهداتها في إطارها .

يتضح من هذا التشخيص أنه من الضروري أن نؤكد على التحديات التي تواجهها العولمة ، وأن هذه التحديات التي تواجهها العولمة فإن بعض منها يشكل تحديات عليها وبعضها يشكل تحديات منها ، وفي هذا الاطار وجب علينا أن نؤكد أن مفهوم الأمن الإنساني أن يستثمر هذا النمط العولمي إلى أنسنة العولمة من جانب وإلى التأكيد على وصول الأمن الانمساني من جانب آخر والتأكيد على قابليات البيئة وتهيئتها للتمكين لمفهوم الأمن الإنساني على حقيقته وفي جوهره من جانب ثالث .

غاية الامر أنه من الضروري أن نمكن لبناء رؤية إنسانية لمفهوم الأمن بما يحقق عناصر تقدم الإنسانية جميعا وللجميع .

وقد كانت من أهم أسباب المراجعة القوية لمفهوم الأمن ، وانصب اهتمام دارسي العلاقات الدولية على توسيع المفاهيم وتطوير النظريات حتى يتسنى تفسير الواقع المتغير. وكان أحد المتطلبات هو أن تكون الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية أكثر اقترابًا من احتياجات المواطنين -فيما يعرف بأنسنة العلوم الاجتماعية أو أنسنة قضايا الأمن .

ويرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان، وكذلك تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، والاقتراب الرئيسي هنا هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال اتباع سياسات تنمية رشيدة، وأن التهديد العسكري ليس الخطر الوحيد، لكن يمكن أن يأخذ التهديد شكل الحرمان الاقتصادي، وانتقاص المساواة المقبولة في الحياة، وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية. فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وصون حقوق الإنسان وحرياته، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون.

وعلى الرغم من أن الأفكار التي تشكل أساس أو دعامة مفهوم الأمن الإنساني تركز على الفرد كوحدة تحليل فإنها أيضًا تدخل في اعتبارها ما وراء

الدولة وتتفق مع الاقتربات الحديثة في دراسات الأمن والسلم الدوليين التي تقوم على أن أمن وسلم أي دولة يعتمد على أمن وسلامة الدول الأخرى؛ فأمن الدولة رغم أهميته لا يعدو إلا أن يكون جزءاً من أجزاء البناء الأمن ي المتكامل. بمعنى أن أي نظام عالمي آمن ومستقر يبنى أمنياً من أسفل (الأفراد) إلى أعلى (العالم). ومن ثم، فإن أمن الدولة مجرد مساحة وسيطة.

ويمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الإنساني في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1945 الذي كان تركيزه منصب على إرساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان، وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني. تلي ذلك بعض المبادرات المحدودة لطرح مفهوم الأمن الإنساني، إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية. ففي عام 1966 ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم "الأمن الفردي Individual Security"، ومع بداية السبعينيات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان ومنها جماعة نادي روما، واللجنة المستقلة للتنمية الدولية، واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية. وقد أكدت تلك اللجان في تقاريرها على أهمية تحقيق أمن الفرد. وركزت على ما يعانيه الأفراد في كافة أنحاء العالم من فقر وتلوث، وغياب للأمن الوظيفي في سوق العمل، ومن ثم ضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكل الأفراد.

إلا أن المساهمة الحقيقية لدفع المفهوم جاءت من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ إذ تناول التقرير في الفصل الثاني "الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني"، وتنباؤ التقرير بأن تؤدي فكرة الأمن الإنساني رغم بساطتها لثورة في إدارة المجتمعات في القرن الحادي والعشرين.

وقد حدد التقرير أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:

1. الأمن الإنساني شامل عالمي؛ فهو حق للإنسان في كل مكان.
2. مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

3. الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة، وهي أسهل من التدخل اللاحق.

4. الأمن الإنساني محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان. وقد حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني في شقين؛ الأول هو الحرية من الحاجة، والثاني هو الحرية من الخوف. (مما يتفق مع مفهوم الأمن الاجتماعي القرآني).

وهناك عدد آخر من الأسس أو الدعائم التي يقوم عليها المفهوم التي تناقشها الأدبيات المختلفة، ومنها:

1. الأداة الفاعلة في تحقيق الأمن الإنساني هي ما يطلق عليها القوة اللينة بجانب التنمية البشرية وتحقيق الديمقراطية. ومن ثم، يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال التغيير الهيكلي بدلا من الأداة العسكرية.

2. إذا ما تم استخدام القوة لتحقيق الأمن الإنساني في مناطق النزاع أو في الأنظمة الاستبدادية الشرسة فهذا لا بد أن يتم بطريقة قانونية، وجماعية، وتحت مظلة المنظمات الدولية. فالدول والمنظمات الإقليمية والدولية (الحكومية وغير الحكومية) يجب أن تتفاعل معًا لتشكيل قواعد العمل في مجالات الأمن الإنساني؛ إذ لا تستطيع دولة بمفردها مواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني.

3. رغم أن المفهوم يتجاوز النظرة التقليدية لأمن الدولة، فإنه لا يعني تهميش دور الدولة؛ ففي التحليل النهائي الدولة هي المسؤولة عن توفير الأمن للمواطنين خاصة في ظل تعقد مصادر تهديد أمن الأفراد في ظل العولمة.

4. أي سياسة اقتصادية أو أمنية لصانع القرار يجب أن تشتمل على بعد اجتماعي، ويركز مفهوم الأمن الإنساني على أن السياسات العامة ينبغي أن تركز على مواجهة كافة أشكال الاضطهاد والاستبعاد.

5. إذ كان وفقا للمنظور التقليدي للأمن تحقيق الأمن يعد مباراة صفرية، فإن تحقيق الأمن الإنساني يعد مكسبًا لجميع الأطراف من أجل التنمية البشرية المتوازنة والأمن الجماعي طويل المدى.

الأمن الإنساني: مستقبل العالم من خلال مكانة الأفراد والمجتمع

لعل أبرز مرتكزات تحقيق الأمن الإنساني في عالم اليوم في ظل العولمة

هي:

أولاً: على المستوى المحلي

- ضرورة التوصل لإطار ملائم يمكن من خلاله التوفيق بين متطلبات الأمن الإنساني وأمن الدولة؛ نظرًا لارتباط أمن الأفراد بأمن الدولة؛ فتحقيق أي منهما لا يمكن أن يتم بمعزل عن الآخر.
- عملية إعادة بناء نظم واقتصاديات الدول يجب أن تنبع من اقتراب إنساني وأن تكون موجهة نحو خدمة وتحقيق أمن الأفراد من خلال خلق المؤسسات الكفيلة بتحقيق متطلبات الأمن الإنساني والرفاهة الإنسانية.
- اتباع سياسات تنموية رشيدة على المستوى المحلي يستلزم خلق نوع من التوازن بين متطلبات أمن الأفراد وأمن الدولة، من خلال توازن بين الإنفاق على الصحة والتعليم من جهة، والإنفاق العسكري من جهة أخرى. فوفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2001 يلاحظ انخفاض نسبي الإنفاق على الصحة والتعليم مقارنة بالإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة.

ثانياً: على المستوى الإقليمي

في ظل صعوبة وتعدد وتشابك قضايا الأمن الإنساني فإن التعاون الإقليمي يعد إطارًا ملائمًا لمواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني وخاصة في قضايا مثل قضايا اللاجئين. ومع هذا نجد أن دور المنظمات الإقليمية ما زال محدودًا. فبجانب الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، فالمنظمات الإقليمية مطالبة بتوجيه

مزيد من الاهتمام لقضايا الأمن الإنساني ومنها قضايا اللاجئين. ففي جنوب شرقي آسيا وحدها يوجد 2.2 مليون لاجئ، وهناك بعض المنظمات التي تنبعت لمفهوم الأمن الإنساني ومنها الآسيان (رابطة أمم جنوب شرقي آسيا)، ومع هذا يظل دور المنظمات الإقليمية بحاجة إلى مزيد من التفعيل فيما بينها لمواجهة التحديات السابق ذكرها من مشكلات لاجئين وتجارة مخدرات وجريمة دولية.

ثالثاً: على المستوى العالمي

قضايا الأمن الإنساني هي بالأساس قضايا كونية أو عالمية ومواجهتها تتطلب سياسات رشيدة وتعاوناً على المستوى العالمي. ومن أبرز المتطلبات على المستوى العالمي لتحقيق الأمن الإنساني:

• إدخال بعض الإصلاحات على نظام الأمم المتحدة بحيث يصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن الإنساني، ويمكن اقتراح إنشاء لجنة للأمن الإنساني في إطار المنظمة يكون هدفها دراسة أوضاع الأمن الإنساني في مختلف أنحاء العالم وتقديم تقاريرها في هذا الصدد، ومن ناحية أخرى هناك ضرورة للتوصل إلى أداة إلزامية تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية في إطار الاتفاقات الدولية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان.

• يتطلب تحقيق الأمن الإنساني نموذجاً جديداً للتنمية البشرية، وتحقيق هذا النوع من التنمية البشرية يتطلب درجة عالية من التعاون العالمي لتحقيق التنمية، أي تصميم إطار جديد للتعاون التنموي ليلئم التزامات الأمن الإنساني. وترتكز تلك السياسة التنموية على محاربة الفقر على المستوى العالمي، ومكافحة انتشار مرض الإيدز، ومحاربة التلوث البيئي.

ولا شك أن مفهوم الأمن الإنساني قد حظي بقوة دفع شديدة في السنوات الأخيرة، ولعل من إرهاصات دمجها في السياسات الخارجية تبني بعض الدول المفهوم كجزء من أجندة سياستها الخارجية ومنها اليابان وكندا، حيث وضعتا المفهوم كأحد الأهداف الأساسية في سياستهما للمساعدات والمعونات الخارجية

وشروط وأوجه توظيفها ليتم توجيهها لمشروعات بناء القدرات الذاتية للأفراد والمجتمعات المحلية لتوفير مقومات الأمن الإنساني بما ينعكس على تحسين نوعية الحياة للبشر في مساراتهم اليومية.

ضمن هذه السياقات لمفهوم الأمن فيما يتعلق بالداخل وما يتعلق بالنطاق ضمن الدولة سواء كان إقليميا أو عالميا فلا بد أن يتحرك هذا الامر ضمن سياق لرؤية العالم خاصة ضمن سياق لرؤية الانسان ، لان وصف الأمن بالانساني يتطلب منا تحريكا للقيم الإنسانية المشتركة والمسئوليات الإنسانية المستتدة إلى أصول التعارف الإنساني القادر إلى أن يفضي إلى مفهوم إنساني متكامل ، وليس فقط مجرد أن يجعل عالم الإنسان في خدمة إنسان بغيره .

إن الحقيقة الإنسانية تعني أننا نعيش في عالم واحد ضمن سفينة الأرض ولكنه لا يعني الغرب وبقية العالم THE WEST AND THE REST
ومن ثم فإن النهوض بهذا العالم وسد منافذ الظلم فيه هي أولى متطلبات الأمن الإنساني الحقيقي .

رؤية تقويمية لمزيفات مفهوم الأمن الإنساني في الإدراك والواقع :

يرى البعض أن مفهوم الأمن الإنساني نوع من التمويه على مفهوم الأمن القومي في عصر استباحة الدول وتآكل سيادتها من جانب القوى الكبرى وتدخلها في شأن هذه الدول ، وهو كذلك تمويه على الأمن العولمي والذي يحاول غض الطرف عن عناصر التشوهات الكامنة والبنوية داخل النظام الدولي والتي تسفر عن تشكيل بنية مواتية بافتقاد عناصر الأمن الإنساني ومعظم فعالياته .

بين مفهوم الأمن القومي والامن العالمي يرى البعض أن مفهوم الأمن الإنساني برز ليقوم بعملية ازاحة للمفهومين في سياق إحلالي يمكن أن ييسر لبعض الدول سياساتها التوسعية التي اتخذت أشكالا عدة .

وفي حقيقة الأمر فإننا ننظر لهذا المفهوم الذي يتعلق بالأمن الإنساني هو بحث عن جانب قد افتقد ضمن مضامين الأمن الشامل والأمن الحضاري في محاولة لأنسنة

مفهوم الأمن في امتداداته دون أن يعني ذلك أي تهاون يتعلق بتضمين هذا المفهوم للأمن الإنساني عناصر تتعلق بالأمن القومي وضرورة التنبية على التشوهات الكامنة والظاهرة البنائية والهيكلية في النظام الدولي التي لا تشكل بيئة قابلة للتمكين لمفهوم الأمن الإنساني الشامل الحافظ لأصول الإنسان وكيانات الدول وحقائق الأمن العالمي في جوهره الحقيقي .

في إطار ما يؤكد على معنى الفاعلية لمفهوم الأمن الإنساني يجعل من هذا المفهوم مفهوما راسخا ومتحركا في آن واحد في مواجهة مفهوم الأمن الزائف وأنه من الاجدر أن نتوقف عند ما يمكن تسميته بمزيفات مفهوم الأمن الإنساني ، هذه المزيفات قد تقع في مجال التنظير لهذا المفهوم كما تقع في نطاق تطبيقاته المتعددة ، كما ترتبط أيضا بطرائق الاقتراب منه والاساليب التي تتبنى بصدد عملياته المختلفة .

وبادئ ذي بدء فأننا نؤكد على مقولة أساسية مفادها أن الأمن وبالاعتبار الذي يؤكد على معاني الطمأنينة النفسية والاستقرار المجتمعي فإن ذلك قد يدفع البعض للتصور الخاطئ أن الأمن قد يتبنى معان الجمود والسكون والركود .

ومن الأهمية بمكان أن ننفي هذه المعاني عن حقيقة الأمن وجوهره ، ذلك أن مفهوم الأمن الإنساني تعبير عن حقيقة الاستقرار المجتمعي ولكن هذا الاستقرار يعكس فيما يعكس حركة وفاعلية دائبة ونشاط تنموي مثمر ، وسعي يشير إلى الفعل والتفاعل والتفعيل والفاعلية .

ومن هنا فإن مفهوم الأمن الإنساني في حركيته إنما يعبر عن حركة على كل المستويات تتراقف جميعا في النهوض بالإنسان وارتقائه وعمرانه .

أما الأمر الثاني الذي قد يزيغ عالم الرؤية والادراك بالنسبة لمفهوم الأمن الإنساني هو اجتزاء ناحية من مناحيه أو مستو من مستوياته أو عنصر من عناصره أو مجال من مجالاته فيمده على كامل المساحة الأمنية في رؤيتها الإنسانية والحضارية . ومن أهم الامثلة على ذلك لتزييف مفهوم الأمن هو اختزاله في "أمن السلطة" الذي يتغول على كل صنوف الأمن ، وينفي معنى الإنسانية فيه بامتداد مساحته ليشمل كل صنوف المجتمع وتنوعاته ، وهو أمر قد يؤدي في النهاية إلى أن تشكل هذه الرؤية واحدة من أهم المداخل التي يستند إليها التسلط الاستبدادي (قانون الطوارئ) .

تقييد الحريات وتآكلها . تجميد واحتكار الحياة السياسية . تأمين الدين لمصلحتها وكافة
الفعاليات الأخرى في المجتمع . تركيز السلطات في يد شخص واحد يتحكم بها .
...الخ) بعبارة واحدة الأمن في هذا المقام يشكل مدخلا لتسويق الاستبداد .

ويترافق مع ذلك الخطاب الزائف من جهته السلطة والتي تتزيا بمفهوم الأمن في
إطار تقييد فيه الحرية وهو أمر يتعلق بحقيقة العلاقة بين الأمن والحرية فينظر إلى
أن الأمن يكون خصما دائما من الحرية ، وأن الحرية تكون خصم بشكل متواتر من
الأمن ، وتبدو هذه الحجة من الحجج الواهية التي تسوغ لما سبق من من تأمين
السلطة في استبدادها لا قصد أمن المجتمع أو أمن الجميع ، وقد يعبر أيضا مفهوم
الأمن عن زيفه حينما يتخذ شكل الاقصاء والنفي فيحاول تجفيف الفاعليات
المجتمعية حتى تمكن له من سلطاته واستمراره .

وغالبا ما تنصرف سياسات السلطة في هذا المقام إلى أن تتخذ آليات تمارس فيها
أقصى درجات الاقصاء والنفي والاستبعاد فإما أن تشل هذه القوى وتجمدها أو
تفجرها وتفتتها ، أو تحاول احتوائها والسيطرة عليها ، كل ذلك بما يصب في احتكار
الفعل والفاعلية وفي سياق لا ترى السلطة أمنها إلا في ظل احتكاريته .

ويشتبك مع شبكة التزييف تلك حينما ترى السلطة أنها يمكن أن تكتسب أمنا في
إطار استخدامها لآليات الالهاء والتلاعب بالعقول وتشكيلها وإحداث ما يمكن تسميته
بغسيل المخ الجماعي أو التعبئة السياسية ...كل ذلك يسهم في تزييف مفهوم الأمن
والتمويه عليه .

ويرتبط كل ذلك بمحاولات تزييف جوهر العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم
وتزييف مسألة الشرعية ، وتشكيل الرضا الكاذب ..كل ذلك لا يعد مدخلا حقيقيا
لبلوغ مفهوم الأمة في كليته وشموله والأمن الإنساني في امتداداته ولكنه قد يحقق
نوعا من الاستقرار الكاذب الذي لا يعد في حقيقته إلا أمنا زائفا .

كذلك فإن من مداخل تزييف الأمن أسلوب المقايضات والذي يقوم على قاعدة من
الرؤية التي تختار مثلا بين حقيقة الأمن الفعال وبين تفعيل العملية الديمقراطية كأن
هذا يأتي على ذلك ، وهو مدخل لإحداث نوع من المصادرات ، لا يمكن أن
ينصرف إلا في حدود إما ، أو .

كذلك فقد يضيف مفهوم الأمن الإنساني لاعتبارات خارجية وذلك في سياقات تتحدث مثلا عن علاقة أمن دولة كبرى بسياسة كونية أمنية قد تأتي على بعض مساحات ومجالات الأمن الإنساني في دولة أخرى ، وضمن تصور المعمورة كلها كجوانتنامو كونية .

ويترافق مع هذا جملة من التموهيات والتهويمات حول مفهوم الأمن خاصة حينما يربط بين مفاهيم متعددة للأمن ، من الأمن الدولي والسلام العالمي ، ومن أمن دولة محتلة مثل إسرائيل ومن الحديث الدائم عن ثقافة السلام في مواجهة ثقافة العنف وعن ضرورات محاربة الارهاب من دون تحديد لمعناه ومبناه حتى أن اختلاط هذه المفاهيم يجعل أحد أهدافه إقصاء مفهوم المقاومة من القاموس السياسي ومن واقع البشر جلبا كما يتصورون لفهم معين ولرؤية للأمن الإنساني . هذه فقط بعض عناصر مزيفات الأمن وهي تختلف عن نقائصه ونقائصه .

من الأهمية بمكان أن نذكر ان الأمن الإنساني ليس من مهمته ما تعارفنا عليه في مجتمعاتنا بالأجهزة الأمنية التقليدية (الشرطة . المخابرات . الجيش) ولكن الأمر أبعد من ذلك وضمن إغراء هذا التصور قد يفهم البعض أنه من الأجدى لحل كثير من المشكلات المجتمعية والسياسية والثقافية أن تتحول إلى ملفات أمنية (أن تكون في أيدي الأجهزة الأمنية اعتقادا أن ذلك يجلب الاستقرار ويؤمن كل المشكلات بالحل والعلاج ، ولكن هذا التصور القاصر قد يؤدي إلى عكس المقصود في إحداث قدر كبير من عدم الاستقرار بل وتفجير هذه الملفات واختزالها ضمن رؤية أمنية قصيرة النظر .ذلك أن مفهوم الأمن الإنساني يشكل في المبتدى حالة نفسية للفرد وللجماعة وحالة جماعية ومجتمعية وحالة كلية شاملة ترتبط بأبعادها التنموية والعمرانية وباستناداتها الحقوقية والانسانية وبكامل دوائرها من الانسان الفرد إلى الانسان الإنسانية . وربما هذا هو الذي يجعلنا دائما أن نؤكد أن الأمن في جوهره الإنساني هو حالة وموقف ومنظومة ومؤسسات وعلاقات وثقافة وتربية وتنمية وحقوق وواجبات كل ذلك يشكل مفهوما ممتدا للأمن الإنساني وجب علينا تكريسه والتأكيد عليه في النظر والتطبيق .

مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم الأمن القومي (اتصال لا انفصال) :

بالنظر إلى التعريفات التي طرحت حول مفهوم الأمن الإنساني ، يمكننا التمييز بين اتجاهات ثلاث في تحديد طبيعة العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم الأمن القومي .

أنصار الاتجاه الأول يطرحون الأقتراب ذاته الذي تبناه توماس كون في كتابه بنية الثورات العلمية من حيث التأكيد على أن مفهوم الأمن الإنساني يشكل تحولا في المنظور القائم على تحقيق الأمن القومي ، فهم يرون أن منظور الأمن القومي ظل قائما لفترة طويلة حيث كان قادرا على تقديم تفسيرات ملائمة لطبيعة الواقع الدولي ، إلا أنه مع بداية الحرب الباردة واجه هذا المنظور مأزقا مما جعله غير قادر على تقديم تفسيرات ملائمة بحيث أن هذا المنظور وصل إلى مأزق ، ومن هنا جاء بروز الأمن الإنساني الذي يشكل تحولا عن المنظور التقليدي للأمن . أما أنصار الاتجاه الثاني ، فهم يرون أن كلا من الأمن الإنساني والأمن القومي يكمل الآخر انطلاقا من أنه لا يمكن وصف دولة ما بكونها دولة آمنة وذلك في حالة وجود مصادر تهديد خطيرة لأمن مواطنيها ، كما أن الأفراد الأمنيين لا يمكنهم أن ينعموا بهذا الأمن في بيئة أمنية مضطربة ، ومن ثم لا يمكن تحقيق أي منهما دون الآخر .

هناك اتجاه ثالث يؤمن بفكرة العلاقة التكاملية بين مفهومي الأمن الإنساني و الأمن القومي ، إلا أنه يؤكد على أنه في احيان عديدة يكون تحقيق الأمن القومي شرطا مسبقا لضمان تحقيق الأمن الإنساني في مرحلة لاحقة وذلك في حالات انهيار الدولة بحيث تصبح الاولوية في هذه الحالة لتحقيق الأمن القومي وحماية الدولة ومؤسساتها بما يمكنها في مرحلة لاحقة من العمل على تحقيق أمن مواطنيها .

في واقع الأمر ، ورغم التفسيرات التي يطرحها أنصار كل اتجاه إلا أنه يمكن إبداء بعض الملاحظات عليها . فيما يتعلق برؤية الذين يطرحون فكرة سقوط منظور الأمن القومي ، فإنه لا يمكن النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني على أنه جاء ليحل محل مفهوم الأمن القومي ، فما زال مفهوم الأمن القومي هو الإطار الحاكم للعلاقات الأمنية الدولية ، وهو ما أكدته بشدة تطورات الأحداث فيما بعد الحادي عشر من سبتمبر وذلك فيما يتعلق بهيمنة المنظور الواقعي على طبيعة القضايا

الأمنية . وبوجه عام ، فإنه يمكن النظر إلى العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم الأمن القومي على أساس كونهما كل منهما يكمل منهما الآخر وذلك لأكثر من سبب ففي أحيان كثيرة تكون الدولة ذاتها مصدر لتهديد أمن مواطنيها ، كما إن الدولة ما زالت هي المسؤولة إلى حد كبير عن تحقيق أمن الأفراد ، كما أن أمن الأفراد في أحيان كثيرة يصبح مرهونا بتحقيق أمن الدولة مسبقا .

مفهوم الأمن القومي ليس مفهوما تقليديا أو كلاسيكيا يتعلق بالعسكري ولكنه أبعد من ذلك يتعلق بكيان الوطن والمواطن على حد سواء ومن ثم فإن البعد الإنساني الكامن في الأمن القومي لا يستبعده ولكن يستوعبه هكذا يعلمنا أستاذنا الدكتور حامد ربيع حينما يتحدث عن الأمن القومي ويعتبر أن صياغة مفاهيم الأمن القومي يجب أن تستجيب لكل هذه العناصر من التصور والإدراك الحركي .. إنها إطار كامل للتعامل وليست مجرد مثالية لذلك الذي يجب أن يكون .. أن تقنين مفهوم الأمن القومي هو في جوهره تفاعل بين إدراك سياسي للنخبة القيادية وتحليل استراتيجي لتحديد مواقع الضعف في الاقليم القومي .. إذا كان الأمن القومي يرتبط بالاقليم القومي فليس للدفاع عن الاقليم في ذاته إنما للدفاع عن الكيان القومي أي الشعب أو الأمة التي ترتبط بذلك الاقليم . الأمن هو حالة نفسية ترتبط بمعنويات المواطن أو الجماعة وليس الاقليم في ذاته . إنه ليس سوى أداة تحقيق طمأنينة المواطن والجماعة التي هي وحدها محور الأمن .. أن مفهوم الأمن القومي مرتبط وجودا وعندما يتكامل المجتمع القومي .. والواقع أن أي سياسة أمنية تقتض لقاء بين مجموعتين من العناصر : أهداف وصياغة لمخرجات . فإذا كانت الجماعة تملك القدرة على تحديد أهدافها ولكنها لا تملك الكفاءة لتشكيل المخرجات المتوافقة والمعبرة عن تلك الأهداف فإننا نصير إزاء أمل ولسنا إزاء سياسة . وإذا كان الموقف يرتبط بجماعة قادرة على انتاج مخرجات دون أن تحدد لها أهدافا وغايات فإن هذا يصير تعبيراً عن قوة وليس سياسة . كلا البعدين يجب أن يتفاعلا في انسجام تام وتوافق مستمر لنستطيع أن نخلق سياسة حقيقية .

ومن هنا فإن الفهم المتعلق بضرورات الأمن القومي يتأتى من " قيام الدولة بوظيفتها الأساسية والجوهرية وهو ما يستقر به وجودها وقيامها بوظائفها ، حتى وإن غلت في

في الاستبداد وطغت وجاوزت الحدود ، هذه الوظيفة الأساسية هي حفظ أمن الجماعة من المخاطر التي تواجه الجماعة وتواجه الدولة ذاتها من الخارج ، أي في مواجهة العدوان الخارجي ، وهي ايضا تتمثل في صيانة قوى التماسك في الجماعة السياسية ، وضمان ألا تختل صيغة التوازن الاجتماعي والسياسي والثقافي التي تحفظ للجماعة السياسية وحدتها وترابطها .

إن واحدا من ما يضمن بقاء الدولة أمينة على هذين الأمرين ، حفظ الأمن الخارجي ، وصيانة صيغة التوازن الداخلية الحافظة لقوى التماسك . إن واحدا من ما يضمن بقائها أمينة في هذا الأداء هو هذا الشكل الذي أشرت إليه من قبل ، أي تشكل أجهزة الدولة من التيار السياسي الثقافي الاجتماعي الأساسي الذي تتكون منه الجماعة السياسية ، ولا يكاد يهدد هذا الامر إلا أن تكون شخصية الدولة قد أمكن بها إحداث اختراق من قوى خارجية طامعة للسيطرة ، بما يؤثر في القرارات التي يمكن أن تصدر متعلقة بقيام الدولة بواجب الحراسة المطلوب لأمن الجماعة ولصيانة تماسكها ... إن مسألة الأمن القومي وكفالاته وتأمينه هي لب مسألة الاستقرار الوطني .. وأن الوضع الذي انتهينا إليه في هذه المرحلة قد ألت فيه هذه المسألة الجوهرية من مسائل دعم الاستقلال الوطني وكفالة الأمن الجماعي ، إلى أن تصير هي ذاتها مسألة تتصل بالأنشطة الشعبية وكفالة وجودها. وصار موقف الدولة من إتاحة التجركات الشعبية الساعية في هذا النشاط أو عرقلة ، صار ذلك موقفا يمس صميم موقفها الوطني وصميم أدائها الوظيفي الرئيسي في هذا الشأن الوطني " وعلى ما يرى الحكيم البشري في قوله "كل ما أخشاه أن يكون من حكوماتنا من صار أخوف على نفسه من شعبه منه على نفسه وشعبه من قوى العدوان الخارجي ، فيصير أمن الدولة والنظام عنده مقدم على الأمن القومي وأمن الجماعة السياسية كلها ، وهو منها " .

منظومة الأمن الإسرائيلي مدخل لتزييف الأمن الإنساني :

نظرية الأمن الإسرائيلي ونسخ الأمن الإنساني الفلسطيني :

لا شك أن مفهوم الأمن الإسرائيلي والنظرية التي تتبناها إسرائيل تقوم على قاعدة من حفظ أمن الدولة الاسرائيلية ككيان احتل الارض بما يعني أن هذا المفهوم للأمن الذي تغول قد يحدث على المقابل في ظل علاقة الاحتلال تأكل لمفهوم الأمن الفلسطيني خاصة حينما تتخذ هذا المفهوم في كمالته التي تتعلق بالأمن الإنساني فيصير مفهوم الأمن الاسرائيلي بالخصم من مفهوم الأمن الفلسطيني ، ويصير مفهوم الأمن الإنساني الفلسطيني بالخصم من مفهوم الأمن الاسرائيلي كما يتصوره الكيان الصهيوني .

ومن ثم بدت العلاقة بين الأمن ين ، أمن الدولة والأمن الإنساني الفلسطيني علاقة نشخ ونفي اتخذت أشكالا متعددة من اهمها (تصورات الأمن الفلسطيني ضمن عناصر المدخل العنصري والفصل العنصري العازل . الأمن الاسرائيلي وسياسة الترانزسفير القائمة على التخلص من كل ما تتصوره اسرائيل منغصا لأمنها . عملية التهويد الكاملة والشاملة في إطار يتحرك نحو تأمين المستوطنات الاسرائيلية وفق حزام أمني يجمع ما بين نظرية الأمن الاسرائيلي ونظرية التوسع الاسرائيلي . الأمن الاسرائيلي ومحاولة نفي حقوق المقاومة في مواجهة الاحتلال بما يشكل عنصرا خطيرا يحاول أن يجعل من كل عناصر مقاومة الاحتلال حتى ولو بالتظاهر والاحتجاج أمر يدخل في تهديد الأمن القومي الاسرائيلي حتى حينما يلقي أطفال الحجارة على آليات الجيش الاسرائيلي بعضا من الحجارة الاحتجاجية التي تذكر ببطش جيش بشعب . ويتوج هذا جميعه الأمن الاسرائيلي وتدشين ما أسمى بالدولة اليهودية والذي يعني ضمن ما يعني مدخلا للخروج على تقاليد الحقوق الإنسانية التأسيسية للفلسطينيين في إطار حق العودة . نظرية الأمن الاسرائيلي واستخدام الخلط بين مفهوم الارهاب ومواجهته وعمليات الاحتجاج والمقاومة في إطار اعلامي ودعائي يحاول أن يجعل من ذلك مدخلا للتركيز على سلوكيات مناهضة للاحتلال هنا أو هناك بينما يتغاضى عن عمليات ارهاب الدولة التي تمارسها الدولة الصهيونية في أشكال شتى من الادارة والأحكام القضائية ومصادرة الاراضي ومنع الفلسطينيين من البناء على أراضيهم ، وتجريف مناطق واسعة من زراعاتهم فضلا عن استخدام القوى العسكرية بآلياتها المتعددة حتى باستخدام سلاح الجو في التعامل

مع الشعب الفلسطيني فضلا عن هدم المنازل في اطار عقاب جماعي للاسر التي يخرج من بين ظهرانيها مقاومين للاحتلال بأشكال مختلفة . الحصار الاقتصادي والمالي لمناطق جغرافية بأسرها (غزة نموذجا) في اطار يحاول صناعة الاستسلام للقوة الصهيونية ومشاريعها الاستيطانية المتعددة والمتراكمة . الأمن الاسرائيلي وإسناده في اطار منظومة كاملة من الدول الغربية في اطار تصريحات مستمرة لتسويق أفعال المحتل باعتبارها دفاعا عن النفس وبتهم اعمال المقاومة بانها اعمال ارهابية في محاولة لتعظيم شأن الرؤية الأمنية للكيان الصهيوني والتهوين من أشكال المقاومة للاحتلال الاسرائيلي . وهو أمر ينافي أدنى عناصر الرؤية التي تتعلق بالامن الإنساني في سياق يؤمن اللص ويجرم المقاوم ليضفي الشرعية على سلوك الاول وينزع الشرعية عن الضحية الواقع تحت الاحتلال .

ويترافق مع ذلك للتمكين لنظرية الأمن الاسرائيلي من جانب سياسات (المن) الأمريكي بدلا من التعامل مع هذه القضية من مدخل حقوقي تأسيسي وإنساني وضمن الترويج لأن الادارة الامريكية الحالية هي اول من تحدث عن الدولتين دولة فلسطينية ودولة يهودية .

إن هذه الامور جميعا تتكاتف ضمن رؤية معينة تسعى إلى تسخير العالم لحماية الأمن الاسرائيلي في ظل منظومة برزت بعد أحداث سبتمبر (اليوم الامريكي) الذي استطاعت اسرائيل أن تسكن سياساتها الأمنية ضمن سياسة عالمية لمواجهة ما أسمته زورا بالارهاب وترافق ذلك مع متغيرات طرات على مفهوم الأمن الامريكي ومحاولة تدشين حرب عالمية على الارهاب بحيث صار الأمن الامريكي يجور على أمن الدول الاخرى والامن الانسانس للافراد في ظل قوانين مقيدة للحريات وقوانين الأدلة السرية وانتشارها في الولايات المتحدة الامريكية ومنظومة العمل الغربية .

غاية الامر في هذا المقام أن تؤكد على أن نظرية الأمن الاسرائيلي مضادة اليوم لمفهوم الأمن الإنساني ولا يموه ذلك الدعوة التي تمارسها بعض المنظمات والهيئات حول ثقافة السلام والثقافة النابذة للعنف .

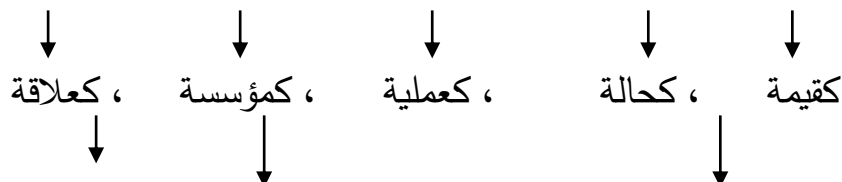
على الرغم من أن مفهوم الأمن الاسرائيلي بتضميناته التاريخية وممارساته التراكمية التي تطورت بحيث ضربت عرض الحائط بمفهوم الأمن الإنساني الفلسطيني بما يجعل هذا المفهوم . مفهوم الأمن الاسرائيلي . عنصريا لا إنسانيا . ولا شك أننا بذلك نقدم من خلال هذه الرؤية امكانيات منظور الأمن الإنساني فيما لو استخدم على حقيقته من دون محاولات تزيفه أو تفرغته من جوهره وموضوعه الايجابي أن يدين سياسة الأمن الاسرائيلي ونظرياته بينما يؤكد في المقابل على ضرورات تأسيس الأمن الإنساني الفلسطيني في ظل اعتراف بوجود حالة احتلال وأصل أصيل في مواجهة هذا الاحتلال في سياق أشكال متنوعة للمقاومة ، ومن دون محاولة أن يجعل مفهوم الأمن الإنساني مرتبطا بأوضاع معينة تخدم أوضاع نظرية الأمن الاسرائيلي مبقية على اغتصابه واختلاله وتوسعه .

ثانيا :المداخل الكلية والنماذج المعرفية في بناء منظور الأمن الإنساني من رؤية إسلامية :

يمكننا أن نشير في هذا المقام الى أربعة مداخل ونماذج أساسية تشكل حزمة متكاملة نقدم فيها تلك النماذج والمداخل من منظور الرؤية الإسلامية :

المدخل القيمي ومنظومة القيم والأمن الإنساني :

البحث في نظام القيم جزء لا يتجزأ من عملية التنظير ، وتحمل كل حضارة وكل ثقافة نظاما للقيم قد يتشابه في مفرداته بالاعتبار الذي يؤكد على جملة القيم الإنسانية المشتركة من مثل (العدل والمساواة والحرية والاختيار) ،ولكن تبدو هذه الاختلافات في النظر الى معاني هذه القيم وبعض تضميناتها ، فضلا عن البحث في علاقاتها والنظم فيما بينها ، وعملية تراتبها وتصاعدها ، عالم قيم تتعدد فيه زوايا النظر إلى مفهوم الأمن



كقدرة وإمكانية ، كوسط ... إلخ

مناقشة هذه الأوصاف وعلاقتها بمنظومة القيم فى تراتبها وتساعدنا يفرض الإشارة الى عدة جوانب أهمها :

هذه ليست علاقة قيمة بأخرى وإنما هي علاقة قيمة تأسيس وهي الحرية بمفهوم منظومة متعدد العناصر، متنوع الزوايا، متكامل الأبعاد .يشير بالأساس الى حالة تنطلق لمعنى القيم الفردية والجماعية والإنسانية ، فيشكل الأمن كل ذلك ، كذلك تدخل على هذه العلاقة منظومة القيم الأخرى (العدل والمساواة) ،فتحدث علاقات متنوعة وربما تكون مختلفة .

الجانب الثاني:الأمن + الحرية يؤدي إما إلى علاقة إيجابية وإما إلى علاقة سلبية وذلك في إطارالتساؤل أي أمن وأية حرية ؟

الأمن والحرية لمن؟

الأمن والحرية كيف؟

الأمن والحرية متى؟

الأمن والحرية أين؟

الأمن والحرية لماذا؟

هذه التساؤلات جميعًا تؤدي بنا كيف تكون إضافة الحرية إلى الأمن أو إضافة الأمن إلى الحرية يمكن أن تشكل حالة سلبية أم إضافة تراكمية إيجابية. ومن هنا يبدو لنا أن معادلات التلازم بين الأمن والحرية إنما تشكل حالة تكوينية وعلاقة هيكلية بينانية:

الأمن - حرية = استبداد ،

الحرية - الأمن = فوضى ،

المعادلة في العدل

العدل قيمة عليا في نسق القيم الإسلامي ولذلك إنه يشكل معامل أساس

لابد وأن تتحكم به وفيه العلاقات من قبل العلاقة بين الحرية والأمن

العدل (الأمن × الحرية) = شرعية

القيم والعلاقة بين الأمن والحرية، لا يمكن النظر إليها استقلالا عن :

معامل العدل ووزن المعادلة

العدل :إعطاء كل ذي حق حقه أو هو وضع الأمور في مواضعها أو هو موافقة المقام وتقدير الحال واعتبار المآل.

ومن هنا يبدو لنا العدل كقيمة عليا هو معامل تأسيس يجب أن ترى فيه كل القيم.

إذن ما هي المعادلة التي أوردتها الماوردي في أدب الدنيا والدين؟

حيث تحدث أن صلاح الدين لا يقيم إلا بستة أمور وحرى بنا أن نسميها الأعمدة الستة في بناء الحضارة والعمران.

دين متبع، وسلطان قاهر، وعدل شامل، وأمن دائم، وخصب شامل، وأمل فسيح.

ومن هنا تبدو لنا مجموعة من المقولات غاية في الأهمية تثير قضية العلاقة بين الحرية والأمن. من مقولات اشتهرت في التراث من مثل :

سلطان غشوم خير من فتنة تدوم

معادلة سلبية تقوى عناصر أمن السلطة على حرية الناس والعدل فيهم، ويترافق مع ذلك شعار آخر " ستون سنة بسلطان ظالم خير من ليلة بلا سلطان".

معادلة سلبية أخرى تحاول أن تقلب حقيقة الأمر في القول المأثور الذي يتعلق بعدل ساعة خير من عبادة 60 عامًا، وفي هذا المقام يصير ذلك المعنى الذي يجعل من السلطة نصب عينه مطروحًا منها الأمة ، بدعوى الحفاظ على الأمة ووحدتها ودرء الفتنة.

هذه المعادلة السلبية الخفية ليست إلا الفتنة بعينها ، ذلك أن المعادلات الحدية في هذا المقام :تقوم على قاعدة البحث في ضرورة السلطة استقلالا عن فكرة ضرورة الشرعية.

في هذا المقام يتلاقى الأمران ويتقابلان ليحققا بذلك معادلة الأمن الحقيقي والحرية الحقيقية من خلال معامل العدل المتفاعل بهما ومع مردوداتها.

غاية الأمر في هذا المقام أننا أمام معادلات يجب التريث عند النظر إليها لضبط كل العلاقات بين الأمن والحرية، حيث لا تستطيع أن تتحول الحرية إلى فوضى ولا تتحول السلطة إلى استبداد في إطار يسوغ الأمن لها ، فكأن هناك خلطاً بين قضيتين الأمن للسلطة والأمن بالسلطة .
ومن هنا يبدو لنا أن هناك معادلة أخرى من الخطورة بمكان يجب التوقف عندها في هذا السياق وهي المعادلة التي تقوم على قاعدة من معادلة الاستقرار .

في هذا المقام يمكننا أن نرى كيف يكون مدخل الأمن مدخلاً مبرراً لتقييد الحريات (أحداث سياسية ، والقوانين لمفيدة للحريات)
كما أنه من الخطر كذلك أن تحرك عناصر الحرية في سياقات يفتقد فيها أمن الآخرين بين مثل تلك الدعوى التي قامت حول الرسوم المسيئة للنبي (ص) ودعوى حرية التعبير هذه المعادلات السلبية في العلاقات داخل الدولة القومية وغيرها إنما تشكل في حقيقة أمرها علاقة تتطلب ضبطاً وبيئاً.
فيما يتحكم العدل في القيم الأخرى يحدث ذلك توازناً وحينما تتحكم بقية القيم فيه فإنها تضيق هذه القيم ومردوداتها الإيجابية. العدل يدخل على قيمة الحرية فيجعلها اختياراً والتزاماً ونظاماً ومسئولية ، ويدخل على المساواة فلا يجعلها تماثلية أو مساواة حسابية . هذه هي منظومة القيم الإسلامية .

المدخل السنني :

إذا أسسنا مفهوم الأمن الإنساني باعتباره جملة من المفاهيم المهمة التي تستهدف الإنسام إنماء وارتقاء فإن هذه العمليات هي موضع تفعيل ما يمكن تسميته بالمدخل السنني ، والذي يقدم خطاباً وبناء معرفياً متميزاً حول الإنسان وللإنسان وبه تستكمل منظومة المداخل التي توصل لرؤية العالم ، وتؤسس لعناصر المدخل المقاصدي وتتوغل نموذجاً إرشادياً سفنيا قادراً على تصور العمليات السفنية ضمن رؤية سننية

، ويحتضن ذلك جميعه أصول مدخل قيمي ينظم بين القيم وعمليات تأصيلها وتفعيلها وتشغيلها ضمن تصور منظومي تتفاعل فيه القيم وقد تتراتب .

فهل نستطيع إذن أن نؤصل بعض من منظومة السنن الكاشفة عن تصور الأمن الإنساني وناظمة رابطة بين عناصره الكلية والجوهرية ؟

ويمكن للإجابة عن ذلك أن نؤصل تلك تلك الرؤية للأمن الإنساني من خلال مفهوم " السنن الشرطية " المستبطنة لمعاني "أداة الشرط ، وفعل الشرط ، وجواب الشرط " في التعانق بين الفعل وعناصر الجواب والاستجابة باعتبار ذلك عمليات تشكل استجابات كلية ومرحلية وفق خطوات منتظمة ومنظومية.

فعل الأمن الإنساني ضمن هذه الرؤية فعل حضاري وكلي وشامل ومتكامل ويشكل الجواب والاستجابة حركة ونشاط وفاعلية من نفس الجنس المتعلق بالاستجابة الحضارية التي تشكل تكافؤا بين الفعل والاستجابة ضمن عمليات الاختيار والارادة في الفعل ضمن قواعد السبب والنتيجة ، والجزاء من جنس العمل .

الأمن الإنساني جملة من الأفعال والخيارات بل والمواقف التي تبلغ المقصود من الفعل في سياق أن الأفعال لا ترجى لذاتها ولكن تبتغى لتحقيق مقصودها أو مقاصدها . السعي نحو الأمن الإنساني يرتبط بقوانين وسنن تتمثل في آليات معرفته والوعي به في جوهره ومفاصله (الأمن المؤسسي ، الأمن التنموي ، الأمن الثقافي والمعرفي ، الأمن السياسي ، أمن البيئة أو الوسط... الخ) وكذلك التعرف على آليات ممارسته والقيام عليه ، إن المعرفة والوعي وحدهما لا يكفيان ، وإن تعهد هذه العناصر بالرعاية والعناية ، وبالممارسة ، المترتبة على ذلك إنما يشكل إضافة جوهرية لمعاني الحركة والممارسة المتعلقة بالفعل والتفعيل والفاعلية . وإن حقائق الأمن الإنساني لابد أن تحوطها آليات الحماية إذا انتهكت أو زيفت أو انحرفت ، عمليات بعضها من بعض ترتبط بسنن و قوانين حامية تحصن معاني الإنساني تطبيقا وتفعيلا ، دفاعا وحماية ، ويأتي ضمن هذه المنظومة الرباعية من ضرورات النظر في آليات من ضرورة مراعاة مقتضيات "الأمن الإنساني " ، في جانب الغير ، مفهوم الأمن الإنساني ، وباعتبار الصفة اللصيقة به (الإنساني) تتعدى الفرد إلى غيره سواء في رعاية حقوق " الغير " فردا كان أم جماعة ، أم بني الإنسان جميعا .

ويكمن هذا المدخل السنني في منظومة السنن الكونية الحافظة للفعل المؤسس لعمليات الأمن الإنساني (الأمن ضروري للإنسان بنيانا وكيانا) ، (الوجود المتعلق بالأمن ليس وجودا ماديا يتعلق بالإنسان بل هو وجود وبقاء يتعلق بطاقته المعنوية التي تشير إلى الكرامة الإنسانية ومعنى العزة في الإنسانية) ، (الأمن الإنساني ضرورات تأسيسية وحاجات أساسية وتحسينات إحصائية تجوّد وتراكم) ، (الأمن الإنساني منظومة متكاملة ومتكافئة ومتراتبة ومتساندة يتضمن : عمليات ومواقف وإمكانات وقدرات وفاعليات واستراتيجيات) .

السنن التحذيرية : وهي السنن الحاكمة والقاضية للحالات والأحوال المختلفة ، والتي تقدم إشارات وتنبيهات في إطار شرطه ويطرافق مع منظومة السنن تلك ما يمكن تسميته "بسنن العقابة " في ، في إطار يضمن فعالية السعي بمقتضى تفعيل سنن الوعي والسعي ، سنن التكوين والتحذير .

إن النظر السنني لمفهوم الأمن الإنساني والعمليات والآليات والفاعليات المرتبطة به تتحرك صوب كل فاعليات الإنسان من الإنسان الفرد وانتهاء بالإنسان الإنسانية ومرورا بجملة العلاقات الإنسانية التي لا يمكن أن تكون عمرانية أو تقدم فاعليات عطائها المتواصل والمؤثر إلا بالنظر للأمن الإنساني كحالة ابتدائية تمثل وسطا للفعل وشرطا من شروط فعاليته . ، والنظر إلیع كعملية مستمرة منظومة وموصولة ، وكمخرج لحالة الأمن الإنساني الهادي إلى العمران والارتقاء والإنماء . وبين الحالة والعملية تبرز الآليات لتصل بين الحالة موضع التغيير غلى المخرج موضع الإضافة والتقدير والتأثير على حالة الأمن الإنساني الفردية والجماعية والإنسانية .

إن النظر السنني المتعلق بحالة وعملية الأمن الإنساني مرهونة بالتفهم والوعي الكامل والسعي العامل وفق أصول سنن التغيير "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " (الرعد :11) .

المدخل المقاصدي :

يعتبر المدخل المقاصدي واحد من أهم المداخل التي تمكنا من صياغة منظور يستند إليه للأمن الإنساني ، وضمن العشرية المقاصدية (المقدمات والمقومات ،

المجالات ، الأولويات ، الحفظ والعمليات ، الموازين والموازنات ، الواقع والواقعات ، الجزئيات والمناطق ، المستقبل والآثار والمآلات ، الوسائل والآليات ، القيم السارية والوسط والبيئة الحاضنة) هذه العناصر العشر إنما تؤكد على صياغة مفهوم الأمن الإنساني ضمن المجالات الكلية التي يفعل فيها والتي تتحدد بالمجال الديني ، ومجال النفس أو الفرد الإنساني ، ومجال النسل أو التنمية الإنسانية والبشرية ، ومجال العقل وأطر بناء العقلية العلمية والمعرفية الواعية البصيرة ، ومجال المال الذي يشكل أصلا مكيئا للبنية التحتية لأهم المجالات التي ترتبط بالأمن الإنساني . أمن هذه الخماسية يحرك عناصر منظومة متكاملة تصل وتنظم بين الدين والنفس والنسل والعقل والمال في إطار يحفظ على الإنسان كرامته وحرية .

في هذا المقام الذي يتعلق بمجالات الأمن الإنساني فإن الأمر موصول بحقيقة المراتب التي ترتبط بهذا المنظور فهناك ضرورات الأمن الإنساني التي تتعلق بالبنیان والكيان وكيونة الانسان ، كذلك يتعلق الأمر بحاجات الانسان الأساسية التي تقيم أوده وتلبي احتياجات بقاءه وعناصر فاعليته القاصدة لمعان الانماء والعمران والتي ترتبط بحد الكفاية (الملبس والمأكل والمسكن) وكذلك العناصر التي تتعلق بتحسينات الأمن الإنساني في اطار يحسن من عطاءاته ويوجد من مخرجاته ، بحيث يجعله في حال من الإحسان الحضاري ومقتضيات الحياة الطيبة . أما ارتباط مفهوم الأمن الإنساني بعمليات الحفظ الكلية التي ترتبط بمنظومة المجالات المقاصدية فإنما تؤكد على ضرورة أن ننظر للأمن الإنساني باعتباره جملة من عمليات الحفظ الواجبة والتي تشكل جوهر مفهوم الأمن الذي يشكل بيئة حقيقية لعناصر النشاط العمراني وحركة التنمية .نظرية الحفظ بذلك تؤكد على حفظ الأمن الإنساني ابتداء ، وحفظه استمرارا وبقاء ، وحفظه تسييرا وأداء ، وكذا حفظه مؤسسات وبناء ، كذلك حفظ هذا الأمن ارتقاء ونماء . إن منظومة الحفظ هذه تعبر عن ضرورة الوعي بتأسيس مدخل الأمن الإنساني على أرض الواقع بما يحفظ عناصره الأساسية وقدراته وإمكاناته الجوهرية ، كما تحفظ عناصر الاستقرار والاستمرار لهذا المفهوم وتفعيله وتشغيله في بنية حياة الناس وعلاقاتهم بحيث تشكل عناصر بقاء هذا النموذج في الأمن الإنساني فيؤصل معنى الشروط التي تحقق لديمومة الحفاظ

على هذا الأمن وعناصره الأساسية (التعليم ، الصحة ، البيئة ، الحاجات المادية ، التنمية ، وحقوق الإنسان ، الخ) .

ومن ثم إن من أهم شروط تحقيق هذا الأمن الإنساني والحفاظ على مؤشراته وعناصره موارده وعوائده إنما ترتبط بعناصر مثل الحكم الجيد الرشيد وحقيقة المسؤولية وما يرتبط بها من مسائل ومحاسبة وقواعد الشفافية التي تحرك كل عناصر الصلاحية والكفاءة في إدارة عمليات الأمن الإنساني في حالة تواجه كل حالات الفساد الناقضة لمفهوم الأمن الإنساني والتأثير على عوائده وعملية توزيعها ويرتبط بذلك أيضا ذلك الحفظ الذي يتعلق بحفظ الأبنية والمؤسسات التي تترتب بالأمن الإنساني والتي تعد من أهم شروط إقامة عمران هذا الأمن الإنساني ضمن مؤسسات للمحاسبة والرقابة والمساءلة ومحاربة الفساد وشبكته والقدرة على بناء كل ما يمكن لحقوق الإنسان وسيادة القانون وفاعليات لصياغة العلاقة السياسية على نحو. سوي وفعال .

منظومة المؤسسات تلك يجب ألا تتوفر كأشكال أو أبنية مصمتة ولكنها تمثل قيما يمكن تحويلها إلى وظائف وأدوار فعالة تحقق المقصود والغاية منها ضمن أداء مؤسسي متكامل وفعال ويرتبط بهذا منظومة حفظ الأداء التي تشير إلى عناصر الكفاءة والأهلية في إسناد الأدوار وتقسيم العمل والقيام بالوظائف والقدرة على تشكيل البيئة والوسط المناسبين لتحقيق فاعلية هذه الأبنية والسياسات والعلاقات الحافزة لكل ما يتعلق بالتمكين للأمن الإنساني ، ويأتي في نهاية هذه المنظومة ما يرتبط بحفظ النماء والارتقاء الذي يجعل من منظور الأمن الإنساني منظورا مفتحا يجد من داخله عناصر تجدد الذاتي ما تجددت الحاجات الإنسانية وتواترت المتغيرات العالمية ،ومن ثم فإن الأمن الإنساني يحمل في مكوناته قابليات النماء والارتقاء والاحسان ليعبر بذلك عن عطاءات لا نهائية في الحياة الإنسانية وتحقيق ما يمكن تسميته بنوعية الحياة والحياة الطيبة .

ويكون هذا الحفظ بمستوياته المختلفة إما حفظا سلبيا أو حفظا إيجابيا يعني بدفع المضرة وجلب المنفعة أو درء المفسدة وبلوغ المصلحة ، ويشكل هذان العنصران أهم منطقتي الحفظ الذي يؤسس لقاعدة في الأمن الإنساني الذي يحرك كل فاعلياته في

مقام يتعلق بالحفظ السلبي وهو أمر سنتعرض له من بعد حينما نتحدث عن ذلك المدخل الناقض للأمن أو المزيف لتكويناته ومساراته ، كما أنه يؤصل لمعنى الحفظ البنائي الذي يرتبط بتشديد عمران مفهوم الأمن الإنساني فيما يتعلق بعمارته على مستوى الفرد وانتهاء بالانسانية ، ويتكامل مفهوم الحفظ مع عناصر أخرى تتعلق بمنظومة المقاصد في إطار يتعرف في تحديد هذه المجالات على ضرورة التعرف على الواقع ورفع خريطته الحقيقية إذ يشكل هذا بالنسبة للأمن الإنساني واقعا يشير الى علوم شتى تتكافل في بيان مفهوم الأمن الإنساني في كل امتداداته ، التعرف على الواقع بكلياته بما هو فقه للحوادث الكاية وبما هو تصفح لأحوال نفس الواقع وجزئياته مما يفرض الضرورة المتعلقة باضرورة ادراج الجزئي في الكلى وتسكين الجزئيات في الاستراتيجيات وربط العمليات والخطط والمراحل باصول الامقاصد والغابات ، وهو أمر يتعلق بحديد ما هو الأصلي والمفصلي الذي يتعلق بمفهوم الأمن الإنساني وما هو المكمل له والخادم لمسيرته وما هو الذي يشكل مانعا فيحد من قدرته او شرطاً فيمكن لحركته أو سببا وآلة فيمكن لقدرته

الأمر الإنساني بهذا الاعتبار لابد وأن يتحرك في رؤاه لكامل الإنسانية ضمن أصول تأسيسية لا يمكن الاستغناء عنها لأن الاستغناء عنها أو اهمالها أو اغفالها يبدد عمران الأمن الإنساني ولا يمكن لأسسه الكلية ، ومن أهم أركان الأمن الإنساني وأصوله الإنسان والبنيان والكيان والزمان والمكان بما تشكل تلك الأمور جميعا ساحة مواتية للتمكين للمدخل الحقوقي للأمن الإنساني .

ومن هنا فإننا لا نرى مع من يقول أن منظومة الأمن الإنساني قد حلت محل منظومة حقوق الانسان ولكن قد نرى أن منظومة حقوق الانسان هي الاصل الذي يبتنى عليه مفهوم الأمن الإنساني ومن فقد الأصول حرم الوصول قاعدة كلية تمكن لهذا المدخل الحقوقي فتحفظ على الانسان كيانه وبنيانته ثم تؤثر على المكان ليشكل بيئة صالحة ومواتية لقابليات التمكين للأمن الإنساني وكذلك عناصر الزمان بما تحمله من خطط زمنية للتمكين لأصول سياسات الأمن الإنساني واستراتيجياته الكبرى خاصة أن الأمن الإنساني صار يفرض التزامات على الجماعة الإنسانية

هي التزامات حالة لا يمكن التغاضي عنها في إطار أصبح يتزايد فيه عناصر الفقر والجهل والمرض .

إن هذه العناصر التي تحفظ الكيان والبنيان تؤثر ومن كل طريق إلى قصور السياسات وفي كثير من الدول على المستوى الداخلي وقصور الاستراتيجيات على المستوى الدولي للتعامل على هذه الحقيقة في ظل عالم افترض الناس أنه صار قرية كونية الأمر لا يتعلق بمثل هذه الشعارات أكثر مما يمكن لهذا المفهوم على الأرض من سياسات وعلاقات ، وهنا لابد وأن نحدد كيف ندرج الجزئيات التي تتعلق بالعمليات التي تترتب بالامن الإنساني في إطار منظومة تمكن له وتوصل معنى مناطاته وتندرج به في استراتيجيات ملية وتمكن له من خلال مراحل وآليات وأدوات .

كأن رفع الواقع الذي يتعلق بالامن الإنساني ليس إلا مقدمة لوصف ورصد المجال الذي يتحرك فيه من يعون بخطورة الأمن الإنساني وضرورات التمكين له على نحو عادل وشامل .

بين الواقع الكلي ومناطقه المتعينة التي تشكل منظومة من السياسات الجزئية والمترابطة يجب أن يتخذ مفهوم الأمن الإنساني مسارا تمكينيا على كل المستويات التي تتعلق بأصول الوعي ومسارات السعي.

إلا أن كل ذلك لا يمكن ان ترشد مساراته أو التمكين لاستراتيجياته إلا في إطار استحضار موازين تتعلق (بوزن المجالات وزن الأولويات ، وموازنات الواقع والتعامل معه ، ووزن المناطق الجزئية وإدراجها في الكلي ووزن عناصر الحفظ المختلفة والتوازن فيما بين منظوماتها سواء تعلق الأمر بحفظ سلبي أو ايجابي أو تعلق بمستويات الحفظ المختلفة) إن هذه الموازين هي التي تحرك عناصر علم الأولويات وعلم الموازنات وعلم الاختيارات ممن بدائل ومتعددات ،إن هذا الأمر يحتاج منا أن نقدم الأمن الإنساني لنحرك كافة العلوم هذه لتأسيس معانيه ومبانيه لتأسيس سياساته واستراتيجياته في إطار يحدد الأولى فالأولى .

ومن هنا يبدو لنا الأمن الإنساني حينما نتحرك إليه من خلال هذه العلوم عملية شاملة ومتكاملة توازن فيه بين الكلي والجزئي ، بين الفردي والجماعي ، بين الفرد

الإنساني والفرد الإنسانية ، بين عناصر البنية التحتية الأساسية التي تؤسس للأمن
الإنساني وبين عناصر المتطلبات المعنوية والقيمية التي ترتبط بمفهوم هذا الأمن .
بين عناصر العموم والخصوص التي تتعلق بمفهوم الأمن الإنساني ورؤيته في
العلاقة بين مفهوم الأمن والحرية ، في العلاقة بين مفهوم الأمن والعدل في العلاقة
بين مفهوم الأمن والتنمية ، كلها عناصر تتطلب منا هذه الأنواع ضمن هذه الأوزان
والموازنات .

وضمن هذا السياق لابد أن نشير إلى موازين ثلاث :

موازن المصلحة ، وموازن ، وموازن الضرورة على علة جوهرية بين منظومات
الموازن الثلاث ، إن ميزان المصالح على سبيل المثال يعني ضمن ما يعني بالنسبة
للأمن الإنساني ضرورة بناء المصالح الأساسية والمعتبرة التي تتعلق بالأمن الإنساني
لتحقق أماناً في جوهره والإنسانية في امتدادها ، بناء المصالح وتبادل المنافع جزء لا
يتجزأ من بناء مفهوم الأمن الإنساني سواء تعلق هذا المفهوم بالدولة القومية وبناء
الحكم الصالح والرشد أو تعلق ببناء النظام العالمي في عمارة الأرض وعدل
العلاقات الدولية فيه .

بين هذا وذاك تقع المصالح ويتمكن مفهوم الأمن الإنساني والتمكين له في واقع
حياة الناس .

إن التمسك بعناصر المصالح الأساسية ودفع العناصر المتوهمة هي عمليات بعضها
من بعض ذلك أن المصالح الأساسية تسهم في عمران الأمن الإنساني بينما
المصالح المتوهمة تحاول تقويضه من داخله أو سرقة جوهره أو تأمين محصلاته
ومخرجاته

إن الصالح العام ضمن هذه المنظومة هو الذي يحرك معاني هذه العلاقات التي
تشكل جوهر الأمن الإنساني .

وغاية الامر في ذلك أيضا أن نؤكد على ضرورة أن يكون هنالك ميزان للمصالح
لا يقوم على قاعدة معرفتها فحسب ولكنه يؤسس لامكانات تطبيقها ولعل ما أكده
هابرماس عن المعرفة والمصلحة يشكل مدخلا بكيف تتحول المعرفة إلى مصالح
وكيف تتحول المصالح إلى معرفة فيكا يتعلق بالأمن الإنساني .

إن الأمر هنا قد لا يتعلق بمعاني التأمل الذاتي أو الوعي بأهمية الأمن الإنساني ولكن الأمر يهدف إلى وصل المعرفة بالمصلحة واتصال المصلحة بالمعرفة ، وعلى حد تعبير هابرماس " أن نصل إلى معرفة ما لأجل إرادة المعرفة مع مصلحة بلوغ بر الأمان " مصلحة المعرفة إذن تتعلق بالأمن الإنساني وتحقق عناصر التأمل والوعي ليعرف ذاته على أنه "على حد تعبي هابرماس حركة تحرر " بل نستطيع أن نقول أنها عملية مقاومة لكل ما يتعلق بظلم الإنسان لأخيه الإنسان أو بانتهاك عناصر تكرينه أو محاولة الاستيلاء على حقوقه والعبث بها . في هذا السياق إن مقولة مصلحة المعرفة تؤكد على مصالح المعرفة التقنية والعملية انطلاقاً من العلاقة مع مصلحة المعرفة التحررية كمصالح توجه المعرفة ، وهي مصلحة محررة مدركة للعقل الفاعل إذ يربط بين العقل النظري (الوعي) والعقل العملي (التطبيق) .

المصلحة بذلك هي الرضا الذي يربطنا مع تصور وجود موضوع ما أو وجود فعل ما (الأمن الإنساني) وهي تهدف إلى الكينونة (كيانية الإنسان) ، لأنها تعبر عن علاقة الموضوع المعني بمقدرتنا على التمني (ضرورات التمكين لمستقبل الأمن الإنساني والأمل الفسيح المتعلق به) .

المصلحة بهذا الاعتبار في النهاية غما انها تشترط مسبقاً احتياجاً ما أو أنها تنتج احتياج ما ، إنها مصلحة المنبع والمصب للتمكين للأمن الإنساني .

هذه عناصر مصلحة معتبرة تملك موازين المصالح التي ترتبط بعنصر تأسيسي حينما يؤكد العز بن عبد السلام فيختار لكتابه عنوان (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) غنها معان ترتبط بموازين المصلحة الكامنة والساكنة لمفهوم الأمن الإنساني ، المصلحة من الجميع وللجميع وإلى الجميع .

إذا كان ذلك يتعلق بموازين المصلحة المعتبرة في رؤية الأمن الإنساني فأين نحن من موازين الضرر للتعامل مع حقائق الأمن وارتباطها بأصول القيم الفاعلة من عدل وحرية ومساواة

إن الأمن الإنساني لا يمكن صياغته وبحق إلا من منظور يؤكد على قواعد الحق وقواعد المساواة والحرية والاختيار ضمن أصول قاعدة ذهبية مفادها أنه (لا ضرر ولا ضرار)

إن البحث في منظومة الضرر التي تضر بمنظومة الأمن الإنساني كفعل ايجابي يجب أن نتوقف عند بعض ما يتعلق بمنظومة الضرر بما يضر بعناصر الأمن الإنساني (لا ضرر ولا ضرار ، الضرر يزال ، الضرر لا يزال بالضرر ، ارتكاب أخف الضررين ، لا يرفع بالأعلى ما دفع بالأدنى ... الخ) منظومة القواعد هذه تؤكد على معنى الضرر بالأمن الإنساني ليؤصل معنى الموازنات والأوزان التي تتعلق بالأضرار التي تحيق ب(الانسان . الفرد ، الدولة . الامة ، الإنسانية . العالم) فيحقق بذلك كامل العناصر التي تقدم مفهوم الأمن الإنساني نافيا لكل عناصر الضرر على هذه المستويات المختلفة ، ويمكن أن نوضح العلاقة بين موازين الضرر ومتطلبات الأمن الإنساني ونسق القيم في الشكل التالي

منظومة الضرر

بين الإختلال بالحرية و حقائق الأمن

لا ضرر و لا ضرار

↓
الغير

↓
الفرد

↓
معادلة الحرية كقيمة
فردية و الأمن كقيمة
جماعية

رفع الضرر
أصول التعامل المالى لكل ما يخل
بالأمن و الحرية

دفع الضرر
و أصول المواجهة الواقعية الحالة
لكل ما يخل بالأمن و الحرية

منع الضرر
و أصول التعامل الاستراتيجى
الوقائى لكل ما يخل بالأمن و

ميزان العدل فى التعامل مع منظومة الضرر و الضرار

↓
لا ضرر و لا ضرار

↓
الضرر يزال

↓
الضرر لا يزال بالضرر (بمثله)

↓
الضرر يدفع قدر الإمكان

↓
يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام

↓
درء المفسد أولى من جلب المصالح

↓
الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف

↓
إذا تعارضت مفسدتان روى أعظمها ضررا بارتكاب
أخفهما

↓
يختار أهون الشرين و أخف الضررين

↓
ميزان الجمع و الترجيح بين الأمن و الحرية

ويتعلق بموازين الضرر موازين الاستثناء التي تتعلق بحال الضرورة ، ضرورات الأمن الإنساني التي تشكل متطلبات سابقة لتحقيق مقاصده وغاياته إنما تعني ضمن ما تعني من ضرورات تؤصل معنى الضرورة في الأمن الإنساني كقاعدة أساسية لتقييم قواعده وعناصره التأسيسية ، والمعنى الذي يتعلق بضرورات الأمن الإنساني التي تبيح بعض المحظورات والضرورات التي تقدر بقدرها بمكانا وإنسانا وزمانا .

الأمن الإنساني في مستوياته الأساسية يشكل ضرورة من ضرورات الإنسانية فيشكل الإطعام من جوع مسار موصول للأمن من خوف لتتأكد العلاقة الأكيدة بين ضرورات الأمن وحالة القرار والاستقرار .

ويترافق ضمن هذه المنظومة عنصرا مهما وهو الذي يتعلق بالتعامل مع المآلات وفي هذا المقام فإننا لابد وان ننظر للأمن الإنساني بمجموعة من الاعتبارات التي تتحقق من معاني المآل فيه ، أنه لابد من ملاحظة أثر سياسات بعينها على امتدادات الأمن الإنساني وقدراته في التأثير في وعلى حياة الناس ، ومن الآثار لابد وأن نعتبر المآل الذي يرتبط الحقائق المتوقعة والمحتملة ويكمل عناصر ذلك المثلث ضرورة التفكير والتخطيط للاستراتيجيات المستقبلية للحفاظ على الأمن الإنساني .

دراسة المآل إذ تتطلب سياسات وقائية وسياسات تقويمية وسياسات تمكينية ، كلها تستلهم معاني المآل والاستقبال . وفي هذا المقام لابد وان نشير إلى بعض سياسات تتخذ من مفهوم الأمن الإنساني شعار تحاول أن تتركب موضة المفاهيم الجديدة فستخدمها كحلية في النظم السياسية أكثر من تعبيرها عن واقع تمكين الأمن الإنساني .

ذلك أن الأمن الإنساني كما سنرى لا يمكن الحفاظ عليه في ظل دوائر تمكن لشبكات الاستبداد والفساد ، ذلك ان كل من الفساد والاستبداد يمكنان لكل ما يناقض الأمن الإنساني ويحاولان فك العلاقة والارتباط بين الأمن والانسان فيتغول مفهوم امن السلطة على ما عداه من مفاهيم وتأمين المصالح الخاصة الآنية والأناية لتمكين شبكة الفساد ، وهي أمور من الخطورة بمكان في آلتها ، في تفكيك منظومة

الأمن الإنساني بل وتفكيك منظومة الانسان ذاته ضمن مقولة ذهبية أطلقها البشري في إطار علاقة الحاكم المستبد بمجتمعية "أن الحاكم يظل فردا ما دام الناس افراد " وهو أمر يفكك معنى الإنسانية في الأمن ومعنى الأمن المرتبط بالحالة الإنسانية . إن اعتبار المآل في هذا المجال يشكل بوصلة ضابطة لوجهة مفهوم الأمن الإنساني حتى لا يقوم بحرفه من أراد الانحراف به من أجل مصلحة سلطة ما أو جماعة بعينها أو فرد بذاته ، كما أنه يشكل حصانة من محاولات تفرغ المفهوم من مضامينه الحقيقية والتطبيقية وجعله شكلا وزينة أكثر من كونه تطبيقا وقيمة .

ونستصحب مع كل هذا المعاني التي ترتبط بأن من أصحاب المصلحة في تمكين مفهوم الأمن الإنساني لابد وأن يتوج ذلك برؤى مستقبلية تحفز هذا الأمن الإنساني وعيا وسعيا تأسيسا وتمكينا ، إذ تمكن لهذه المنظومة وفق عملياتها وإحكام علاقاتها بمقاصدها .

ويرتبط بكل هذا واحد من أهم العناصر التي تتعلق بتنفيذ هذه السياسات التي تتعلق بالأمن الإنساني وإحكام العلاقات التي تشكل وسطا له وتأسيس المؤسسات والآليات التي تشكل أدوات موصلة إلى الغايات .

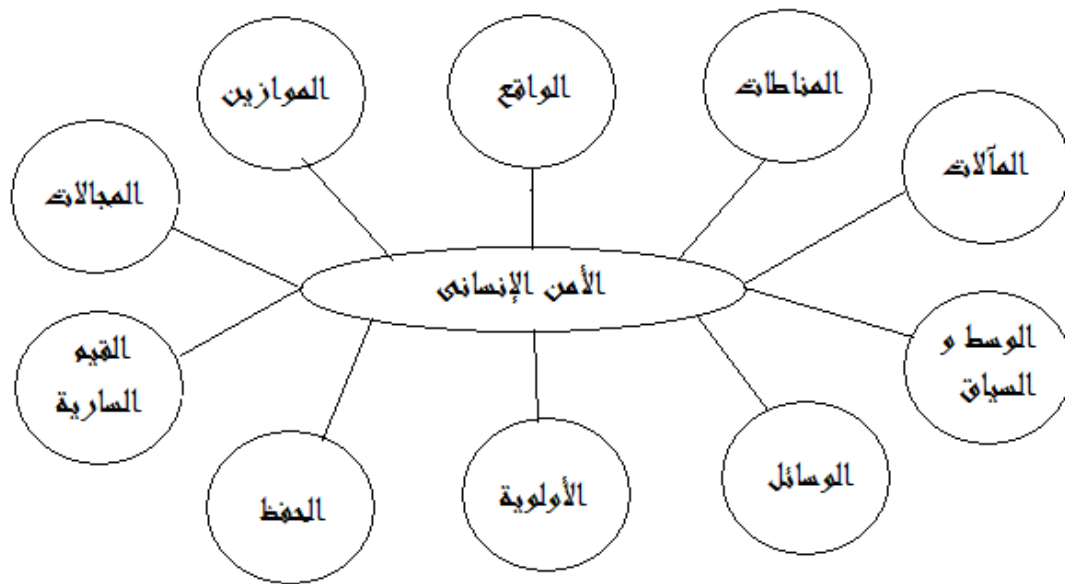
التفكير بالوسائل والشروط والاجراءات هو أهم عنصر من عناصر تمكين الأمن الإنساني في التطبيق على الأرض وفي التأثير على حياة الناس بصورة إيجابية تجعل من مفهوم الأمن الإنساني حياة كاملة ومتكاملة معاشة على أرض الواقع تسهم في أصول بناء عمران نوعية الحياة ، والحيافة الطيبة .

ومن أهم وسائل صياغة ، بل ومن أهم الشروط ذلك الحكم الصالح الرشيد الذي يتعرف على فن الحكم المستند إلى الشرعية والانجاز بفاعلية ، هذه العناصر جميعا إنما تشكل آليات يجب أن تتوفر ضمن رؤية كلية للأمن الإنساني تمكن له وعيا وسعيا .

وفي هذا المقام فإنه من الواجب أن ننظر ضمن هذه العناصر العشرية لمدخل المقاصد إلى عمودين ينظمان بين تلك الثمانية السابق الإشارة إليها عمود يتعلق باعتبار الوسط والسياق ذلك أن منظومة الأمن الإنساني لا يمكن أن تتكون في فراغ

بل هي تتحرك في وسط يوجب على العاملين لتمكين هذا المفهوم من أن يمارسوا أقصى درجات الفاعلية في فهم الوسط المحيط حتى يمكن التعامل معه في إطار فعال يضمن التمكين لهذا المفهوم وشبكة منظومته من المفاهيم تحقق الأمن النفسي والفردى والجماعى والاجتماعى والاقتصادى والغذائى والثقافى والفكرى والعقلي والقيمي.... الخ ، بما يؤصل منظومة الأمن في كمالاتها وامتداداتها .

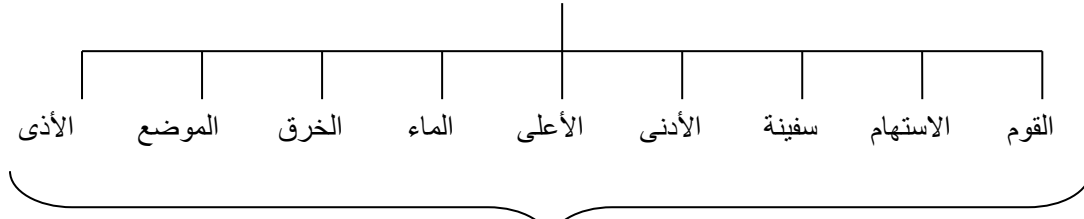
أما العمود الثانى فتشكله عناصر القيم السارية فمن بيئة حاضنة تنظم بين فى كامل اشبكة مداخل الأمن الإنسانى تأتي القيم السارية لتشكل منظومة تسري فى أوصال هذا المدخل فتربط بين المجالات وقيمها وبين الأولويات وموازينها وقيمها وبين الحفظ قيمته وقيمته وبين الواقع ومناطاته فى إطار يصل بين حركة الواقع وقيم الحياة المعاشة فى إطار جامع بين التزكية والعمران ، وبين مآلات تؤصل قيمة الفعل المتعلق بالمرن الإنسانى قيمة وتأثيرا وتفعيلا وتمكينا ، وبين الآليات الحافظة لأصل المقاصد فتجمع بين قيمة المقاصد فى قيمة وسائلها الناهضة بترجمة هذه المقاصد إلى حقائق واقعة ومؤثرة فى عمران حياة الناس وبناء مجتمعاتهم وتشبيد علاقاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وأحكام عناصر النسيج الاجتماعى بما يحقق أمنا إنسانيا مستطرقا يقوم على قاعدة من العدل السارى والمساواة الفعالة والاختيار الرشيد والحرية المسئولة ، هذه المنظومة من القيم السارية هي التي تجعل هذه المجالات منظومة ينظمها العدل الضامن والمساواة المتكاملة والحرية المسئولة ، ويجعل الحفظ الأساسى لجوهر الأمن الإنسانى لا يمكن ان يتحقق على ارض الواقع فاعلا ومؤثرا إلا فى ظل عدل ومساواة وحرية ، وكذلك معنى الموازين والتعرف على الواقع فى كلياته ومناطاته الجزئية وكذلك التعرف على مآلاته ووسائله لتعكس منظومة القيم السارية حتى فى الوسيلة والأداء ، فمن الوسائل ما يقوم الأمن الانمسانى فى عدل ومساواة وحرية ومنها ما ينقضه فى ظلم واستئثار واضطهاد وعبودية . بين هذا وذلك فإن هناك منظومة للقيم تقيم كيان الأمن الإنسانى وهناك منظومة مضادة ومناقضة تتسخ الأمن الإنسانى وتقوض معماره .



تلك عشرة كاملة توصل إمكانات المدخل المقاصدي في صياغة مفهوم الأمن الإنساني نحو أفق أرحب لتفعيله وتمكينه على مستوى الفرد الإنسان وامتداد الإنسانية المدخل السفني :

يستند هذا المدخل في جوهره إلى إمكانات مع المداخل (القيمة والمقاصدية والسفنية) أن يقدم صياغة كلية لرؤية وتأسيس لمفهوم الأمن الإنساني ، وما يتبعه من عمليات وآليات . والمدخل السفني يستند في دوائره المختلفة إلى حديث للنبي (ص) يصور الاجتماع كسفينة يؤصل معاني النظر : للعلاقات والسياسات والعمليات والحالات والآليات التي ترتبط بمفهوم الأمن الإنساني وهو يشكل مقصودا كلياً و"حالة سفينة " إن صح التعبير . هذه الحالة ترتبط بنموذج كامل إرشادي ومعرفي يمكن أن يترك أثاره على صياغة مفهوم الأمن الإنساني وتصوره (ثقافة السفينة ، رؤية العالم السفني ، الرابطة السفنية ، العاقبة السفنية ، تحريك العمليات والآليات ... الخ) . وتعد حالات الخرق السفني هي عمليات لاستهداف الأمن الإنساني سلبيا . بينما تمثل إجراءات الإنقاذ والنجاة "حالة سفينة " تواجه "حالات الخرق " ، كما تقدم أصولا للتفكير والتدبير والتسيير والتغيير السفني بما تشكل تلك العمليات جميعا استلهاما لمفهوم الأمن الإنساني وشروطه وقدراته وإسهاماته في تصور " الحالات والعمليات السفنية.

النموذج المعرفي : نموذج السفينة
في أصول العلاقة بين
الأمن و الحرية



الحالة الضامة بين
الحرية و الأمن

تهديد الأمن للحرية



و لم نؤذ من فوقنا



الأمن الزائف

تهديد الحرية للأمن



هل خرقنا خرقا في
موضعنا هذا



الحرية الزائفة

قانون العقابة السفنية
الأمن و الحرية



حالة موافقة و الألتزام
بالنظام العام و الأمن
الحقيقي



فإذا تركوهم و ما هم فيه
هلكوا و هلكوا على
و إذا أخذوا ب —
أيديهم نجوا و نجوا

شبكة العلاقات بين عناصر نموذج السفينة المعرفي وتجلياته في الدراسات الاجتماعية والسياسية والتربوية السفينة نموذج معرفي إرشادي

الإطار المفاهيمي	الإطار النظري والتحليلي	قواعد التفسير وقدراتها	الإشكالات الأجدر بالتناول وبناء الأجندة البحثية	الرؤية الكلية الكونية رؤية العالم:
- منظومة المفاهيم - مفاهيم السفينة - مفاهيم الاستهام - مفاهيم الاختلاف - مفاهيم التعددية - مفاهيم التكامل - مفاهيم الدرجات - مفاهيم السياسية - مفاهيم السسلطة - مفاهيم الحاجات - والضروريات - مفاهيم الفرق - مفاهيم الخرق - مفاهيم النجاة - مفاهيم الإنقاذ - مفاهيم الإصلاح - مفاهيم الضرر - المفاهيم القاتلة - المفاهيم المخدولة - المفاهيم الفر عونية - المفاهيم العبدية - المفاهيم الحرة - المفاهيم المفخخة - المفاهيم الحوارية والنووية - والإتصالية - المفاهيم البور .. الخ	• وحدات التحليل السفني: - شاملة جامعة: - الفرد- الجماعة- الأسرة- - الأمة- الإقليم- النظام الدولي- - العلاقات الدولية - العلاقات الاجتماعية - العلاقات التربوية • مداخل التحليل - القدرة على تفعيل - المعنى والمغزى - السفني في - العلاقات الإنسانية - و الجماعةية - والمجتمعية: - ثقافة السفينة - التربية السفنية - الهوية السفنية - فقه السفينة • بناء الحضارة على أساس النسق السفني وسننه.	• المداخل - التفسيرية - وعلاقات - التماسك • نظريات - التكامل • قواعد التفسير - وأصول البناء - السفني • نظريات شبكة - العلاقات - الإجتماعية - والنسيج - الإجتماعي • نظرية الحفظ - والمدخل - المقاصدي • نظرية الحقوق - وارتباط الحق - بالواجب - والفروض - التضامنية • تأصيل نظرية - السفن • نظرية الضرر - المثل السفني • وقدراته - المعرفية - والتفسيرية • نظرية التربية - السفينة	• دراسات - وصفية - وتحليلية: • دراسات الأسرة - الثقافة السياسية • العمليات - التربوية • العلاقات - الاجتماعية • العلاقات - الاقليمية • العلاقات - الدولية • العالم الإسلامي .. الخ • دراسة تنظيرية • بناء فقه السفينة - في سياق العلوم - الشرعية • التداخل بين - العلوم - والظواهر - الداخلية في - العلاقات - السفينة • دراسات - مفاهيمية • دراسات - تطبيقية - وتقويمية: - دراسة الخروقات على	• الإنسان:- - مواصفات إنسان السفينة "الجماعة السفنية "العلاقات السفنية • الكون:- - الكون السفني - كون مليء بالقواعد والمخاطر - والتحدي - والانتباه - والابتلاء • الحياة - حياة السفينة - ضروريات - وحاجيات - وعلاقات - وإمكانات - أصول تفكير وتدبير وتسيير - وتفسير - السفينة: إرادة وإدارة • العلاقات البينية - التوحيدية بين الإنسان والكون - والحياة

وضمن هذا الشكل الذي نشير من خلاله إلى امكانات هذا النموذج في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية وإسهامه في بناء منظومات المفاهيم ، فإن هذا النموذج ليس بعيدا عن تشكيل مفهوم الأمن الإنساني في إطار منظومة المفاهيم التي يحتويها ورؤية العالم التي يستند إليها ، والأطر التحليلية التي يقدمها في الدراسة والبحث ، فضلا عن نظريات التفسير التي يثبتها ، كذلك القضايا المختلفة التي ترتبط بهذا النموذج ، مفهوم الأمن الإنساني يقع في القلب من تصور نموذج السفينة وعلاقاته .

ثالثا : شبكة العمران ومنظومة الأمن الإنساني : .

المنظومة العمرانية مدخل لفهم الأمن الإنساني :

في حقيقة الأمر حينما تعرضنا لمفهوم العمران ضمن رؤى متنوعة داخل التراث الإنساني والإسلامي بالاعتبار الذي يؤكد على ضرورات ومقتضيات الأمن مفهوم العمران الإنساني . الإسلامي إن ذلك قد تحرك صوب مفهوم مسكون بمعاني الأمن ضمن مفهومه الشامل والكلي بحيث صار هذا المفهوم يؤصل لمعنى حفظ العمارة بالاعتبار الذي يشير إلى أن عملية الحفظ ليست إلا نظر انساني لعملية الأمن " أن الاجتماع الإنساني ضروري . ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم : " الإنسان مدني بالطبع "؛ أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران . وبيانه أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء ، وهدهاه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله . إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء غير موفية له بمادة حياته منه .

ويستحيل أن توفي بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد . فلا بد من اجتماع القدرة الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم ؛ فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف . وكذلك يحتاج كل واحد منهما أيضا في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه .

ذلك كله من التعاون عليه بأبناء جنسه . وما لم يكن هذا التعاون فلا يحصل له قوت ولا غذاء ولا تتم حياته ، لما ركبه الله تعالى عليه من الحاجة إلى الغذاء في حياته ؛ ولا يحصل له أيضا دفاع عن نفسه لفقدان السلاح فيكون فريسة للحيوانات ، ويعالجه الهلاك عن مدى حياته ، ويبطل نوع البشر وإذا كان التعاون حصل له القوت للغذاء والسلاح للمدافعة ، وتمت حكمة الله في بقاءه وحفظ نوعه . فإذن هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني ؛ وإلا لم يكمل وجودهموما أراد الله من اعمار العالم بهم واستخلافه إياهم ؛ وهذا هو معنى العمران الذي جعلناه موضوعا لهذا العلم . هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه وتم عمران العالم بهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض ؛ لما في طباعهم الحيوانية من العدوان و الظلم ."

وفي هذا المقام فإن مفهوم العمران يرتبط تؤدي إلى نقضه وبالتالي تؤدي إلى نقض الحالة الأمن ية التي تشكل في ذات الوقت متطلبا سابقا ومدخلا أساسيا للتمكين للعملية العمرانية والانمائية للارتقاء بها ، كما أنه أي الأمن حالة ناتجة ومخرجة من قدرات هذه العملية العمرانية الانمائية (الانجاز ، التوزيع العادل ، الفاعلية الانمائية) تشكل مسائل مهمة من مخرجات عملية الانماء والعمران .

"وهذا الفن الذي لاح لنا النظر فيه نجد منه مسائل تجري بالعرض لأهل العلوم في براهين علومهم ، وهي من جنس مسائله بالموضوع والطلب : مثل ما يذكره الحكماء والعلماء في إثبات النبوة من أن البشر متعاونون في وجودهم فيحتاجون فيه إلى الحاكم والوازع ؛ ومثل ما يذكر في أصول الفقه في باب إثبات اللغات ، أن الناس محتاجون إلى العبارة عن المقاصد بطبيعة التعاون والاجتماع وتبيان العبارات أخف ؛ ومثل ما يذكره الفقهاء في تعليل الأحكام الشرعية بالمقاصد في أن الزنا مخطط للأنساب مفسد للنوع ، وأن القتل أيضا مفسد للنوع ، وأن الظلم مؤذن بخراب العمران المفضي لفساد النوع وغير ذلك من سائر المقاصد الشرعية في الأحكام ؛ فإنها كلها مبنية على المحافظة على العمران ، فكان لها النظر فيما يعرض له ، وهو ظاهر من كلامنا هذا في هذه المسائل الممثلة .

وكذلك أيضا يقع إلينا القليل من مسائله في كلمات متفرقة لحكماء الخليقة ، لكنهم لم يستوفوه فمن كلام المؤيدان بهرام بن بهرام في حكاية البوم التي نقلها المسعودي : "أيها الملك إن الملك لا يتم عزه إلا بالشرعية والقيام لله بطاعته والتصرف تحت أمره ونهيه ؛ ولا قوام للرجال إلا بالمال ؛ ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة نصبه الرب وجعل له قتيما وهو الملك" . ومن كلام أنوشروان في هذا المعنى بعينه ؛ " الملك بالجند ، والجند بالمال ، والمال بالخراج ، والخراج بالعمارة ، والعمارة بالعدل ، والعدل باصلاح العمال ، واصلاح العمال باستقامة الوزراء ورأس الكل بافتقاد الملك حال رعيته بنفسه واقتداره على تأديبها حتى يملكها ولا تملكه " وفي الكتاب المنسوب لأرسطو في السياسة ، المتداول بين الناس ، جزء صالح منه إلا أنه غير مستوف ولا معطى حقه من البراهين ومختلط بغيره ؛ وقد أشار في ذلك الكتاب إلى الكلمات التي نقلناها من المؤيدان وأنوشروان وجعلها في الدائرة القريبة التي أعظم القول فيها ، وهو يقول " العالم بستان سياجه الدولة ؛ الدولة سلطان تحيا به السنة ، السنة سياسة يسوسها الملك ؛ الملك نظام يعضده الجند ؛ الجند أعوان يكفلهم المال ، المال رزق تجمععه الرعية ، الرعية عبيد يظنهم العدل ، العدل مألوف وبه قوام العالم ، العالم بستان ... " ثم ترجع إلى أول الكلام ؛ فهذه ثمان كلمات حكيمة سياسية ارتبط بعضها ببعض وارتدت أعجازها على صدورنا واتصلت في دائرة لا يتعين طرفها فخر بعثوره عليها وعظم فوائدها . لما كان الإنسان متميزا عن سائر الحيوانات بخواص اختص بها . فمنها العلوم والصنائع التي هي نتيجة الفكر الذي تميز به عن الحيوانات وشرف بوصفه على المخلوقات ومنها الحاجة إلى الحكم الوازع والسلطان القاهر ؛ إذ لا يمكن وجوده دون ذلك (ولا يشبهه في ذلك) من بين الحيوانات كلها إلا ما يقال عن النحل والجراد ؛ وهذه وإن كان لها مثل ذلك فبطريق إلهامي لا بفكر وروية . ومنها السعي في المعاش والاعتماد في تحصيله من وجوهه واكتساب أسبابه ، لما جعل الله فينا من الافتقار إلى الغذاء في حياته وبقائه وهداه إلى التماسه وطلبه ؛ قال تعالى : (أعطى كل شئ خلقه ثم هدى) ... ومنها العمران وهو التساكن والتنازل في

مصر أو حله للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات لما في طباعهم من التعاون على المعاش كما سنبينه ومن هذا العمران ومن هذا العمران ما يكون بدويا وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الحلل المنتجة في القفار وأطراف الرمال . ومنه ما يكون حضريا وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن والمدائر للاعتصام بها والتحصن بجدرانها . وله في كل هذه الأحوال أمور تعرض من حيث الاجتماع عروضاً ذاتياً .

ومن جملة ما أداه بن خلدون في صدر مقدمته التي استفتحها بالحديث عن أصول العمران والاجتماع الإنساني فقد تحدث عن عناصر مربع غاية في الأهمية لا تقوم الحضارة إلا بها وعليها ، (الإنسان ، العمران ، الأمن والأمان ، السلطان) ؛ الإنسان مادة الاجتماع والعمران وهو الفاعل فيه ، والعمران ساحة حضارية له ، لا يمكن أن يبلغ تمكينا من دون حالة من الأمن والأمان ، أمن من خوف ، وأمان من قوت ، ومن ضرورات العمران يأتي السلطان ليقوم بأدواره ووظائفه على قاعدة من العدل . رباعية تشكل أركان الرؤية الخلدونية للعمران البشري نجد الأمن الإنساني في قلبها ، فالإنسان المقصد والفاعل ، والعمران ساحة للفاعلية والنشاط ، والأمان مطلب أساسي ووسط لإجراء معنى الفاعلية والعمران ، والسلطان أداة ووظيفة لتحقيق عناصر الأمن الإنساني للإنسان .

من هذه الرؤية العمرانية الكلية لدى بن خلدون نرى أمورا تربط بين عناصر الاختلاف وأصول تصنيف العمل واختلاف القدرات وتكامل الامكانيات ضمن عملية تقييم للعمران جملة من السلوكيات والعلاقات لابد وأن ينتظمها أصول جامعة مرعية وتبادل وتفاعل مقيم له ، ناهض بكل فاعلياته في إطار يمكن للعمران أن يحقق الأمن والأمان وينفي كل ما يؤدي إلى نقضه أو نقصه .

ومن الواضح من كل الحكم التي أوردها بن خلدون والتي أبرز فيها عناصر حضارات متعددة من حضارات الفرس واليونان ليؤكد أن أصول العمران هي من الأصول المرعية عند كل حضارة تريد أن تؤسس عمرانها وتقيم بنيانها ، فأبدى بذلك اتصالا بعمليات وأدوات وأسس ومكونات ليؤصل بذلك كل المعاني المتطلبة لتأصيل الأمن الإنساني الواجب لكل عمران فلا أمان إلا بعمران ولا عمران إلا بأمان ،

عملية تبادلية تجعل من ضرورة الربط بين جملة الوظائف التي تتعلق بالسلطة والسلطان إذ تنظم بين وظائف العدل ، والأمن وتثمين المال .لتوصل بذلك معاني القيمة ومعاني الحالة ، ومعاني الأسس المادية التي تمكن لهذا وذاك . وما نطن إلا المقولة الثانية التي أوردها في هذا المكان إلا تمكينا لهذه المعاني التي تشكل الأمن الإنساني .

وكان مفهوم الأمن الإنساني يبدأ بالعالم وينتهي إليه ويمر بالدولة والنظام والسلطان والأعوان والمال والعدل ، منظومة نطن أنها تشكل مضامين لرؤية الأمن الإنساني وتجعل هذا المدخل العمراني مدخلا رصينا ومكينا للتفكير فيما نحن فيه .

مدخل الاقتصاد السياسي وصياغة مفهوم الأمن الإنساني: البنية التحتية لمفهوم الأمن الإنساني .:

الأمن الإنساني لا يمكن بأي حالة تمكينه إلا بقاعدة إقتصادية تمثل أصول البنية التحتية فيه وله في إطار تحقيق ضرورات التأسيس الحياتية ، والحاجات الإنسانية الحياتية في غطار تحقيق قاعدة الكفاف في بناء الحقوق التأسيسية وقاعدة الكفاية في بناء الحقوق الأساسية ضمن سياقات تحقيق الإشباع للمجتمع البشري والإنساني في إطار القضاء على الفقر ، إن هذه القواعد التي تقيم قواعد الضرورات والحاجات ، إنما تهئ الطريق وتشكل وسطا مواليا نحو تحقيق الاستقرار والقضاء على الفوضى ومصادرة الاضطرابات والاختلال بين الغطعام من جوع والأمن من خوف تبادلية وتفاعلية وتكاملية لا يمكن إغفالها يؤكد ذلك الرؤية العمرانية القائمة على قاعدة الاستخلاف ، والأمانة الإنسانية والتعامل مع منظومة السنن القائمة على التسخير الذي يهيئ البيئة لفاعليات البشر ، التسخير هنا موصولا بعملية التعمير وعملية التثمين . البنية التحتية الاقتصادية مقدمات للحالة الأمن ية العامة وكلاهما يرتبط بالإنسان وحفز طاقاته ، الاقتصاد السياسي للأمن الإنساني متطلب سابق ومهم لتحقيق الأمن ، والأمن يشكل بيئة ووسط مستقر يشكل سياقاً للنمو الاقتصادي والعمران الاجتماعي ، ويظل " الإطعام من جوع " و " الأمن من خوف " ساقين للأمن في تضميناته الإنسانية . إن معنى الأمن الإنساني الذي ينصرف إلى عناصر " التنمية الإنسانية " و "توعية الحياة " بما يشكل مقومات لصياغة العمران

البشري والحياة الكريمة المستقرة تتلخص في عنصرَي الإطعام والأمن الذي يسهم في تشكيل عمران المجتمع وعلاقاته بما يوفر بيئة من الاستقرار الحافز على الفعل والفاعلية والنهوض والحركة العمرانية الإيجابية وهو ما يؤدي إلى أن يعيش الناس في ظل حياة تظلمها معاني الكرامة والعزة الإنسانية ، المعادلة إذن تؤكد على أنه ليس هناك أمن بدون إطعام ، كما أنه ليس هناك إطعام بدون أمن ، هذا وذلك من أهم مكونات ومقومات الاستقرار الأمن الحافز على الفعل والفاعلية ، توفير الإطعام أي الموارد المعيشية والاقتصادية التي لا غنى عنها لأي مجتمع عنها ولا يقوم بدونها ويترافق مع توفير الإطعام توفير الأمن أي الاستقرار والتمكين بعيدا عن حالة التوافق والاضطراب .

ومن هنا فإن السورة تحدد هذين العاملين الأساسيين اللذين لا يقوم المجتمع ولا تقوم الحضارة إلا بهما ، وهما الإطعام والأمن ، والإطعام في اللغة المعاصرة يمثل الموارد الاقتصادية التي تحقق الشبع للناس في ظل أي مجمع ، والأمن يمثل وجود النظام العادل الذي يحفظ هذه الموارد (استثمارا وتراكما) ويوزعها على الناس بالعدل .

فالمجتمع الذي يسوده الفقر بكل مسبباته وتعجز الناس فيه عن تحصيل أوقاتها لا يكون فيه أمن لأحد ما كان ، كما أن المجتمع الذي يخلو من الأمن تتهدد فيه أرزاق الناس ولا تتحصل فيه الأقوات إلا بقوة وتصارع ، وهنا تتضح لنا طبيعة المعادلة الصعبة ، ويعد المجتمع العالمي امتدادا لذات المعادلة فإن مشكلتي الإطعام والأمن في ظل عالم تنهب أمواله عن طريق الحروب والديون ومداخل السيطرة والهيمنة ستظل تمكن لتشوهات في النظام الدولي وطالما كان الفقر والجوع ينتشر في العالم فلن يكون هناك أمن ولن يكون هناك سلام . إن الأمن الإنساني يمكن أن يشكل في ذاته وبتضميناته نقدا لحال الثروة داخل المجتمعات ، وحال الثروة داخل المجتمعات ، وحال الثروة ضمن منظومة النظام العالمي ، وربما الوقوف على معاني تتعلق بثمن التقدم ليست تزايدا في هذا المقام حينما يزداد الفقراء فقرا والأغنياء غنى . ويبقى هؤلاء جميعا على كل ما يغذي عناصر الخلل في المعادلة الشائنة لتحكم علاقات الاستغلال ، ثم بعد ذلك نبحث عن الأمن دون الوقوف على مسببات الإخلال به ، إن مجتمعنا يحكمه الفقر والخوف وعدم الثقة ولا بد وأن يحرك عناصر

لا أمن وفوضى وعشوائية وتولد مظاهر (عنف وتعصب وصدام) . إن الحديث عن تكلفة التقدم وثمنه يجب أن يترافق مع الحديث عن تكلفه الأمن الإنساني وشيوع حالة الثقة والاستقرار المواتية لإقامة كل نظام وعمران .

الاقتصاد السياسى
فى العلاقة بين الأمن و الحرية

الذى أطعمهم من جوع ← و آمنهم من خوف

↓
الحالة الحاصلة
من تفاعل الأمن و
الحرية

↓
الأمن شرط
لحرية الإنسان و
أصول فاعليته
العمرانية

↓
البنية الأساسية و
التنمية للأمن و
الحرية

↓
لا أمن بلا تأسيس
اقتصادى فى
إطار حفز النشاط
و الفاعلية
العمرانية
الإنسانية

أصول البناء العمرانى
بين التأسيس المادى و
الوسط المعنوى

↓
ميزان الحرية و الأمن
و الاستقرار

ويتكامل مع هذا التأسيس لمعاني البنية التحتية لمفهوم الأمن الإنساني أن يشكل ذلك مقدمة للتأكيد على النظرة الحقوقية للإنسان سواء تعلقت بحقوقه المادية أو المعنوية أو ارتبطت بحقوقه التأسيسية والأساسية والمدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والجماعية ، وغيرها من حقوق ..

المدخل الحقوقي للأمن الإنساني :

مفهوم الأمن الإنساني يشكل تطورا وتطورا لمفهوم وتصورات حقوق الإنسان في أجيالها المختلفة ما ارتبط فيها بالحقوق التأسيسية والأساسية ، والحقوق السياسية والمدنية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والحقوق الجماعية وحقوق الشعوب ، فضلا عن جيل من الحقوق تسمى بأسماء حديثة ارتبطت بحركات اجتماعية جديدة مثل " حقوق المرأة والحركة النسوية " ، والحقوق البيئية وحركات الحفاظ على البيئة ، والحق في المعرفة والمعلومات ضمن " حقوق مجتمع المعرفة " تراكم رأي البعض أن مفهوم الأمن الإنساني أتى ليتوج ويجمع بين هذه الأجيال ناظما إياها في منظومة حملت المعاني الجوهرية التي تسكن وتكمن في مفهوم الأمن الإنساني وإمكانات تفعيله والحفاظ على أقصى فاعليته .

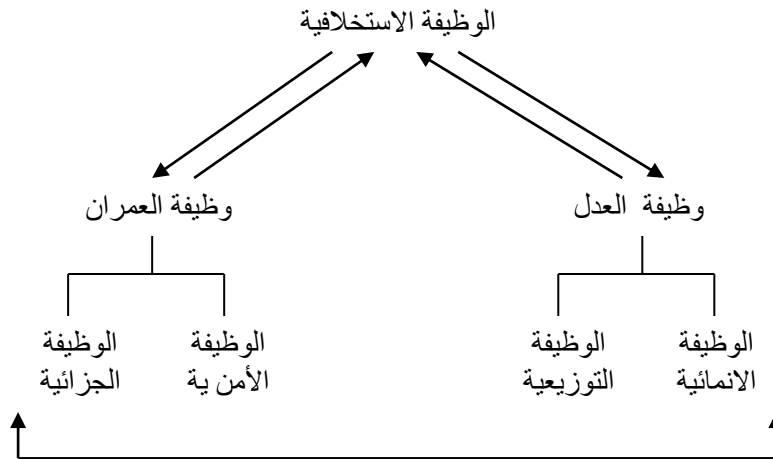
ومن هنا يبدو الرابطة والناظم بين هذا المدخل الحقوقي وبين الأمن الإنساني كحالة وعملية مسألة لا يستطيع كائنا من كان أن يتغافلها . فإذا كانت حقوق الإنسان مدخلا للتمكين للتمكين للأمن الإنساني ، فإن الأمن الإنساني يشكل حالة وعملية ووسط للتمكين لحقوق الإنسان والنظم فيما بينها على أرض الواقع .

الأمن الإنساني كمفهوم حقوقي إنساني يعني ضمن ما يعني التمكين لهذا المدخل الحقوقي ، وذلك لتطويق أفكار كانت على قاعدة المقايضة بين فكرتي الأمن والحقوق ، على ما سنشير أيضا حينما ننظر منه إلى العلاقة بين مفردات منظومة القيم وعناصر تراتبها وتصاعدها . إن الافتراض القائم على قاعدة الخيار بين الأمن من ناحية والتمكين للحقوق من ناحية أخرى في سياق يروج لحال تناقص فيما بينهما ، كان لابد أن يكشف النقاب عنه (كشف المستور) والذي روج كثيرا إلى مقولات أن الأمن ما كان إلا خصما من فكرة الحقوق ، وأن الحقوق غالبا ما كانت بالخصم من فكرة الأمن .

ومن هنا بدأ مفهوم الأمن الإنساني لينظم بين الأمرين مفترضا التكامل والتناسق من خلال الرابط الإنساني .

وظائف الدولة ومفهوم الأمن الإنساني :

في إطار يؤكد أن من أهم وظائف الدولة هي قيامها بالوظائف التي ترتبط بال عمران ومفهوم الأمن الإنساني ، وقد أشرنا آنفا إلى الحقيقة الاستخلافية للإنسان والتي بدورها تشكل محتو لما يمكن تسميته بالوظيفة الاستخلافية ، وكذلك الوظيفة الحضارية ووظائف مختلفة بعضها يعبر عن أمن الكيان الحضاري والآخر يعبر عن أمن الكيان الإنساني فيها ، ولاشك أن الوظيفة الاستخلافية تعبر من خلال وظيفة العدل ووظيفة العمران إلى جملة وظائف فرعية تتكامل جميعا لتحقيق معاني الأمن الإنساني (الوظيفة الإنمائية ، الوظيفة التوزيعية ، الوظيفة الأمنية ، الوظيفة الجزائية) .



مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم الحكم الرشيد :

يمكننا من خلال ذلك التعريف الذي يثبته الكواكبي لعلم السياسة من تبنيه لمعاني الحكم الرشيد وارتباطها بسياسة الرعاية التي تعد جوهرًا للأمن الإنساني فيؤكد أن السياسة هي (إدارة الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة)

يقصد بمفهوم الحكم الرشيد الإنساني نظام للحكم يقوم على مراعاة الاعتبارات الإنسانية ، وتتمثل العلاقة بين المفهومين في أنه بينما يركز مفهوم الأمن الإنساني على تحقيق ظروف الأمان والرخاء البشري ، نجد أن مفهوم الحكم الرشيد الإنساني ينصرف إلى إيجاد مجموعة من القواعد العامة التي تتعامل مع قضايا الأمن الإنساني في هذا الصدد . ومن ثم ، فكلاهما يكمل الآخر . وبوجه عام ، فإن هذا النظام للحكم الرشيد لا يكون على المستويات المحلية فحسب ، بل يشمل المستويات الإقليمية والعالمية . وهو ما يتطلب إصلاح ما تعانيه المستويات الثلاث من خلل في صدد الحديث عن سبل تحقيق الأمن الإنساني .

فإذا كان "وجود الملوك سببا للتمدن والعمران والاجتماع والأمن : قمع عادية التسلط والأذى وما يوجبه من الخصام والنزاع وبوجودهم حصول الرغبة والرغبة والطاعة والإذعان لما خصهم الله تعالى من مظهر الملك والسلطان" (9) ، وعدم قيام السلطان (الحكم) بوظيفته سواء في العمران أو نشر الأمان إنما يفرض حالة مضادة لمقصود العمران والأمن الإنساني .

" إن الأحوال والأفعال فيما بين متناقض ومتقاصر قد غلب الفساد ، وقلت العمارة وكثر الخراب لما هو معلوم من حدوث الحوادث التي هي للفساد اسباب ، لا سيما إذا حكم قوم بما يخالف حكم الكتاب ، لأنه قد تقرر عند أولي الألباب ، أن من علامات الفساد والخراب والعذاب نفوس متغيرة وأخلاق متنكرة ومعاصي مستكثرة .. ومن الأسباب والعلامات المقدم ذكرها عقول بليدة وأفهام جامدة وأهوال شديدة وأهواء شاردة وأفعال مردودة ونفوس باردة وقال رسول الله (ص) " من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد " ص46 .. ومن الأسباب والعلامات المتقدم ذكرها /شهوات متغايرة ، وأحوال حائلة ، وغفلات متواترة ، وآمال مائلة ، وهمم متقاصرة ، وصول صائلة ، وقلوب متنافرة ، وأهوال هائلة ، وعيون متناظرة ،

وعوازل عازلة ، وذنوب متكاثرة ، ومحافل حافلة وظلمات متجاوزة وعقول ذاهلة .. وقوع الإهمال في كثير مما يجب من الأعمال اغترارا بالأمال وسعة الإهمال ، وتشاغلا بالزهرة الفانية وجمع الأموال مع تعطل الكثير من أسباب العمارة وعدم الالتفات إلى نتائج الحكم وطمع النفوس وتطلع الأعين أملا في استمرار ما وجد من سوابغ النعم .. فمن الحوادث والأسباب اندرس ما اندرس من المحاسن والفضائل وانجس ما انجس من معيبتات المعاييب والذائل وطلب كل طامع ومغرور ما أمكنه من تحصيل العاجل وأرسلت هوام الشهوات إلا وإنهن قواتل" . ص47.

ومن هنا وجب في إطار الالتزام بفن الحكم أن يقصد معاني الحكم الرشيد والتسيير السديد " ما يجب من الاعتبار ونشر العدل وتصريف الأمور بحسن السياسة والاختيار " . ص78

"وإذا تم للملوك ما يجب على الرعايا من السمع والطاعة وجب عليهم الاجتهاد فيما يجب عمله وتعديله من مصالح العباد والبلاد والاستمرار على المراعاة ودوام التفقد للأحوال واللوازم وإغاثة الملهوف وإعانة المظلوم وردع الظالم ، وتوسعة النظر في إصلاح ما مضى وواجب الحال وما يتوقع في المستقبل والمآل لاحتمال خلل يطرأ أو حادث يحدث أو طامع يطمع ، أو ظالم يظلم ، أو ناكث ينكث ، أو عامل يهمل ، أو فساد يحصل مع عدم الركون بالكلية إلى كل أحد ولو أنه والد أو ولد إلا للثقة من أهل العدل والعلم والمعرفة ومن له الآثار الحسنة وكمال الصفة . قال تعالى (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا : هود 113) "

الحكم الصالح وافتقاد الأمن وإرساء قواعد الخراب بدلا من تأسيس العمران هو إقصاء وتفريغ لمفهوم الأمن الإنساني :

".. ليس فيها إنسان وفي ذلك ما يشهد به الديوان من أسماء القرى التي كانت مزارع وتسمى بالخراب الدائر في هذا الزمان والموجب لهذا جميعه : سوء التدبير مع نقص القوة والإمكان ونقص سنة العدل وسوء التصريف والأخذ من جانب التقصير والنقصان" ص91

".. وفي الحكمة : التفريط في تدبير الدول مبادئ للفساد فإذا أضيف للتفريط إيثار الراحة والاستهانة بالرشوة وعدم قبول النصيحة والاتكال على البخت لم تلبث . وإن استمرت . خربت البلاد وزالت على أقبح فساد " . ص 181 .

"وأصل ما تُبنى عليه السياسة العادلة في سيرة الرعية بعد حراسة الدين والاعوان أربعة : الرغبة ، والرغبة ، والانصاف ، والانتصاف " . ص 224 ، وكلها عائدة إلى معاني "الانصاف الذي هو عقد يفصل بين الحق والباطل يستقيم به حال الرعية وتنظم به أمور المملكة فلا ثبات لدولة إلا بتناصف أهلها ويغلب جورها على عدلها فإن الندرة من الجور تؤثر فكيف به إذا كثر" . ص 225 .

ومن هنا يتصور المعنى الذي يتعلق بالحكم الرشيد وتسييره بمقتضى العدل والإنصاف هو الذي يؤمن معنى الأمن الغنساني فيكون الحكم الرشيد واحدا من مؤشرات وأداة من أدواته .

ومن أهم أسس العمران وقواعده الأبنية والمؤسسات الناهضة به والمؤثرة في تمكين معاني الأمن عامة ، والأمن الإنساني بكل تضميناته .

المدخل المؤسسي : الوقف نموذجاً .:

ضمن عناصر الرؤية الإسلامية "لمفهوم الأمن " موصولا بصفة "الإنساني " المحددة لمناطق تفعيله وفاعليته يأتي هذا المدخل المؤسسي ، والأبنية التي تحرك الأمن بكمالاته ، والإنساني بكل فعالياته ليقدم رؤية ضافية وإضافية ، القيمة المضافة التي يقدمها هذا المدخل يؤكد على معاني الأبنية والمؤسسات التي تحقق المقصود والغايات والوظائف والأدوار المتعلقة "بالأمن الإنساني " .

في هذا المدخل تبدو جملة من المؤسسات التي يمكن أن تؤسس لمفهوم الأمن الإنساني وهي: مؤسسة الزكاة ، ومؤسسة الحسبة ، و مؤسسة الوقف ، و، وهي مؤسسات من كطبيعة "أمنية" كحالة اجتماعية وإنسانية أي لاستهداف جوهر مقاصد الأمن الإنساني في إطار التجاوب بين هذا المدخل المؤسسي والمدخل المقاصدي . وهي أمور تعد فيه تلك المؤسسات من مقدمات الواجب لتحقيق حالة وعملية الأمن الإنساني ، وهي مؤسسات تحرك فاعليات الأفراد والمجتمع والأمة لضمان أصول وحماية أسس البنية التحتية الأساسية لتحقيق الأمن الإنساني .

مؤسسة الزكاة تلك إمكانيات هائلة في إحداث حالة تكاملية وتكافلية داخل المجتمع في إطار فرضية الزكاة وإمكانيات تأسيسها لتحقيق أصول تتعلق بالأمن الإنساني ، ويتكامل مع مؤسسة الزكاة التكاملية والتكافلية والتضامنية والتعاضدية مؤسسة رقابية تحفظ عناصر الاجتماع الإنساني في العام ، وحماية المجال العام وفق الأصول المقررة لقواعد النظام العام وبما يحقق أصول وجوهر المصالح العامة وهي "مؤسسة الحسبة" ويتكامل مثلث هذه المؤسسات بمؤسسة رائدة ذات عطاء فياض تؤكد حركته التاريخ ونماذجه الحضارية المتعلقة بالخبرة الإسلامية ، ذلك أن المؤسسة الوقفية ذات طابع إنساني تحرك أصول التداخل الإنساني وتحقيق بيئة ووسط للتمكين الأمن الإنساني ، وربما التوقف عند دور المؤسسة الوقفية وتأسيس شبكة الأمن الإنساني بما تعكسه على حالا "المنفعة العامة" بحكم التعريف الوقفي وتسبيلها "لمصلحة الجماعة" وهو عملية انتقال مثمرة للعلاقة بين المجال (الشخصي الملكية) والمجال الخاص (الملك والميراث) إلى المجال العام (المنفعة العامة) ، في إطار مناشط مختلفة تقع ضمن عناصر مجالات متعددة تتعلق بالدين والنفس والنسل (البشر) ، والعقل وآليات الحفاظ عليه ، والمال وقدرات التعمير والتثمين في خلاله) ، كل ذلك يصبي في النهاية ضمن تحريك مفهوم الأمن الإنساني في علاقاته بالحاجات التعليمية والصحية والدينية والثقافية سواء في جانبها الحاجي او التحسيني ، وهو نشاط مؤسسي فاعل هادف لخدمة الإنسان واحتياجاته الأمنية بمفهومها الشامل والمتكامل والممتد ، إلا أن الدول القوية ذات التراث والخبرة والذاكرة الإسلامية لم تستطع أن تستوعب هذه الفاعليات الوقفية ضمن الوظيفة الأمنية خاصة لوافدات تلك الوظيفة للتمكين الأبعاد الإنسانية التي تخرج الأمن من مجرد احتكار للقوة إلى حالة تمكين للإنسان باعتباره محورا ومصبا للعمليات الانمائية والعمرائية.

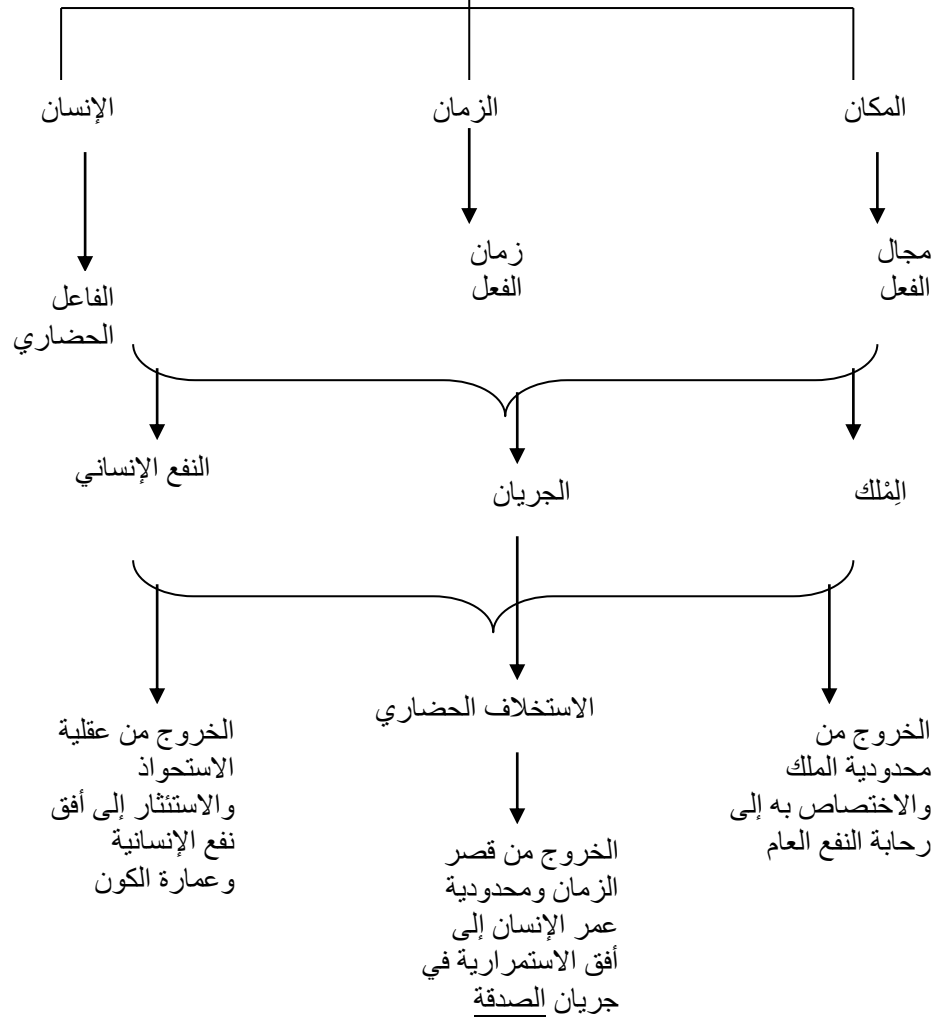
التعريف الوقفي . في هذا المقام . مسكون بالمضمون الإنساني في امتداد الخبرة الوقفية، تعريف الوقف بأنه "حبس العين، عن أن تكون مملوكة لأحد من الناس، وجعلها على حكم ملك الله تعالى، والتصدق بريعها، على جهة من جهات الخير أو البر، في الحال والمآل...."، سنجد أن كل كلمة مسكونة برؤية ممتدة للإنسان،

إنسان لا يعتبر ملكه (احتكارًا) أو (خصوصية) لا يشاركه فيها غيره، أو استثناءً لا يفيض بمنافعه أو فضوله على سواه، إنه "إنسان الوقف" الذي يقوم بحبس العين (طوعية واختيارًا وتصدقًا)، في تزكية دائمة لمكنون الإنسان في علاقته بملكه، فيرده إلى أصله (حُكْمُ مَلِكِ اللَّهِ تعالى)، إنه الإنسان المرتبط بربه، والذي يمدّ الخير من ملكه إلى غيره، ويجعل من تعدي المنفعة وتسييلها قَصْدًا ممتدًا، هادفًا إلى خير، من يقف عليه في الحال وفي المآل، والاستقبال هادفًا إلى "حفظ الإنسان" وحفظ مجال فعالية المختلفة عبر الزمن، قاصدًا إلى معاني الجريان في الصدقة: أفقيًا لتطول غيره، ورأسيًا لينتفع بها غيره عبر الزمن

هل يمكننا أن نتعرف -من خلال هذا التعريف- على "إنسان الوقف" الواصل إلى "وقف الإنسان" ليعبر عن صلة التزكية بالحقيقة العمرانية، التعريف يتحرك من المادي (الملكية)، إلى المعنوي (ملك الله تعالى)، إلى المادي المعنوي (الصدقة والتطوع في أبواب الخير والبر بما يحققه من عائد دنيوي وأخروي)؛ عائد مادي ومعنوي قاصد إلى النفع الإنساني: { فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَنَمُكِّتُ فِي الْأَرْضِ } [سورة الرعد: الآية 17]

الوقف ورؤية الساحة الحضارية

الوقف والأفق الحضاري المفتوح



ترجمة أبواب البر والخير إلى مقامات ومجالات وقفية
سواء تعلق الأمر بالمأمورات القرآنية أو تعدد صنوف البر
في الأحاديث والسيرة النبوية

الحاجات الأساسية والتأسيسية ← الحاجات المتنوعة والمتعددة ← الحاجات المستحدثة والمتجددة

الأوقاف وعمليات فقه الواقع وتحديد أدوارها

الصحة	الإنسان مدار الوقف:	الحركة الوطنية.
الأسرة	مقصداً ووعياً وتحريكاً،	الشأن الثقافي.
الأعياد	واستثماراً واستمراراً،	ضبط سلوكيات المستحقين.
التعليم	وعلاقات وتكوينات،	الضبط الاجتماعي والقيمي.
الضيافة	وحفظاً لدينه ونفسه ونسله،	صيانة مقام ومكانة الأسرة الاجتماعية وكرامتها.
	وعقله وماله وفاعليته،	الوقف والموقف السياسي (حرمان الأجانب والامتيازات الأجنبية).

عوالم الواقع: الأفكار - الأشخاص - الأحداث - الأشياء - النظم - الرموز ... إلخ

أوقاف البناء والمقاصد والوعي والكرامة والمواقف

تشكيل الإنسان الصالح المصلح في ذاته وفي علاقاته وانتماءاته
وفاعليته

قدمنا بذلك حزمة من المداخل التي ترتبط بال عمران وبمقوماته وارتباطه بجوهر تمكين الأمن الإنساني من بنية تحتية ، وأصول حقوقية ووظيفة استخلافية وأسلوب حكم رشيد يقوم على حسن التدبير وسيرة العدل وبنية مؤسسية تشكل الأدوات الفاعلة لتحقيق أصول العمران وأسس الأمن الإنساني .

نواقض العمران وتأثيرها على فقدان الأمن الإنساني :

بين المدخل والمخرج يقع الوسط والسياس الذي يكون مواتيا للارتقاء بالعملية العمرانية في إطار يحفظ للأمن الإنساني أسسه وأصوله وغاياته ومقاصده إلا أن الأمن باعتباره مدخلا ومخرجا في ظل رؤية متسعة ومنفتحة للأمن الإنساني إنما يحركنا صوب عنصرين مهمين لا يمكن الحديث عن الرؤية العمرانية إلا بالتطرق إليهما :

الأمر الأول يتعلق بمناقضات مفهوم الأمن الإنساني والأمر الثاني يرتبط بمزيفات هذا المفهوم ومحاولات تزيفه من مضمونه في التنظير والتطبيق على حد سواء ، وقد تحدثنا آنفا عند تحديد المفهوم بتلك المداخل التي تزيف معاني الأمن وإدراكاته.

وفي هذا المقام إنه من الأهمية بمكان بعد أن استعرضنا تلك المقولات العمرانية التأسيسية أن نقدم مجموعة من الرؤى التي تتعلق بالذاكرة التاريخية فتؤكد على معاني العمران وأسسه وأصوله ، والعمران ونواقضه ونقائضه ومزيفاته .

ومن أهم الامور التي يجب التوقف عندها ابتداء التي تشكل وسطا ينقض مفهوم الأمن الإنساني يتعلق بمعاني الاستبداد والفساد ، أما النقائض الاخرى التي تنقض مفهوم الأمن تتعلق بتأثير ذلك على بنية التربية والتنشئة في إطار يخرج الإنسان من حال من التعصب وممارسة العنف ، وهما أمران ينقضان ومن كل طريق ما يتعلق بتأسيس شبكة العلاقات الاجتماعية وأصول تأسيسه النسيج المجتمعي وما يفرضه ذلك من علاقات ومقاصد تتغى تماسك المجتمع ومثانة شبكة علائقه النوعية .

ذلك أن هذه الرباعية إنما تشكل وسطا قابلا لنفي كل عناصر الأمن الإنساني وأصوله وجوهره .

فمن أهم العناصر التي تتعلق بمفهوم الأمن الإنساني هي ضرورة دراسة ظاهرة العنف بما تؤديه من اختلالات ظاهرة وكامنة داخل علاقات المجتمع وفي إطار يتعرف على المسببات الأصلية لهذه الظاهرة والمنافذ التي تؤدي إلى استمراريتها

وتراكمه في الثقافة والشخصية ، وفي واقع الأمر أن انضمام مفهوم العنف إلى مفهوم التعصب إنما يحيلنا إلى الاعتبارات التي تتعلق بالجوانب المرتبطة بالثتيف والتنشئة والتربية ، باعتبار أن الأمن الإنساني ليس بعيدا عن هذه العمليات في إطار يهدف إلى التمكين لأصوله الجوهرية وبما يحقق حالة صحية في التعامل بين اطراف المجتمع على تعددها و تنوعها .

ومن هنا فإن الأمن الإنساني لا يكون كذلك إلا في سياق بضرورة توجيه العناية نحو الفئات الهشة أو المهمشة على حد سواء (الأكثر قابلية لاستثارة العنف) للتعرف على مثيرات العنف لديها ومحاولة خفض هذه المثيرات ، وضرورة التدريب على المهارات الاجتماعية حيث وجد أن الاشخاص ذوي الميول نحو العنف لديهم مشاكل جمة في التواصل والتفاعل الاجتماعي مما يضعهم في كثير من الاحيان في مواجهة حادة وفي حالة من استثارة العنف الدائم .

ومن الأهمية بمكان أن نؤكد على أن مواجهة هذه العناصر السلبية (التعصب . العنف) التي تفكك المجتمعات وتقطع أوصال شبكة علاقاتها إنما يتعلق بضرورة التأصيل لأنماط إيجابية بما يقوي شبكة العلاقات الاجتماعية والسياسية وذلك ضمن تحريك أصول تتعلق بإمكانات الاتصال الايجابي والتواصل الفعال والوصل المتكامل بما يوفر بيئة قابلة للعمليات التحوارية التي ترتبط بأصول التعايش في العمران البشري ضمن حركة تكاملية في الوعي والسعي .

إن حال الخروج من الاختلاف إلى الائتلاف لا يمكن أن يتحقق إلا بارساء قواعد شورية وجماعية تمكن تمكينا إيجابيا لشبكة العلاقات في المجتمع الذي تحفظ عليه كيانه واستمراره وارتقائه .

ومن نافلة القول أن نؤكد أن نمط التفكير المؤدي إلى التعصب يعد أهم عناصر السلوك العنيف الذي يحرك عناصر تفكيك في التفكير والتدبير بالنسبة لصياغة الجماعة السياسية وقدرتها على تحقيق المقصود والحفاظ على قواعد النظام العام المتعلقة به .

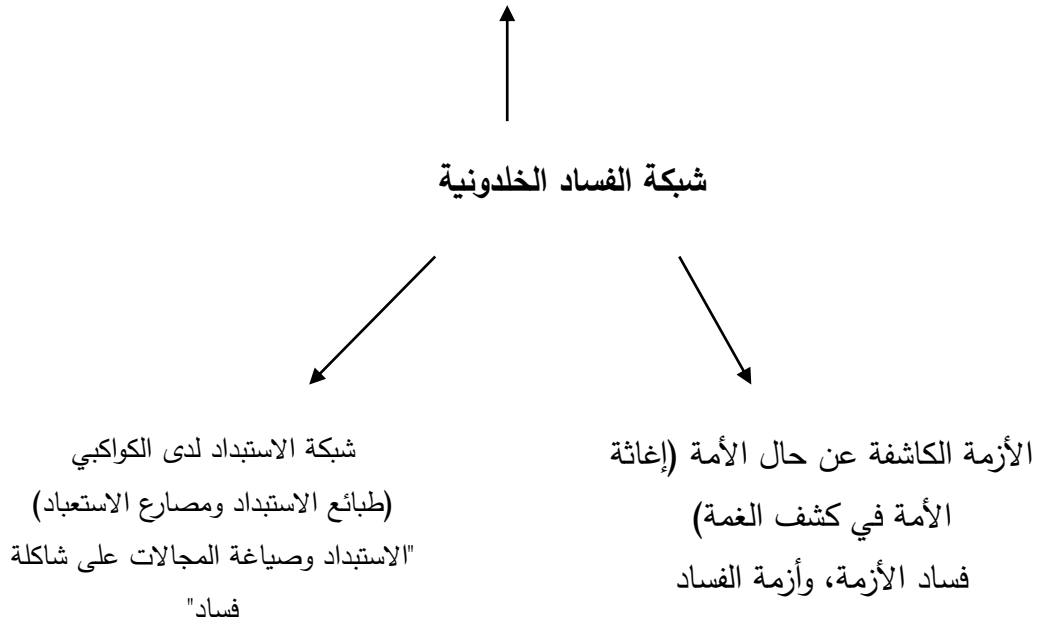
وبين سلوك التعصب وسلوك العنف الذي يقع المعنى الذي يتعلق بسلوك التطرف الذي يشكل شبكة علاقات سلبية لا يمكن اغفالها عند الحديث عن الأمن الإنساني والمؤثرات عليه سلبا بنقضه أو فقده .

فمناقضات الأمن تحدث في الواقع فتتقضه أما مزيفات الأمن فتدخل على إدراكاته فتتفيتها وتطبيقاته فتغتصبها .

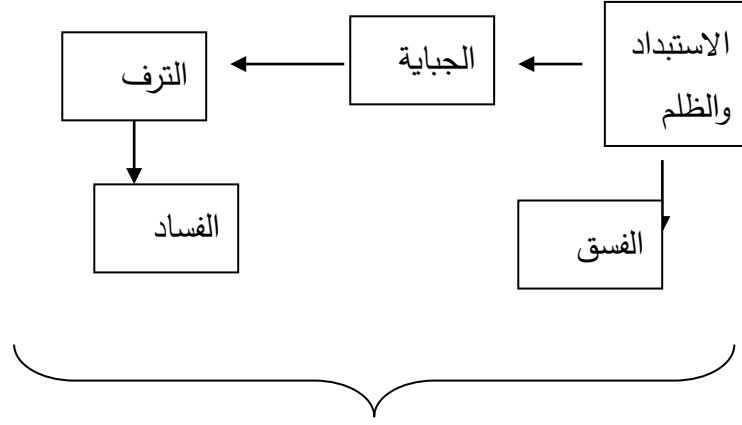
المدرسة الخلدونية: الأمن الإنساني بين الفساد والاستبداد :-

لم نعرف في تراثنا ومعاصرنا مَن يمكن نسبتهم إلى المدرسة الخلدونية خيراً من هؤلاء: الأسدي، والمقريري، والكواكبي.

نظرية الفساد وتأسيس قواعده عند "الأسدي"



هذه التأشيرات التي تتكامل ضمن المدرسة الخلدونية إنما تحاول الربط بين الفساد كمفهوم شامل، وحال الأزمة الكاشف عن الفساد وعمليات تغلظه وشيوعه، والاستبداد الذي لا يترعرع إلا في بيئة فساد ولا ينتج إلا فساداً. وهو أمر يهدد أصول الأمن الإنساني ويكر على الحالة الأمنية بالنفي.



افتقاد الحالة الأمنية والإيذان بخراب العمران

هذه الحبكة الخلدونية التي تلحظها في تأشيراته حول "الظلم مؤذن بخراب العمران" و"الترف مؤذن بخراب العمران" إنما تحيلنا إلى الحالة المركبة للفساد كما يشير إليه ابن خلدون.

* الاستبداد والظلم وما ينتجه من حالات استبداد.

* الجباية وأثره في صناعة مزيد من الظلم والترف.

* الترف الذي يشير إلى عناصر ومستويات عدة منها ما يتعلق بالسلطة ومنها ما يتعلق بالمجتمع. وحال الفسق التي تعم المجتمع (وهي التي تشير إلى الفساد الظاهر، وعملية تأسيسه داخل المجتمع، الفساد يصير بذلك مؤسسانيا تحرك شبكية وتقارنها شبكية الاستبداد، إنها عناصر متداخلة تستحق وفقًا لهذا التصور مقياسًا شبكيًا يليق بهذه المجالات واستطراقها مع بعضها البعض.

ضمن هذه الرؤى الشبكية تأتي محاولة الأسدي في كتابِ أسماه "التيشير والاعتبار والتحرير والاختبار" فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار"، إن ملاحظة العنوان تؤكد معاني يتصدرها الاعتبار الواجب بخبرات الأمم السابقة حول "العدل" و"الفساد"، ويختتمها بعلميتين: إحداهما التدبير السياسي والتصرف، والثانية اتخاذ القرار. والأسدي يتحدث في أرجاء كتابه عن "الوضع الاقتصادي السيء، وسوء الأداة الحكومية والإدارية في عصره، والضائقة المالية والأخلاقية التي يعانيها، بسبب الغلاء الفاحش وبسبب كثرة الضرائب والمكوس على التجارة، وبسبب العبء الفاحش الواقع على كاهل الفلاحين بصفة خاصة حتى هجروا أراضيهم، والواقع أيضًا على أصحاب الحرف بصفة عامة، يضاف إلى ذلك كله فساد العملة والموازن والمكايل، وفساد التعامل من الاحتكار والتجوير على الغلال وعلى كثير من التجارات، ثم يتحدث عن فساد الأداة الحكومية (الفساد الإداري، وسببه: من إهمال الموظفين الناتج عن إهمال الرؤساء في مراقبتهم ومحاسبتهم على أعمالهم..الخ).

ويؤصل في مقدمة الكتاب الأسباب المرجعية للنصيحة التي يقدمها بسبب انتشار الفساد في مصر في عصره (الدولة المملوكية)، ثم يذكر بعض أسباب هذا الفساد.. ويرد هذا الفساد في مصر إلى أربعة أسباب وهي: إهمال الزراعة، وإفساد العربان، والظلم الواقع على الفلاحين، وبيع الوظائف الحكومية.. ثم يدعو إلى الاهتمام بالصالح العام وبالشعب وإزالة أسباب الفساد بحسن التدبير والسياسة؛ فقدم -على ما نظن- تأشيرات على مؤشرات إيجابية لمناهضة الفساد، أهمها الاعتماد في تصريف شئون الدولة على الصالحين الأكفاء، وعدم الاستهانة بصغائر الأمور (مما يمكن تسميته بالفساد الصغير)..

كما يتحدث عن فساد التعامل فيما يتعلق بالغلاء والبلاء والحروب، والفتن وكيفية التدبير للتذرع والخلاص من البلايا والمحن". ويتحدث في هذا الباب عن التلاعب بالموازن والمكايل.. ذلك أن التلاعب بالعملة هو أس الفساد والعامل الأول للخراب.. وفي مقابل ذلك يهتم بعمل إيجابي أسماه التقفد (الرقابة) خاصة لأصحاب الولايات العامة والموظفين .. ففي إهمال تفقدهم إهمالهم في أعمالهم.. ويعزو المؤلف سبب انتشار الرشوة بين الموظفين وظلمهم للفلاحين إلى قلة مرتباتهم،

وعلاجه لهذا الداء يكمن في "كفاية" الموظفين ليتعففوا عن الرشوة ويمتنعوا عن الظلم، لو "تقرر لكل واحد منهم ما يكفيه من إقطاع وديوان، لما تجاسر على تعدي الحدود أبداً..."

ضمن هذه الرؤية التأسيسية يقدم الأسدي عناصر مهمة تشير إلى شبكة الفساد واتساع مفهومه، لا شك أنها تؤثر على صياغة مفهوم الأمن الإنساني. وهو يعالج أيضا مفهوم في غاية الأهمية والذي يتعلق بإدارة الأزمة ويشكل تمهيدا أساسيا لمفهوم الأزمات الذي تمثل في معالجة المجاعات لدى المقريري . من الجدير بالذكر في هذا تلك الإشارة الأسدية إلى أن هذا الإهمال والخلل هو مما يحدث حالة من تفتت المجتمع واختلال شبكة علاقاته الاجتماعية ونسيجه الاجتماعي، كما أن هذه الحال تفرز من ضمن ما تفرزه ذلك التحالف الأسود بين رجال السياسة ورجال الأعمال.

وتكتمل الحلقة في تسلط الولاة، وأصحاب الجباية والخراج بالظلم والجور..، ولا يقدر أحد أن يشكو ظلمته خوفاً من أن يتجدد ما هو أشد وأكبر..، واضطر من بقي في البلاد إلى أن يتواطؤوا مع من يلي أمرهم على الفساد، واستخلاص الأموال بغير حق بل بالمجان، واكتمال هذه الحلقات كذلك يكتمل بتولية العمال بالمال، وتناول البديل على ولاية الأعمال، وانتماء كل ظالم إلى ركن من الأركان.. حتى يساد عنه ويقارب، ويرد عنه كل من يشكيه أو يطالب.

ويترتب على ذلك ضياع الحقوق لاستحالة الشكاية من المظلوم لذلك الظالم المذموم، الذي غالباً ما يقوم ذلك الحامي له والمساعد عنه من تعويق الشاكي عما يروم، ومداهنته حالاً أو تخويفه وتهديده حالاً آخر، وإن وجد الشاكي قد تسلط بلسانه، ولا بد له من الشكاية من ذلك الظالم إلى سلطانه، دبر عليه وأعكسه في قصده وطلبه، وربما ضرب وأهين وحمل في الاعتقال إلى من تظلم في يده وبسببه.

ومن هنا تتولد متوالية الفساد. فمن جملة هذه الأسباب تولد ما طلبه أهل الضعف من البلاد، وكثير من أصحاب الإقطاعات والأجناد، في الركون إلى بعض الأعيان ومن يكن من أهل الشوكة والقرب من السلطان، ليدفع عنهم ما يؤخذ من الجبايات.

أليس ذلك كله اختلالاً، وقواعد قد وضعت على فساد، ووضحت العلة بما ظهر من الحوادث والعلل والأسباب؟

وكذلك فإن الإسدي يعتبر أن من سكت من أهل التدبير والعلم والمعرفة بالأمور عن نصيحة السلطان فهو غاشٌّ له خاصة، ولسائر المسلمين كافة، فيعد ذلك من جملة التمكين للفساد؛ لأن السنة أهل الغش والتدليس في قوى سمعه متمكنة، والنحوس في رعاياه ودولته متصرفة.

ومن هنا كان هذا الشعار الذي حملهُ الأسدى: "إن الأبرار يعمرّون مسالك الكون والفجّار يعمرّون مسالك الفساد".

وكذلك من جملة الفساد تصرف الناس حيال الأزمة والابتلاء؛ من ذكر الأسباب الموجبة لحدوث الحوادث التي هي آثار القدرة الإلهية القاهرة، قال الله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾ (سورة البقرة: الآية 155)، من وقوع الوباء ثم ما أعقبه من غلاء وجوع ونقص في الثمرات ونقص الأموال من أصولها، وعظمت مصائب الحوادث من كثرة المظالم ووقعت موجبات الخوف بعد الأمان، وطالت مدة البأس والغلاء، وعظمت الشدة من الجهد والبلاء، وانكشفت أحوال كثير من الناس في كثير من البلدان، ومع ذلك لم يحدث الارتداع ولا الرجوع عن الطغيان من أقوام هم الأصول في إنشاء أنواع الظلم والعدوان .. لأن الغفلة قد تحكمت، والمفاسد قد استحكمت، والمخاوف قد ازدحمت، وإنما ذلك لضعف الأمر ولنقص الحكم وفساد السياسة وسوء التدبير وظهور أسباب الأذى عن تعمد؛ لكثرة الإهمال وعدم التققد ووجود التقصير". (43).

كذلك ومن جملة أنواع الفساد "حصول الإهمال والتفريط في إصلاح المكاييل والموازين والنقود؛ لأن بها حصول التمدن والاجتماع .. فإن من تقصير السياسة فساد النقود، وفي فساد النقود دخول الخلل في المعاش والنقص في الأموال والمعاملات، واعتماد التطفيف المنهي عنه في الموازين اعتماداً على تفاوت القيم، وربما تعدى ذلك للمكاييل في سائر الأنواع والأصناف، فهي من أعظم الأسباب في التطفيف والخسران ودخول الخلل.. وإن أكره الناس على التعامل بالنقود الفاسدة

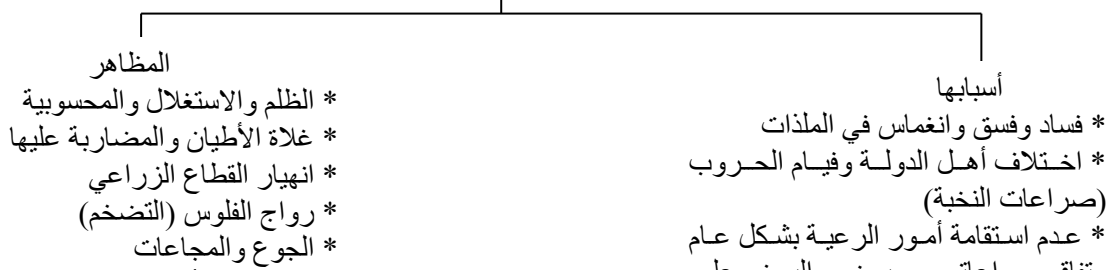
توقفت الأحوال وضاعت الأموال وكثرت الأقوال وتغيرت الأسعار، وحصل التنازع لوجود الاضطراب.

وهذا من جملة الخلل والفساد في العمارة.

وهو -أي الأسدي- يربط بين الفساد والغش: "فالأصل في ذلك من دسائس أهل الفساد وشياطين الإنس الذين هم الأس في خراب البلاد ومضرة العباد، فإنهم يظهرن للملوك منفعة ما في العاجل ويحصل فيها وبسببها على التدرج مضار كثيرة في الآجل، وغالبًا المصلحة إنما تكون لهؤلاء النحوس فيما يحملونه من تفاوت العباد وتدرج الغش المنحوس؛ لأن الغش إذا أطلق في اليسير سرى وتدرج في الكثير، وصار في ذلك الإمكان لأهل الزغل والفساد، وتدرج الحال إلى أكل الحرام وفساد الأموال في الأرض والبلاد" (44).

الأزمة (الأسباب والمظاهر)

الآفات الدنيوية



أسبابها	المظاهر
* فساد وفسق وانغماس في الملذات	* الظلم والاستغلال والمحسوبية
* اختلاف أهل الدولة وفيام الحروب	* غلاة الأتبان والمضاربة عليها
(صراعات النخبة)	* انهيار القطاع الزراعي
* عدم استقامة أمور الرعية بشكل عام	* رواج الفلوس (التضخم)
وتفاقم صراعاتهم مع بعضهم البعض على	* الجوع والمجاعات
وجه الخصوص	* المرض والأوبئة
* (تحلل نسيج العلاقات الرابطة بين	* الانتقال إلى المدن والهجرة من الريف إلى
عناصر الكيان ومجموع علاقاته	المدينة
وتفاعلاته)	* مظاهر أخرى اجتماعية واقتصادية وأخلاقية

وها هو المقريري يعضد هذه الشبكة الخلدونية والتأصيلات الأسدية للفساد فيربط بين الفساد في الأزمت، وذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جملٍ من أحوالهم وأوصافهم. وهي أمور قد تشير إلى جملة مركبة من المقاييس النوعية فهذه مقاييس تخص أهل الدولة، وتلك تخص أهل اليسار من التجار (رجال الأعمال)، وثالثة تخص أولي النعمة من ذوي الرفاهية، ويكملها قسم الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ويلحق بهم أصحاب المعاش، وهم السوقة، وقسم آخر أهل الغلة وهم أهل الزراعات والحرث، سكان القرى والريف، والقسم الخامس الفقراء وهم جل الفقهاء وطلاب العلم والكثير من أجناد الخلق ونحوهم، والقسم السادس أرباب الصنائع والأجراء وأصحاب المهن، والقسم السابع ذوو الحاجة والمسكنة وهم السُّؤال الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم.

بل هو يحاول أن يربط بين الفاسدين وموقفهم من عملية الإصلاح في فصل نفيس في بيان محاسن هذا التدبير العائد نفعه على الجم الغفير.. "ولعمري لا يجهل.. ويجحد.. من له أقل حظ من تمييز وأنزر نزر من شعور إلا من قصد أن يخون عمد الله وأمانته في ما استرعاه من أمور عباده بإظهار الفساد وإهلاك العباد". .. اعلم أنه قد تبين بما تقدم أن الحال في فساد الأمور إنما هو سوء التدبير لا غلاء الأسعار..".

وضمن هذه الرؤية يؤكد على الفساد في التصرف في الأموال، بعدما أشار إلى فساد الجهاز الإداري وسوء تدبيره .. وبالضرورة يدري كل ذي حس وإن بلغ في الجهل

الغاية من الغباء، أن المال إنما يؤخذ غالبًا من خراج الأراضي أو أثمان المبيعات أو قيم الأعمال، أو من وجوه البر والصلات، وأنه لا بد أن يعرف في الأمور الحاجية وسائر الأغراض البشرية، إما على وجه الاقتصاد، أو في سبيل السرف والتبذير".

غاية أمر المقريزي أن يؤكد من غير موارد: "... أن ما بالناس -حتى في حال الأزمة- سوى سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد، إلا أنه كما مر من الغلوات وانقضى من السنوات المهلكات. إلا أن ذلك يحتاج إلى إيضاح وبيان ويقتضي الشرح والتبيان. فعزمت على ذكر الأسباب التي نشأ منها هذا الأمر الفظيع، وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصاب الشنيع، وأحتم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ويرفع البلاء... إذ الأمور كلها -وجلها- إن عرفت أسبابها سهل على الخبير صلاحها...".

إن تبين الأزمات الكاشفة التي تبين سلوك الناس والسلطان والعلاقات المتنوعة لتؤثر على الفساد الكامن الذي انكشف بحال الأزمة والغمة. وتأثيرها المباشر وغير المباشر على منظومة الأمن الإنساني .

هذه الرؤى المختلفة إنما تتساند وتتكافل في رؤية قضية الفساد وتعقيدها، وارتباطها بمفهوم الأزمة العمرانية واستنادها إلى حالة من الاستبداد والظلم ، كل ذلك يمكن لأهم النتائج المتعلقة بإرهاصات خراب العمران والذي يعني افتقاد الأمن بكل جوانبه ضمن مفهوم الأمن الإنساني الشامل ، وهذا بعض البيان فيما يقتضيه الحال نقدم فيه مرئيات ابن خلدون في مقدمته نموذجًا في هذا المقام.

ابن خلدون والأمن الإنساني :

يشير بن خلدون إلى حالة مركبة من عناصر خمسة غاية في الأهمية: العنصر الأول- فساد الحالة الجبائية: وهو يتعرض لهذا الأمر في فصلين مهمين: أحدهما في الجبائية وسبب قلتها وكثرتها، والآخر في ضرب المكوس أواخر الدولة. " فالجبائية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة " ... ذلك أنه إذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتماد ويتزايد لحصول الاغتياب بقلة المغرم وإذا كثر الاعتماد كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع، فكثرت الجبائية التي هي جملتها".

أما الافتراض الثاني فيقوم على قاعدة من تخلف أهل الدولة بخلق التحذلق "وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف فيكثرون الوظائف والوزائع ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على المبيعات، ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والارتفاق بسببه".

أما الافتراض الثالث فإن كثرة الجباية تثقل المغارم على الرعايا وتهضمهم وتصير عادة مفروضة لأن تلك الزيادة تدرجت قليلاً ولم يشعر أحد من زادها على التعيين ولا من هو واضعها، إنما تثبت على الرعايا كأنها عادة مفروضة ثم تزيد إلى الخروج عن حد الاعتدال فتذهب غبطة الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم لقلة النفع، إذا قابل بين نفعه ومغارمه، وبين ثمرته وفائدته فتتقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة، فتتقص جملة الجباية حينئذ .

أما الافتراض الرابع فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها، إلى أن ينتقض العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدولة.

أما الافتراض الخامس: ف"حينما يكثر خراج السلطان خصوصاً كثرة بالغة بنفقته في خاصته وكثر عطائه ولا تفي بذلك الجباية فتحتاج الدولة إلى زيادة في الجباية لما تحتاج إليه الحامية من العطاء والسلطان من النفقة، ثم يزيد الخراج والحاجات والتدريج في عوائد الترف وفي العطاء للحامية ويدرك الدولة الهرم فتكسد الأسواق لفساد الآمال ويؤذن ذلك باختلال العمران ويعود على الدولة، ولا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضحمل".

أما العنصر الثاني فيتعلق بفساد السلطان بدخوله مجال التجارة وغير ذلك من استغلال المنصب العام لأغراض ومنافع خاصة. وهو ما يعني -ضمن الأدبيات الحديثة- من الحديث عن الفساد الكبير، ومن الأهمية بمكان أن نشير كذلك إلى إمكانيات فساد في إطار العلاقة بين السلطان ورجال الأعمال والتجارة، وهو في هذا المقام يشير إلى فساد يتعلق بعمل السلطات بالتجارة، وإلى فساد رجال الأعمال حينما يعملون بالسياسة، وإلى تحالف أهل الدولة والسلطة ورجال الأعمال.

كل ذلك إنما يدل على مجالات فساد يجب الفطنة إليها ضمن هذا الفصل النفيس: "في أن التجارة من السلطان مضرّة بالرعايا مفسدة للجباية"، وهو يقدم افتراضاً غاية في الأهمية: أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه بين الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها عن الوفاء بحاجاتها ونفقاتها، واحتاجت إلى مزيد من المال والجباية فتارة توضع المكوس إن كان قد استحدث من قبل، وتارة بمقاسمة العمال والجباة وامتكاك عظامهم ما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسابان، وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسكان على تسمية الجباية. وهم في ذلك يحسبون أن ذلك من إدارة الجباية وتكثير الفوائد، فهذا غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة".

ويقدم ابن خلدون في فصل مهم آخر أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية حينما يؤكد على افتراض لا يقل أهمية عن سابقه من أنه إذا احتجز السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما في أيدي الحاشية والحامية وهم... معظم السواد، فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وذلك أن المال إنما هو متردد ما بين الرعية والسلطان، منهم إليه، ومنه إليهم، فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية".

أما العنصر الثالث فهو الذي يتعلق بالمؤشرات التي ترتبط بالحالة الترفية، وما تؤدي إليه هذه الحالة من الدعة والسكون، فإذا حصل الملك أقصروا عن المتاعب التي كانوا يتكلفونها في طلبه وآثروا الراحة والسكون والدعة ورجعوا إلى تحصيل ثمرات الملك من المباني والمساكن والملابس، فيبنون القصور ويستمتعون بأحوال الدنيا ويؤثرون الراحة على المتاعب، ويتأنقون في أحوال الملابس والمطاعم والآنية والفرش ما استطاعوا ويألفون ذلك ويورثونه من بعدهم من أجيالهم ولا يزال ذلك يتزايد فيهم إلى أن يتأذن الله بأمره.

ومن جملة ذلك أن الفقير منهم يهلك والمترف يستغرق عطاءه بترفه ويقصر العطاء كله عن الترف وعوائده.. فالترف مفسد للخلق بما يحصل في النفس من ألوان الشر والفسفة وعوائدها فتذهب منهم خلال الخير.. ويتصفون بما يناقضها من خلال الشر.. فتكون علامة على الإدبار والانقراض، بما جعل الله من ذلك في خليقته،

وتأخذ الدولة مبادئ العطب وتتضعضع أحوالها وتنزل بها أمراض مزمنة من الهرم إلى أن يقضى عليها.. فتضعف حمايهم ويذهب بأسهم.. ويعود وبال ذلك على الدولة بما تلبس من ثياب الهرم.

ومن هنا إذا كان الترف يزيد الدولة في أولها قوة إلى قوتها فإن الدولة لا تبقى على حالها من القوة فتختلف أحوالها وخلق أهلها باختلاف الأطوار، فإذا ذهب الأصل لم يستقل الفرع بالرسوخ فيذهب ويتلاشى ولا تبقى الدولة على حالها من القوة. ومن هنا يكون الطور الأخير الذي يتشكل ضمن مؤشرات للإسراف والتبذير، ويكون صاحب الدولة في هذا الطور متلفا لما جمع.. في سبيل الشهوات والملاذ وغير ذلك من مؤشرات تدل على حالة الفساد الترفية.

أما العنصر الرابع فإنه يتعلق بمؤشرات غاية في الأهمية، وهي في حالة جامعة بين شبكية الفساد والاستبداد وتقصير التدبير في وظائف الدولة وأصول العمران الذي هو من جملة مؤشرات الفساد. والجامعية في هذا المقام تتضمن شروطا لا تجعل من الفساد حالة مادية فقط وإنما تعتبر الجوانب الخاصة المعنوية من بيئة الفساد والتخلق بأخلاقه حالة تستدعي من الباحث عن مقياس للفساد أن يتأمل ويتفحص: "اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يروونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهى بها من أيديهم".

وفى هذا السياق فإنه إذا ذهبت الآمال في الاكتساب والتحصيل انقبضت أيدي الرعايا عن العمل والسعي، وفى هذا المقام فإن زيادة معدلات البطالة إنما تعد مؤشراً لا يمكن إغفاله في مؤشرات تدل على الفساد.

إن زيادة البطالة تعبر عن حالة فساد عميقة في الاجتماع والعمران، ومن جملة ما يشير إليه ابن خلدون في حالة تعبر عن وعيه بضرورة القياس في هذا الشأن. وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيراً عاماً في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه الآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها. وإن كان الاعتداء يسيراً كان الانقباض عن الكسب على نسبته، ومن هنا وجب البحث في صور العمران وصور الفساد التي تطرأ عليه لأنها كما يقول ابن خلدون (صورة للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة).

ويركب ابن خلدون هذه الرؤية حينما يعيد تعريف الظلم وما يترتب عليه من فساد؛ من أنه هو أخذ المال أو الملك من يدي أهله من غير عوض ولا سبب كما هو المشهود، بل الظلم أعم من ذلك، "فكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عملة أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه".

فجباة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمنتهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وغصّاب الأملاك على العموم ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله.

ويستكمل ابن خلدون مقياسه المركب لحالة الظلم والعدوان والاستبداد المفضية إلى الفساد بالحديث عن أصول العمران في سياق يستدعي فيه مقياسًا يتعلق بالمقاصد الكلية العامة للشرعية من حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال؛ بحيث يجمع إلى المقياس الأول ميزان المصالح وميزان الأضرار: "واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم، وهو ما ثبت عنه من فساد العمران وخرابه، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري؛ وهي الحكمة العامة المراعاة للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة، من حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال"، فلما كان الظلم - كما رأيت - مؤذنًا بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب العمران كانت حكمة الحظر فيه موجودة فكان تحريمه مهمًا".

ذلك أن الظلم لا يقدر عليه إلا من لا يُقدر عليه؛ لأنه إنما يقع من أهل القدرة والسلطان.. إنما تعني بقدرة الظالم اليد المبسوطة التي لا تعارضها قدرة فهي المؤذنة بالخراب... ومن أشد الظلمات وأعظمها في فساد العمران تكليف الأعمال وتخسير الرعايا بغير حق.. فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخرًا في معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك وهو متمولهم، فدخل عليهم الضرر وذهب لهم حظ كبير من معاشهم، بل ذهب معاشهم بالجملة، وإن تكرر ذلك أفسد آمالهم في العمارة وفقدوا من السعي فيها جملة، فأدى ذلك إلى انتفاض العمران وتخريبه.

وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران والدولة التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع.. وقد يعم ذلك أصناف التجار المقيمين بالمدينة

والواردين في الأوقاف من البضائع.. فتشمل الخسارة سائر الأصناف والطبقات، وتتوالى على الساعات، وتجحف برؤوس الأموال ولا يجدون عنها وليجة إلا القعود عن الأسواق لذهاب رؤوس الأموال في جبرها بالأرباح، ويتثاقل الوردون من الآفاق لشراء البضائع وبيعها من أجل ذلك، فتكسد الأسواق ويبطل معاش الرعايا، لأن عامتهم من البيع والشراء، وإذا كانت الأسواق عطلاً منها بطل معاشهم وتقص جباية السلطان أو تقسد، ويؤول ذلك إلى تلاشي الدولة وفساد عمران المدينة ويترك هذا الخطر على التدرج ولا يشعر به.

وكذلك من الفساد الذي يطرأ على هذا الأمر هو الفساد في تقدير حقوق الإنسان الأساسية والتأسيسية فيقول: "هذا ما كان بأمثال هذه الذرائع والأسباب إلى أخذ الأموال. وأما أخذها مجاناً والعدوان على الناس في أموالهم وحرمتهم ودمائهم وأسرارهم وأغراضهم. فهو يفضي إلى الخلل والفساد دفعة وتنتقض الدولة سريعاً لما ينشأ عنه من الهرج المفضي إلى الانتفاض، وانتفاض العمران بالهرج أو بطلان المعاش". ويقدم الكواكبي إلى هذا المفهوم الخلدوني الذي يشير إلى معنى الاستبداد والظلم رؤية شبكية لمفهوم الاستبداد موضحاً كيف ينشأ الظلم؟ وكيف يتراكم؟ بحيث يشكل مع الفساد بيئة ناقضة للأمن الإنساني ومتطلباته والشروط المتعلقة به .

الاستبداد في اللغة هو "غرور المرء برأيه و الانفة عن قبول النصيحة أو الاستقلال في الرأي و الحقوق المشتركة" . اما الاستبداد في اصطلاح السياسيين "هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة" . كما عرّفه بالمرادفات الاستبداد : الاستعباد , الاعتساف , التسلط , التحكم ... اما تعريف الاستبداد بالوصف فهو "صفة الحكومة المطلقة العنان فعلا او حكما التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب و لا عقاب محققين".

و المستبد هو "من يتحكم في شؤون الناس بارادته لا بارادتهم و يحكم بهواه لا بشريعتهم" .و لذلك فقد اعتبر الكواكبي الاستبداد السياسي هو اصل الداء و يترتب عليه انحطاط الامة في كل المجالات الاخرى الدين , العلم , المجد , الاخلاق , التربية , المال و ان الاستبداد السياسي هو الذي يحول بين العوام و الترقى .

و كذلك يفعل المستبدون السياسيون فيستريحون الناس بالتعالي الشخصي و يذلون الناس بالقهر و القوة و سلب الاموال فيخضع الناس لهم و كأنهم انعام . فيلتبس على العوام الفرق بين الاله المعبود بحق و بين المستبد المطاع بالقهر من حيث استحقاق التعظيم و الرفعة عن المساءلة . خاصة و انه ما من مستبد سياسي الا و يتخذ لنفسه صفة قدسية يشارك بها الله فيختلط الامر على الناس بين المنعم وولى النعم , بين جلّ شأنه و جليل الشأن . كما يحرص المستبد على ان يتخذ لنفسه بطانه من خدمة الدين يعينونه على ظلم الناس باسم الله , و اقل اعانة يقدمونها له هي تفريق الامم مذاهبا و شيعا متعادية تتناحر فيهيء الجو لبقاء الاستبداد و استقراره.

الكواكبي يرى ان اسير الاستبداد لا يملك شيئا يحفظه و ينتمي اليه , فماله معرض للسلب و شرفه معرض للاهانة و جهله لا يمنحه امالا مستقبلية يسعى اليها , و هكذا هو لا يملك الا بعض اللذات البهيمية. الاستبداد يسلب اسراءه الراحة الفكرية فتمرض العقول و تختل العقول لدى العامة فلا يميزون بين الخير و الشر , و تخدمهم مظاهر العظمة و الابهة الخاصة بالمستبد و اعوانه فيخيّل اليهم ان الدواء في الداء فيطيعونه. و الاستبداد يفقد المرء الارادة التي هي أمّ الاخلاق , و يجعله يتحرك بارادة غيره لا بارادة نفسه . " ومن هذا فإن الأمر في الاستبداد كما يشير الكواكبي مستلهما في ذلك رؤية بن خلدون من أن "الظلم مؤذن بخراب العمران" فإن الاستبداد مؤذن بذلك في خراب الإنسان ، وهذا وذاك يفقد المجتمع والإنسان جميعا حالة أمنه وأمانه .

وضمن هذه الرؤية الناقضة لمعاني الظلم والاستبداد لدى بن خلدون والكواكبي فإنها في ذات الوقت تقدم رؤية ناقدة لما دار في التراث بما يتعلق بالإشكالات حول العلاقة بين ضرورة السلطة وشرعيتها ودور ذلك في صياغة الأمن الإنساني حيث تبدو تلك المعضلة التراثية في واقع خبرة المسلمين ذات علاقة بنظام القيم والعلاقة بين " الأمن والحرية " والتي اتخذت أشكال غاية في الأهمية في خبرة المسلمين التاريخية التي عرفت بالفكر السياسي "للتغلب " وفي معادلات ثنائية بين ضرورة

السلطة وشرعيتها وبين الأمة وتغلب السلطة ، وبين درء الفتنة والحفاظ على وحدة الأمة ممثلة في السلطة أمور كلها ولدت مقولات نراها شديدة الخطورة ، افترضت تناقضا بين مسألة الأمن وشرعية، وبالاعتبار الذي جعل قضية الأمن خصما من مسألة شرعية السلطة ودرء الفتنة وحفاظا على وحدة الأمة ، هكذا كان منطوق التبرير :

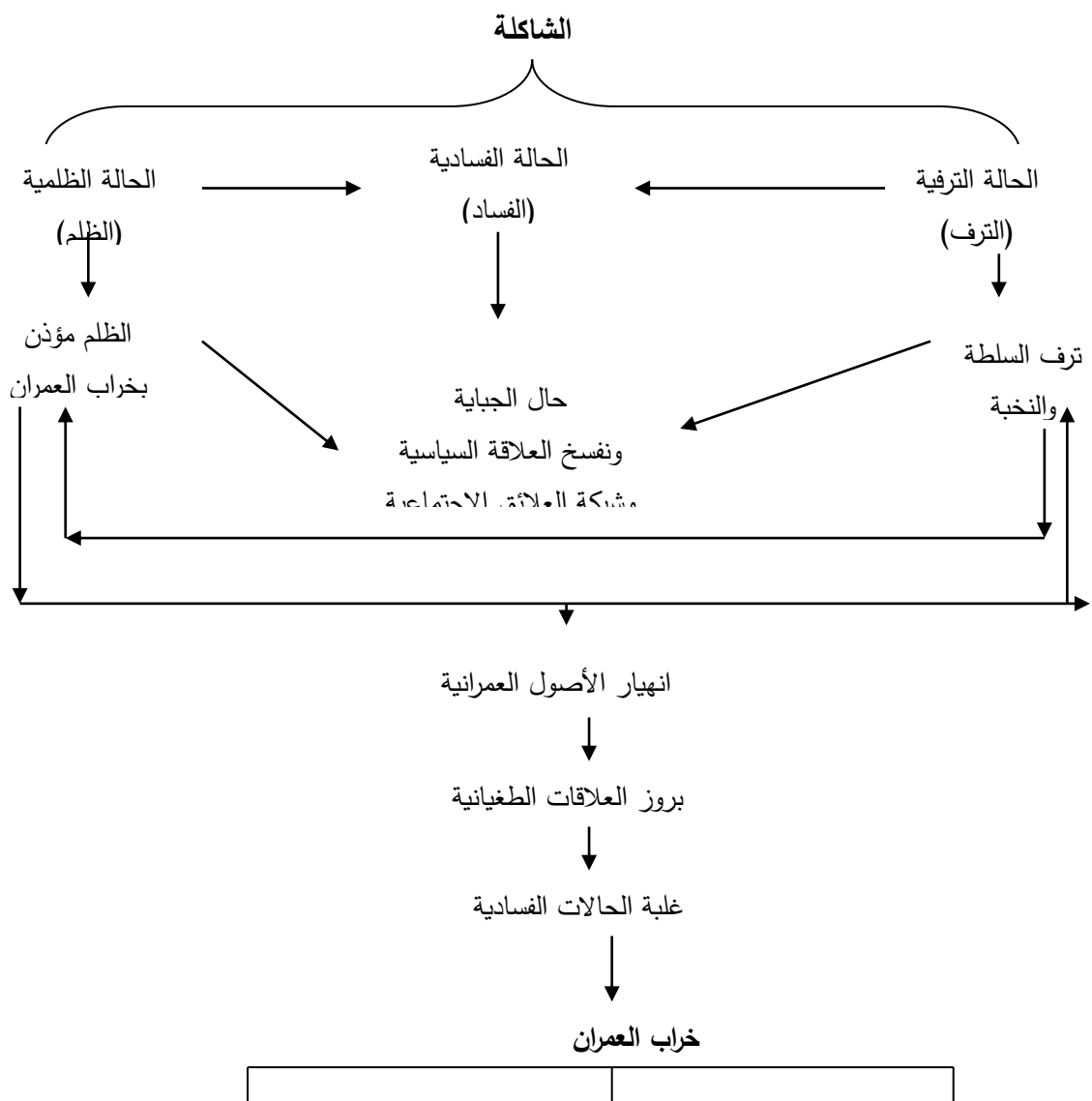
(ستون سنة بسلطان جائر خير من ليلة بلا سلطان) ، (من اشتدت وطأته وجبت طاعته) ، (سلطان غشوم خير من فتنة تدوم) .

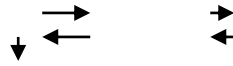
نحن في حقيقة الأمر بين تصورين للأمن ، بين تصور مضيق يحصره في " السلطان" وتصور ممتد ذو افق أرحب يحتوى " الإنسان" يجعله محورا لعملية الأمن الإنساني .

وضمن هذه الشبكة التي تربط بين الاستبداد والفساد وحال الفسق في الأخلاق والترف تكون هذه الرؤية المؤثرة على جوهر الأمن الإنساني .

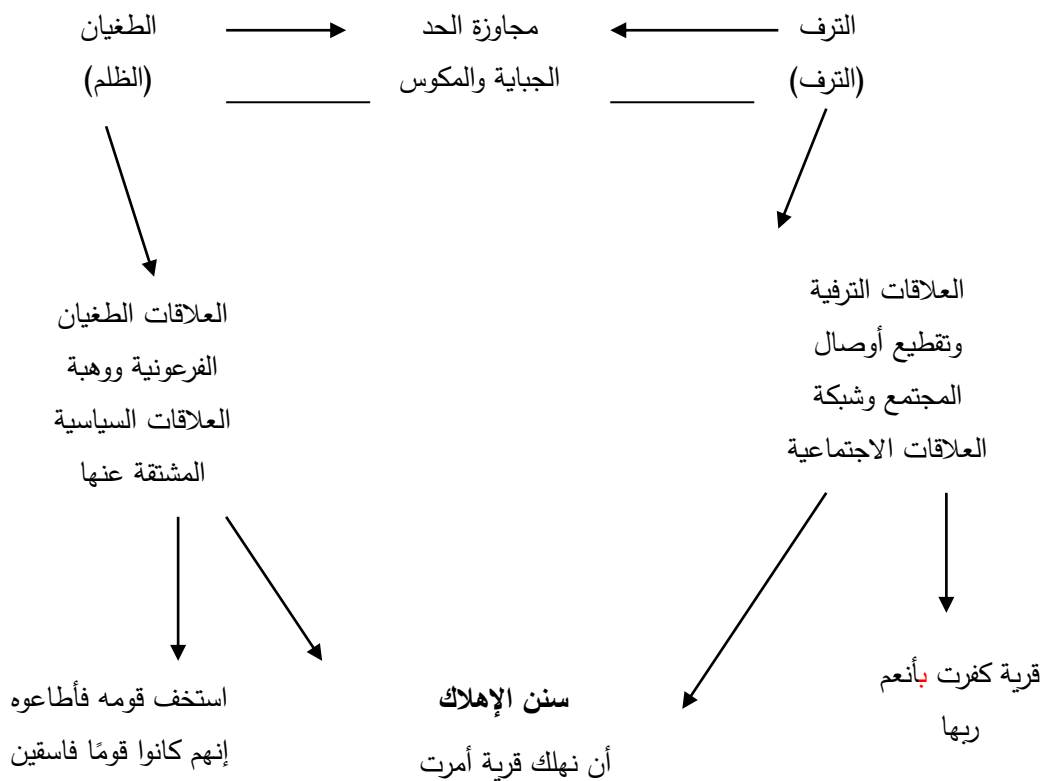
"واعلم أن الداعي لذلك كله إنما هو حاجة الدولة والسلطان إلى الإكثار من المال بما يعرض لهم من الترف في الأحوال، فتكثر نفقاتهم ويعظم الخرج ولا يفي به الدخل على القوانين المعتادة، فيستحدثون ألقابًا ووجوها يوسعون بها الجباية ليفي لهم الدخل بالخرج ثم لا يزال الترف يزداد والخرج بسببه يزداد بكثير، "الحاجة إلى أموال الناس تشتد، ونطاق الدولة بذلك يزداد إلى أن تتمحى دائراتها ويذهب رسمها ويغلبها طالبها".

الشاكلة العمرانية: الترف - الفساد - الظلم (نواقض الأمن الإنساني)





حركة العلاقات الترفية والطغيان وعواقبها
(دورة السنة الخلدونية) ()



ويتضح من تلك الشبكية الخلدونية أنه كان عليه أن يقدم إضافة للإطار النظري إمكانات تحرك التشابك بين الترف والجباية والاستبداد والفساد والظلم، لم تكن تلك الشبكة لدى ابن خلدون إلا في ذلك الناظم السنني، وعود إلى رؤية بن خلدون المؤكدة على حال الأزمة في العمران والتي أكد عليها تلميذه (الأسدي والمقريزي) لتعنى هذه المدرسة بفكرة إدارة الأزمة وعلاقة ذلك بجوهر الأمن الإنساني والقدرة على مواجهة الأزمات في سياق من حكم رشيد وتسيير سديد ، في هذا السياق حرى بنا أن نتوقف عند واحد من أهم النماذج التاريخية لمواجهة الأزمة بكفاءة وفاعلية تحفظ للأمن الإنساني جوهره وتؤكد للحكم الرشيد مسيرته ومساره .

المدخل التاريخي والنموذج العمري : عام الرمادة .:

من الأهمية بمكان أن نتحدث عن تلك التضمنيات التي يمكن أن يتركها نموذج تاريخي مثل النموذج العمري (عمر بن الخطاب) على مسألة الأمن وتصورها ذلك أن النماذج التاريخية تشكل واحدا من أهم بناء التصور والإدراك والرؤية حيال مفهوم مثل الأمن الإنساني والذي يجعل من الإنسان هدفا له في إطار جامع بين أصول بنية التأسيس للأمن وقواعد بنيته التحتية (الإطعام من جوع لبلوغ مسألة الأمن بأبعاده المختلفة حتى يستقر في النفس فيكون أمنا من الخوف يشكل حالة جماعية من الاستقرار والأمن، وقد لا نتوقف كثيرا في هذا المقام عند مصطلح إدارة الأزمة ، ولكن من الأهمية بمكان أن نتوقف عن علاقة ذلك بمسألة الأمن وحالته ذلك أن إدارة الأزمة تحدث بحكم التعريف اختلالا في الأمن والاستقرار وإدارة الأزمة هنا إنما تعيد الأمر إلى حال إستقراره وأمانه من خلال مجموعة من السياسات و إدارة الاجراءات وقد يكون موحيا أن نشير إلى عنوان أحد الكتب الدال في هذا المقام (إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول) بما يعبر هذا العنوان عن أن إدارة الأزمة قد تضفي إلى حالة من عدم الأمن وعدم الاستقرار قد تؤدي إلى حال من الغليان والانفجار ، وبين ممارسة تدبيرية أخرى تحاول إدارة الأزمة في ظل سياسات تتسم بالعدل والمساواة لتخرج من حال الأزمة إلى حال الأمن والاستقرار وعبور هذه الأزمة بسلام وأمان .

وغاية أمر الأزمة حينما تعم أن تشكل القاعدة التي تتعلق بتحمل الأعباء والواجبات لا الوقوف عند حد الأخذ والمطالبة بالحقوق وهو أمر يتعلق بالتوزيع العادل المغارم والمغانم هذا التوزيع إنما يشكل استراتيجية ناجعة للخروج من أي أزمة عامة وهنا يجب علينا التوقف عند أزمة عام الرمادة كنموذج تاريخي في فترة الحكم العمرية ، في هذا الاطار إذ تعرضت الجماعة آنذاك في عهد عمر لابنتاء وهذه السنة جارية في الأمم والدول والشعوب والمجتمعات سنة جارية لا تتبدل ولا تتغير وظل تعامل عمر ابن الخطاب مع هذه الأزمات تعاملًا منهجيا منظما يقوم على قاعدة وسنن الأخذ بالأسباب ففي سنة 18 هجرية أصاب الناس في الجزيرة مجاعة شديدة وجذب وقحط واشتد الجوع وسمي هذا العام عام الرمادة ، لأن الريح كانت تسفي ترابا كالرماد ، واشتد القحط وعزت اللقمة ، وهرع الناس من أعماق البادية إلى المدينة يقيمون فيها أو قريبا منها ، يفزعون إلى قيادتهم ويلتمسون منها الحل للأزمة والخروج منها وعبورها بسلام ، فكان الفاروق أكثر الناس إحساسا بهذا البلاء وتحملا لتبعاته في إطار أن السلطة تكليف لا تشريف أداء وإنجاز وإرادة وإدارة ويمكن في هذا المقام أن نتدبر منظومة السياسات والاجراءات التي شكلت حزمة لخطوات مترتبة وكأنها حال استثنائية تطلبت من القائد حال من الاستنفار لعبور الأزمة والخروج منها ، وحال الضرورة في هذا المقام لها من القواعد الكلية والشرعية والعامة التي كانت تسكن عقل سيدنا عمر في التفكير والتدبير ، وذلك في إطار أن الضرورات تبيح المحزورات وأن الضرورة تقدر بقدرها إنسانا ومكانا وزمانا وأحوالا وأن الضرورة تتطلب عملا استثنائيا في ظل ظرفا استثنائي هذه الرؤية الكلية تضمنت هذه الخطوات التدبيرية لإدارة الأزمة منعا لتحولها في تراكمها إلى درجة الانفجار وبلوغ عناصر التحول من خلال تلك الإدارة إلى عبور الأزمة إلى حال من الأمن والاستقرار ، بين الانفجار والاستقرار تقع ادارة الأزمة والسياسات العادلة المتعلقة بها كانت أهم هذه السياسات والاجراءات :

أولا : القيادة قدوة فقد ضرب عمر بن الخطاب من نفسه للناس قدوة ، فحلف عمر منذ أن حلت الأزمة في عام الرمادة ألا يذوق لحما ولا سمنا حتى يحيى الناس ، ولقد أجمع الرواة جميعا أن عمر كان صارما في الوفاء بهذا القسم مؤكدا على شعار غاية

في الأهمية إذ كان يقول " كيف يعنييني شأن الرعية إذا لم يمسنى ما مسهم " وقد تأثر عمر في عام الرمادة حتى تغير لونه فأكل الزيت حتى غير لونه وجاع فأكثر ، وعن أسلم قال كنا نقول لو لم يرفع الله تعالى المحل عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هما بأمر المسلمين . هذا هو الفاروق ، وهذا هو فن الحكم إذ يؤثر الرعية على نفسه فيأكلون خيرا مما يأكل وهو الذي يحمل من أعباء الحكم والحياة أضعاف ما يحملون ، ويعاني من ذلك أضعاف ما يعانون فهو دائم التفكير والحرص على توفير الأوقات للمسلمين يفكر في رعيته من زحف منه إلى المدينة ومن بقي منه في البادية ويواجه العبء كله في كفاءة واقتدار .

وهو إجراء مثل مدخلا غاية في الأهمية ضمن مجموعة سياسات تواجه بها الأزمة .
ثانيا : تأسيس معسكرات اللاجئين عام الرمادة ضمن مجموعة من الاجراءات الاقتصادية فلما كان عام الرمادة جاء العرب من كل ناحية فقدموا المدينة فكان عمر قد أمر رجالا يقومون بمصالحهم في إطار يقسم وظائف العمل على العاملين وينشئ مؤسسة اللاجئين بحيث يكون كل موظف عالما بالعمل الذي كلفه به دون تقصير فيه ولا يتجاوز إلى عمل آخر مسند إلى غيره ، وقد عين أمراء على نواحي المدينة لتقعد أحوال الناس الذين اجتمعوا حولها طلبا للرزق لشدة ما أصابهم من القحط والجوع ، فكانوا يشرفون على تقسيم الطعام والإدام على الناس وإذا أمسوا اجتمعوا عنده فيخبرونه بكل ما كانوا فيه وهو يوجههم وكان عمر يطعم الأعراب من دار الدقيق وهي من المؤسسات الاقتصادية التي كانت أيام عمر توزع على الوافدين على المدينة من كل غذاء أساسي من مخزون الدار قبل أن يأتي المدد من مصر والشام والعراق وقد توسعت دار الدقيق لتصبح قادرة على إطعام عشرات الالوف الذين وفدوا على المدينة مدة 9 أشهر قبل أن يحيى الناس بالمطر ، وهذا يدل على عقلية عمر في تطوير مؤسسات الدولة سواء أكانت مالية أو غيرها ، وكان رضي الله عنه يعمل بنفسه في تلك المعسكرات . وعن أنس قال :تقرر بطن عمر عام الرمادة وكان يأكل الزيت وكان قد حرم على نفسه السمن فنقر بطنه بأصبعيه وقال تفرقري أنه ليس لك عندنا غيره حتى يحيى الناس .

ثالثا : الاستعانة بأهل الانصار (من كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له) سياسة تكافلية يؤكد عليها عمر بن الخطاب في توزيع المغانم والمغارم وتدوير الموارد بحيث تكفي الجميع ضمن سياسة كلية لا تتعلق فقط بالأفراد حينما أمر الأغنياء بأن يخرجوا ما عندهم من غذاء ليمدوا المؤائد في الطرقات فيفيض الغني بما عنده على كل فقير ومضار في عام الرمادة فالأمر كان أبعد من هذه التوجيهات للعلاقات بين الأفراد والجماعات إلى العلاقات بين الأقاليم والولايات فأسرع عمر كاتباً إلى عماله على البلاد الغنية يستغيثهم فأرسل إلى عمر بن العاص عامله على مصر : من عبد الله عمر بن بن الخطاب أمير المؤمنين إلى العاصي بن العاص ، سلام عليك أما بعد ، أفتراني هالكا ومن قبلي ، وتعيش أنت منعما ومن قبلك ؟ ، فواغوثة واغوثة ، فكتب إليه عمر بن العاص سلام عليك ، فإني أحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو ، أما بعد أتاك الغوث ، فالريث الرئيس ؛ لأبعثن إليك بعير (عير :بكسر العين بمعنى القافلة) أولها عندك وآخرها عندي مع أني أرجو أن أجد سبيلا أن أحمل في البحر ، فبعث في البر بألف بعير وبعث في البحر بعشرين سفينة بعشرين سفينة تحمل الدقيق والدهن ، وبعث إليه بخمسة آلاف كساء .

وكتب عمر إلى كل عامل من عماله على الشام :ابعث إلينا من الطعام بما يصلح من قبلنا ، فإنهم قد هلكوا إلا أن يرحمهم الله ، وكتب إلى عماله على العراق وفارس بمثل ذلك فكلهم أرسلوا إليه ،وجعل عمر يرسل إلى الناس مئنة شهر بشهر مما يصله من الأمصار من الغذاء والكساء ، واستمرت القدور العمرية الضخمة يقوم عليها عمال مهرة ، يطبخون من بعد الفجر ثم يوزعون الطعام على الناس ، وأعلن عمر : إلا أن يرفع الله الجذب فسأجعل مع أهل كل بيت مثلهم ، وسنطعم ما وجدنا أن نطعمهم فإن أعوزنا جعلنا مع أهل كل بيت ممن يجد ، عدتهم مما لا يجد إلى أن يأتي الله بالحياة (المطر) ، وقد جاء في رواية قوله : لو امتدت المجاعة لوزعت كل جائع على بيت من بيوت المسلمين ، فإن الناس لا يهلكون على أنصاف بطونهم ، وهذا لعمرى لهو من توزيع الجوع بتوزيع الأمن وهي سياسة رشيدة حكيمة تعنى

بالجماعة في عام المجاعة وكان الفاروق يقوم بتوزيع الطعام والزاد على كثير من القبائل في أماكنهم من خلال رجال شكلها .

رابعا : تعليق إقامة الحد عام المجاعة وهذه واحدة من التدابير القانونية المهمة التي اتخذها الفاروق ضمن سياسات عدة فقد قام عمر بوقف حد السرقة في عام الرمادة (تعليقا وليس تعطيلًا لهذا الحد كما يكتب البعض) وكان هذا إعمالا لحقيقة هذا الحد والحكمة منه ، لأن شروط تنفيذ الحد لم تكن متوفرة فأوقف تنفيذ حد السرقة لهذا السبب .

فالذي يأكل ما يكون ملكا لغيره بسبب شدة الجوع وعجزة عن الحصول على الطعام يكون غير مختار فلا يقصد السرقة ولهذا لم يقطع عمر يد الرقيق الذين أخذوا ناقة وذبحوها ، وأمر سيدهم حاطب بدفع ثمن الناقة . وقد قال عمر : لا يقطع في عزق ولا عام السنة وقد تأثرت المذاهب الفقهية بفقه عمر فقد جاء في المغني : قال أحمد : لا قطع في المجاعة ، يعني : أن المحتاج إذا سرق ما يأكله فلا قطع عليه لأنه كالمضطر وروي الجوزجاني عن عمر أنه قال : لا قطع في عام السنة . وقال سألت أحمد عنه فقد تقول به ؟ قال لعمر لا أقطعه إذا حملته الحاجة والناس في شدة ومجاعة ، وهذا فهم عمري عميق لمقاصد الشريعة ، فقد نظر عمر إلى جوهر الموضوع ولم يكتف بالظواهر ، نظر إلى السبب الدافع إلى السرقة فوجد أنه في الحالتين الجوع الذي يعتبر من الضرورات التي تبيح المحظورات ، كما يدل على ذلك قول عمر في قصة غلمان حاطب : إنكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم عليه حل له .

خامسا : تأخير دفع الزكاة في عام الرمادة ، أوقف عمر إلزام الناس بالزكاة في عام الرمادة ، ولما انتهت المجاعة وخصبت الأرض جمع الزكاة عن عام الرمادة أي : اعتبرها دينًا على القادرين حتى يسد العجز لدى الأفراد المحتاجين وليبقي في بيت المال رصيда بعد أن أنفقه كله ، فعن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن عمر بن الخطاب أخر الصدقة عام الرمادة فلم يبعث السعاة فلما كان قابل ورفع الله ذلك الجذب أمرهم أن يخرجوا فأخذوا عقالين أمرهم أن يقسموا عقالا ويقدموا عليه بعقال ، أي : صدقة سنة .

سادسا :بعد الأخذ بالسنن فإن الله تعالى يواتي الناس بالمنن بعد العمل بالسنن توج الفاروق هذه الاجراءات والسياسات بعمل يقوم على قاعدة وصل الناس بالسماء في إطار الاستعانة بالله والاستغاثة به وصلاة الاستسقاء فخطب عمر الناس في زمان الرمادة فقال : أيها الناس ، اتقوا الله في أنفسكم وفيما غاب عن الناس من أمركم ، فقد ابتليت بكم وابتليت بي ، فما أدري فما السخطة عليّ دونكم أم عليكم دوني أو قد عمّتي وعمتكم فهلّموا فلندع الله يصلح قلوبنا وأن يرحمنا وأن يرفع عنا المحل فرئي عمر يومئذ يدعو الله ودعا الناس ، وبكى وبكى الناس مليا ثم نزل وعن أسلم قال : سمعت عمر يقول :أيها الناس ، إني أخشى أن تكون سخطة عمّتنا جميعا ،فأعتبوا ربكم وانزعوا وتوبوا إلى ربكم وأحدثوا خيرا . وعن عبد الله بن ساعدة قال : رأيت عمر إذا صلى المغرب نادى أيها الناس استغفروا ربكم ثم توبوا إليه وسلوه من فضله واستسقوا سقيا رحمة لا سقيا عذاب فلم يزل كذلك حتى فرج الله ذلك وعن الشعبي : إن عمر خرج يستسقي فقام على المنبر فقرأ هذه الآيات (فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا * يرسل السماء عليكم مدرارا) (نوح 11،10) ثم نزل فقل له :ما يمنحك من أن تستسقي ؟فقال :طلبت المطر بمجاديح السماء التي ينزل بها المطر . ولما أجمع عمر على أن يستسقي ، ويخرج بالناس كتب إلى عماله أن يخرجوا يوم كذا ، وأن يتضرعوا إلى ربهم ، ويطلبوا أن يرفع المحل عنهم . فغاية الأمر في هذه المنظومة الكلية التي تربط بين البشر وبين تلك الحالة والنموذج الذي أسمىناه بعام الرمادة إنما يعني تحويل الأزمة إلى حالة لممارسة تدبيرية من منظور الأمن الإنساني وتجعل الأمن هدفا ومقصدا متطلب البلوغ وفق عمليات تتعلق بالإدارة الرشيدة ، فهي تصل الفرد بالفرد ، والفرد بالجماعة ، والجماعة بالجماعة ، والفرد بالمجتمع ، والفرد بالدولة والحكم

، والجماعة بالله سبحانه وتعالى ضمن منظومة من الأفعال والاجراءات لتحرك عطاءات التدبير من خلال السنن وميسرات من خلال المنن ، هذه المنظومة التي تربط بين الاطعام من جوع والأمن من خوف يحوطها معاني الايمان الموصول والتخطيط المقبول ، والتفكير السنني المعقول ، فمن الأهمية أن نؤكد على معاني التعامل الفعال مع الأزمات في إطار خطة تنظم بين عناصرها الكلية ، فقد حقق

سيدنا عمر بهذه السياسات جملة من القدرات لتحقيق عناصر الأمن الإنساني في كل مستوياته وشموله وفاعليته :

- أ . القدرة على تحقيق التكامل بين الأنشطة المختلفة التي تستوجبها طبيعة الأزمة.
- ب . القدرة على خلق مناخ عام يقوم على التفاهم والمشاركة وتحقيق عناصر الالتزام بين كافة مستويات النظم والمؤسسات والمنظومات .
- ج . القدرة على بناء وتنمية شبكة اتصالية وتواصلية فعالة تكفل توافر كل عناصر المعلومات والمعارف حول الأزمة وطرائق مواجهتها .
- د . القدرة على تنمية القدرات التبادلية والتكاملية مع الوسط المحيط .
- هـ . القدرة على التنبؤ بالمستقبل واعتبار المآل تحقيقا للادراك الكامل لطبيعة الأزمة وخطورته .

إذا كانت هذه محاولة لإدارة الأزمة فإنها مرحلة لعبورها على مرحلة انحسارها والتي تتلشى فيها العوامل المسببة للأزمة والسعي الحسيس إلى العودة للتوازن الطبيعي والأمن الفاعل والاستقرار الحقيقي .

من هنا بدت هذه الرؤية العميقة لإدارة الأزمة مدخلا من مداخل تحقيق الأمن الإنساني في إطار إخضاع التعامل مع الأزمة لمنهاجية علمية موصولة بالايمن ذلك أن بين الأمن والايمن صلة ولكنها في ذات الوقت ترفض العشوائية والارتجالية في التعامل ضمن عمليات تحقيق تعنى بالتحديد المسبق لما يجب عمله والكيفية التي يتم بها هذا العمل والوقت المحدد لها ومن المعني للقيام بها .

ويتزافق مع التخطيط أسلوب تنظيمي يوفر نوعا من التناسق والتسيق والتوافق والتكامل بين الجهود المختلفة (الجهد الجماعي) ، وتتوج هذه المنظومة بعناصر توجيهية تتعلق باستخدام قدرات السلطة وامكاناتها ضمن فن المواجهة الجريئة والسريعة والصحيحة لأحداث الأزمة في إطار يؤصل معاني الكفاءة والاخلاص والاختصاص وتتحرك كل هذه المسائل تخطيطا وتنظيما وتوجيها في إطار متابعة فعالة لاجراءات مواجهة الأزمة والقيام على حلها ضمن الاجراءات الضرورية اللازمة ، وظلت تلك السياسات العمرية تتمتع بأقصى درجات الفاعلية في تحقيق الأمن الإنساني إذ كانت هذه الأوامر والسياسات التي تتعلق بإدارة الأزمة معقولة وقابلة

للتنفيذ ، واضحة لا غموض فيها ، كاملة متكاملة كما ونوعا من حيث المكان والزمان ، وتوج كل ذلك أمورا قانونية اتخذت طابع الالتزام معتمدة من السلطة أو الجهة المخولة أو المختصة وظلت السياسات العمرية تستند إلى أنه لا أزمة بل مسببات ولا أزمة بدون إدارة ، ولا إدارة بدون إرادة ، ولا إدارة وإرادة بدون ظروف وشروط معينة في إطار الوعي بسنن الأزمة وسنن المواجهة لها والقيام بالتعامل معها من منظور الأمن الإنساني الكلي والشامل .

هذا النموذج العمرى الذي شكل تعامللا يستلهم معاني الحكم الرشيد وقيمة العدل التي تشكل عماد النظام فصار العدل أساس الجميع ذلك أن أحق الناس بدوام الملك والسلطان وباتصال الولاية أقسطهم بالعدل في الرعية ، فمن جعل العدل عدة طالت به المدة ، وكما يروى عن يزيدجر ، آخر ملوك فارس ، أنه بعث رسولا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأمره أن ينظر في شوائله . فلما دخل المدينة ، قال : أين ملككم ؟ قالوا ليس لنا ملك ، وإنما لنا أمير خرج . فخرج الرجل في أثره ، فوجده نائما في الشمس ، ودرته تحت يمينه ، قد عرق جبينه حتى ابتلت منه الأرض فلما رآه على حالته ، قال : حكمت فعدلت فأمنت ، فنمت .

حكمت : تكليف لا تشريف ، عدلت : العدل ميزان ، أمنت : الأمن حالة ، نمت : الطمأنينة والسكينة.. محصلة ونتيجة .

كل ذلك يفرز معادلة مهمة : حكم + عدل = أمن + طمأنينة = استقرار حقيقي .
الاستقرار الحقيقي = حالة مواتية للأمان والعمران وفاعلية الإنسان .

رؤية الماوردي للإصلاح :نحو. صياغة لمفهوم متكامل للأمن الإنساني ..مقدمات ومقومات .:

بين الأسس التي تشكل مقومات العمران وبين المناقضات التي تشكل عوارض له تنتقضه وتهدمه ، تأتي مساهمة الماوردي حينما يتحدث عن صلاح الدنيا وصلاح الإنسان كجوهر لتأسيس رؤية شاملة للأمن الإنساني والتي تشكل خيارا بين الصلاح

والفساد ، بين الإصلاح والإفساد ، فالصلاح إقرار لأمن الدنيا وأمن الإنسان والفساد فقدان لأمن العمران وأمن الإنسان

ويقع الماوردي على رأس هؤلاء المهتمين في سياق حس عمراني يتحدث حول منهج النظر للعملية الإنمائية، وعناصر القيام على عمارتها وصلاحها حيث نكون أمام رؤية كلية شاملة للظاهرة العمرانية والإنمائية تبحث في عناصر التنمية الشاملة والتنمية البشرية، فتوصل القواعد وتحدد المجالات.

1- علاقة الدين بالظاهرة الإنمائية أولى هذه القواعد التي تحرك عناصر الالتزام والفاعلية في إطار عقدي يتحرك فيه الإنسان صوب مصلحته وإصلاحه. إنه يدرك حقيقة العلاقة الإيجابية بين الظاهرة الدينية والظاهرة الإنمائية في إطار الفهم لصحيح الدين وما يؤثر به من فاعلية.

2 - علاقة الظاهرة السياسية بالظاهرة الإنمائية من القواعد المهمة في هذا المقام، وهيبة السلطة وقدرتها إنما تعبر عن إحدى الضرورات للظاهرة الإنمائية.

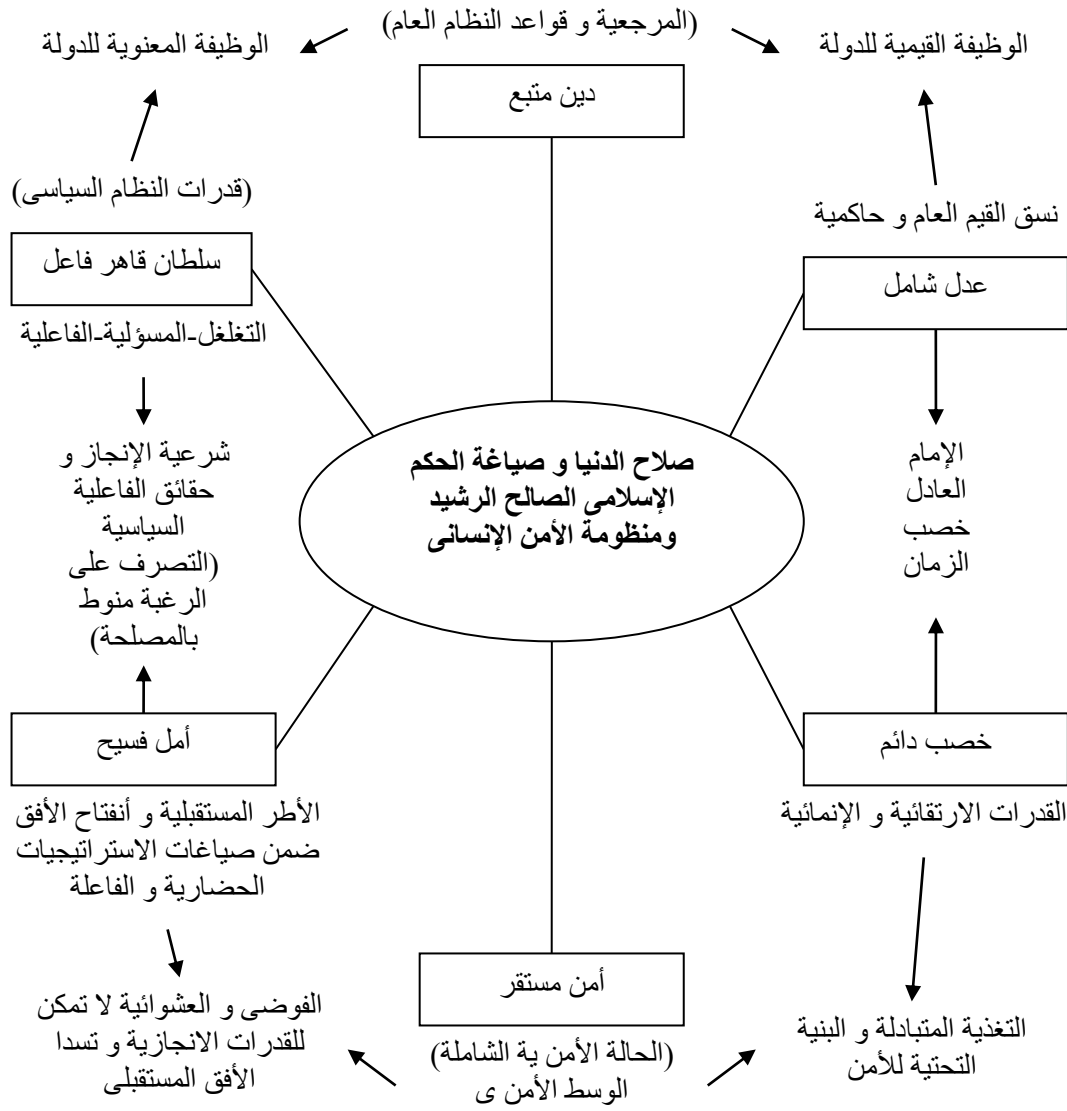
3 - ثم العدل كحالة شاملة للكيان أفراداً وجماعات، حكماً ومحكومين، ذلك أن هيبة السلطة لا تتأتى إلا من عدلها وقدرتها أن تجعل من الهيبة رضا بالعدل والسوية.

4 - وأمن عام هو من أهم شروط عناصر الاستقرار التي توفر قاعدة ووسطاً للعملية العمرانية. فالفوضى ضد العمران، والتهارج ضد الاجتماع، والأمن قرين العمران، معادلات هامة تؤسس أصول الأمن المترتب على العدل الشامل.

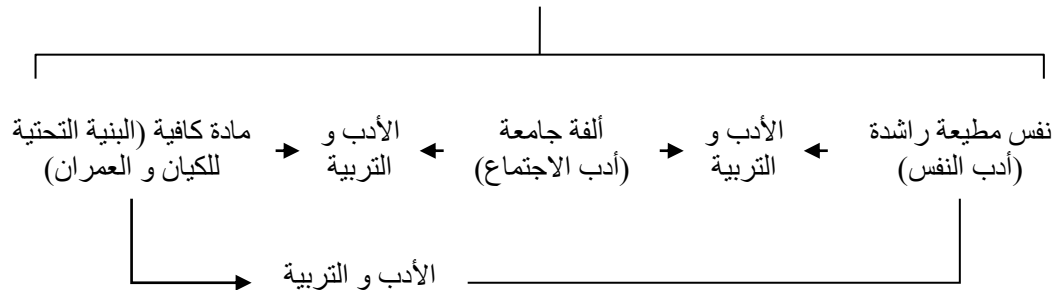
5 - خصب دائم هو عنوان وإشارة إلى عناصر الإنماء الممتد والشامل والدائم، إنها مجالات التنمية بأسرها وبتنوعها وبتكافلها.

6 - وأمل فسيح يحدد أفق الرؤية ورحاباتها، رؤية لحال الجماعة والكيان في استقبالها، المتعلق بالأمل المصاغ ضمن أصول وعي وقواعد سعي.

وصلاح الدنيا موصول بصلاح الإنسان وعمرانه وما يتطلبه ذلك من مقتضيات عناصر، ووسط التنمية البشرية وعمرانها من أصول رؤية الماوردي.



صلاح الإنسان الناتج الأساسى للحكمة الإسلامية
(الوظيفة والتوظيف الإنمائى)
(المواطن – الإنسان ، السلطان – الإنسان)
نحو رؤية كلية لأنسنة السياسة
قواعد أمره – و نظام حاله



خاتمة

ما الذي يجعل مفهوم الأمن إنسانيا ؟

في واقع الأمر أن هذا التساؤل من التساؤلات المشروعة في ختام هذا البحث عن محاولة تأصيل رؤية إسلامية لمفهوم الأمن الإنساني ، ويبدو لنا أن الأمن باعتباره مطلباً تأسيسياً لبني الإنسان في اجتماعهم وعلاقاتهم فإن هذا الاحتياج الضروري قد يختلف البعض في آدائه لعموم البشر وسائر الناس ، وغاية الأمر الإنساني في ذلك ألا يرتبط بأجراء هنا أو هناك أو أشكال متعينة ولكن غاية أمره أن يشكل واصله ناظمة بين الرؤية للعالم والقدرة على جعلها متفاعلة فاعلة على أرض الواقع ، ذلك أن رؤية العالم هي رؤية للإنسان والكون والحياة ضمن أطر معرفية وسياقات كلية وتصورات نظرية وفكرية .

إلا أن هذه الرؤية تظل محكومة بهذا النظر الإنساني بعلاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة الإنسان بالأكوان والعلاقات جميعاً بكافة مستوياتها في إطار الساحة الحضارية التي تتعلق بعمران البشر وعمران الحياة .

وغاية هذا الأمر أن نرى الإنسان في عموميه ينعم بحقائق الأمن وجواهره، بحيث يتأكد عموم الأمن كحالة والاستقرار كنتيجة بما يشكل بيئة حضارية قابلة للعمران وتكون ميداناً لفاعليات الإنسان.

ومن هنا يبدو لنا أن هذا المعنى الإنساني الممتد إنما يكون في امتداد هذا الأمن امتداداً يشمل عموم البشر والناس لا يخص فئة بعينها ولا حضارة في ذاتها ، ولا أي طرف في تلك العلاقة يتميز عن غيره في ذلك المتطلب الأساسي .

ومن هنا فإن انسجام رؤية الأمن الإنساني على مستوياته المختلفة يشكل مدخلاً حقيقياً لعموم الأمن على بني البشر رافضاً كل عناصر تؤصل معاني العنصرية والتعصيب وتؤدي إلى حالات من تعدد المعايير وازدواجيتها ، فتحترق جماعة أو فئة وتستولي ثقافة أو حضارة على مفهوم الأمن فتطوعه لمصالحها الآنية والأثنية .

إن معاني الامتداد الإنساني في مفهوم الأمن الإنساني عمليات وسياسات وعلاقات فضلاً عن أنها في النهاية مقاصد وغايات . ومن هنا تبدو هذه الحالة الإنسانية

العامة هي الضامنة لكل فاعلية لمفهو م الأمن ، فليس من الأمن أن يعمم أحد كائنا من كان مفهومه للأمن مستوليا عليه وفي بعض الأحيان متلعبا به .
إن مفهوم الأمن الشامل والحضاري والعمراني هو الذي يجعل مفهوم الأمن انساني لا يستثني انسانا ولا ينفي حضارة ولا يستقطب ثقافة . ومن هنا فإن الصلة بين مستويات الأمن الإنساني في داخل الدول لابد وأن يتحرك على الأمن الإنساني عبر المعمورة والانسانية ، وهو امر قد نلاحظ فيه خلا شديدا بافتعال تضارب أو تناقض بين مستويات الأمن المختلفة أو بين الأمن كقيمة جماعية والحقوق والحريات كقيم انسانية فردية . ويتواصل ذلك أيضا في حق الشعوب في أن تنال أمنا انسانيا على مستوى المعمورة ضمن علاقات دول تتسم بالتكافؤ والعدل بحيث ننقل من الإنسان الفرد إلى الانسان الإنسانية ضمن حالة تمكن لعناصر الاستقرار وقواعد الأمن .

إنسانية الأمن إذن في عموميه وتمكينه لكامل امتدادات الإنسانية على تنوعها في رؤيتها الحضارية وفي تعددها الثقافي .
ومن هنا فإن الأمن الإنساني يجب ألا يكون انتقائيا أو لتغليب أمور لمصلحة حضارة بعينها على مصالح لحضارة أخرى أو رؤية حضارية شكلت عناصر العولمة المفترسة غطاء لها وهو أمر قد يحيلنا إلى أنسنة العولمة وتحقيق معنى إنسانيتها في التعامل الإنساني وفي التفاعل الكوني وفي العلاقات الحياتية العمرانية.
الانساني أيضا يعني تحمل المسؤولية في اطار يؤصل معنى الخطاب الذي ينصرف على خطاب المسؤولية ومسئولية الخطاب عن حقائق المشترك الإنساني

أن هذه الخصائص الإنسانية العامة لا تكتسب نضجها إلا بالعمل والتجربة من خلال الأطر والأنساق الفكرية والقيمية والمرجعية المتكاملة تكاملاً عضوياً بحيث تحقق من خلال كل هذه الأنساق استقامة للوجود الحضاري والمجتمع الإنساني.
الحضارات . كل الحضارات . تشترك في الأعمدة ولكنها تختلف في القيم ، عمود الحضارة في كل زمان وكل مكان هو الانسان الواعي النشط . ولكن قيم الحضارات تختلف من حضارة إلى حضارة . في الغرب مثلا توفر العمود ولكن انحرفت القيم

وهكذا جاءت النتائج حسب المقدمات ومن ثم فعلينا أن نشد عمود حضارتنا وفق أنساق قيمنا التي تؤكد قدرتها على مواجهة التحدي الحضاري إن إنسان اليوم بحاجة لإستلهاهم قيم البناء وثقافة الحضارة

قد يتحدث الناس عن أن هناك أزمة أموال كما يشيعون أو أزمة نقصان الخبرات الفنية أو أزمة نقل تكنولوجيا أو أزمة علاقة بين عالم المال وعالم الجنوب أو أزمة مجتمع المعرفة أو جودة المعايير هذه كلها مشاكل ولكنها ليست أزمت إن العالم الذى نعيش يعاني من أزمة حقيقية هى أزمة إنسان وأزمة إنسان الحضارة الإسلامية والتي تشير إلى طبيعة مشكلاتنا الحضارية فرد فقد ذاته وأمة ضيعت رسالتها .أزمة الإنسان في تركية نفسه وعمران كيانه ومن فقد عمران ذاته لا يقدر على عمران الحياة.

ومن المسائل المهمة في هذا المقام أن كل حضارة تملك رؤية للعالم تنظر فيها تلك الحضارة نظرة تتسم بالخصوصية للإنسان والكون والحياة وتربط بين هذه الأركان بجملة من العلائق والتفاعلات لتتحرك بذلك الحضارة نتيجة هذا التفاعل ، فتصير الحضارة بذلك انعكاسا لمرئيات عن الوجود ومفاهيم الحياة ، ويصير مفهوم الحضارة بذلك مقياسا لمستوى الإدراك وعنوانا على معطيات الأمم والشعوب ، ومن خلاله يمكننا تفسير كثير من أحداث التاريخ ومضامين الثقافة والإبداع .

وحيثما يؤكد البعض أن الحضارة في جوهرها ليست إلا طريقة للعمل والتفكير فتغدو الحضارة عند وليم هاولز " كل ما يساعد الإنسان على تحقيق إنسانيته" .

هذا التفريق بين الحضارة من جانب والمبادئ من جانب آخر يعنى أنه بقدر ما تكون المفاهيم صحيحة وسوية وملائمة للإنسان ومعينه له على الممارسة والدافعية والفاعلية والانفتاح، بقدر ما تكون الصورة أو حقيقة التفاعل الذى ينتج حضارة مشرقة مضيئة . وبقدر ما تكون المفاهيم مجانبية للفطرة الإنسانية بقدر ما تبهت الصورة وتتحرف الحضارة .

وفي ظل هذه الرؤية فإن الحضارة بهذا المعنى تتكون من عناصر عدة يقع على رأسها الإنسان بكلياته فهو صاحب التفاعل لما يملك من أنشطة وطاقات وقدرات عقلية وجسدية وروحية توجهها مجموعة المفاهيم والتصورات عن الحياة.

ولقد يظن الذين ينظرون في هذه الأمور ببادى الرأى من غير نظر عميق أو فحص دقيق أن خلافة الإنسان في الأرض إذ تكون أمانة ملزمة بحيث تولد عناصر المسؤولية الدائمة لكل إنسان وعلى هذا النحو من الوجوب المطلق . قد يرى هذا البعض أن في ذلك القضاء الكامل والشامل على حرية الإنسان وإرادته واختياره بل ووجوده الحضارى

الأمانة اختيار ولكنها إلى جانب ذلك، الاختيار مسؤولية بهذه الأمانة الكونية الوجودية أن يعيش الإنسان في يقظة دائمة ووعى دائم وفكر دائم وشعور دائم وتلك هى خصائص الكيان الإنسانى التى يستطيع الإنسان أن يحقق بها وجوده في واقع حضارى له نفعه للفرد والمجتمع والإنسانية .

وهو ما يدعونا إلى التأكيد عن مقام الرسالة في الخلافة، وذلك أن الإنسان صاحب رسالة ومالم يكن كذلك ما اختير لمقام الخلافة ذلك لأن الخلافة عمل وبناء وإعمار أو هى الحياة بكل ما تفرضه الحياة من جهد وتضحية ، إنها معادلة الخلافة الممتدة في سلسلة مترابطة .

التوحيد ، الخلافة ، الأمانة ، التسخير ، التكريم ، التعمير ، التثمين؛
فهل فهمنا درس خلافة الإنسان في الأرض وهل تعرفنا على مقامه في بناء الحضارة وبناء الأمم وعمران الإنسانية والحياة !!!

إشتقاقا من المعنى قبل المبنى من وظيفة الاستخلاف العمرانية والقيام بأصل الوظائف المنوطة بها في غاية الرعاية على قاعدة من تحقيق أصول الحكمة ومبادئ العدل وقواعد الرحمة ومقاصد المصلحة فى إطار القاعدة"التصرف على الرعية منوط بالمصلحة"، ومامن شك أن المعنى سليما إذا ماقررنا "أن التصرف على الإنسانية منوط بالمصلحة " .

إن ما نقصده ليس إلا ذلك الإنسان في كل مكان ، أن يقوم بأصول تتعلق بارتباطه بمنهج التوحيد القائم على التزكية والعمران فى بناء الحضارة كعلامة على الحضور فى الساحة الحضارية .

إن هذه الرؤية هي فقط التي تكفل لنا الخروج من حالة ازدواج المعايير وهيمنة حضارة على حضارة ونفي ثقافة لثقافة ، فالاستخلاف يقوم على الاختلاف لتحقيق مقتضى التعارف والائتلاف المفضى الى عدل العمران وعمران العدل.

ومن هنا فمن الضروري بناء استراتيجية الخطاب وخطاب الاستراتيجية يستشعر عناصر المسؤولية ويقدم في هذا التراث الممتد أصولا معرفية وعمرانية لا يمكن للعالم أن يتجاوزها بل هو في أمس الاحتياج لمثل هذه الاسهامات المعرفية والعمرانية .

ومن هنا وجب علينا ان نتعرف على تلك الأصول التراثية والمصادر التي تشكل حفزا لهذه الرؤية وتشكيل الوعي والسعي المترتب عليها ، ومن هنا وجب علينا أن نؤصل معاني النظر المتميزة والمتوازنة للتراث بحيث يمكن قراءته قراءة الاعتبار والاستثمار بدلا من قراءته قراءة الاجترار والاهدار ، هذا النموذج الذي يشكل احسان القراءة التراثية إنما يشكل مصدرا مهما في تأصيل هذه الرؤية وابرار كامل فاعليتها . إلا أن هذه القراءة لا بد وأن تتراحم مع قراءة أخرى تقوم على قاعدة من النظر الدقيق والعميق لمكونات الواقع ومتغيراته ومساراته وتغيراته هذه الرؤية الجامعة لهذه القراءات الواعية البصيرة هي الكفيلة بتوفير مناخ لانتاج خطاب تجديدي اسلامي حضاري وعمراني .

وضمن هذه القراءة البصيرة التي تكشف وتفرق وتنقد وتقوم وتبني لابد وأن تتجه إلى المجالات الحقيقية التي تشكل بدورها مفاصل العمران البشري وبناء الحضارة ، تلك المجالات التي تدلنا عليها الرؤية المقاصدية كما سنشير إلى ذلك لاحقا

كما أن هذه القراءة المنتجة للخطاب لابد وأن تتصدى للتعامل مع قضايا جوهرية يتأكد من خلالها قدرة هذا الخطاب على الاسهام الحضاري المتجدد والمتعدد على أن يميز الذي يقوم على صياغة هذا الخطاب بين قضايا زائفة ومتوهمة ومفتعلة وبين قضايا أخرى حقيقية عمرانية ذات أثر وفاعلية .

ولا شك أن انتاج هذا الخطاب وإن كان يشكل ضرورة في هذا العصر فإن الأمر يصير أكثر الحاحا إذا ما كان هذا الخطاب يتجه إلى الحضارة الغربية الغالبة فيقدم بذلك رؤية استخلافية تحرك مكانم العطاء الحضاري المتجدد .

وفي هذا السياق لابد وأن نتوقف عند عملية التعارف باعتبارها جوهر هذه المنظومة ، إذ أن عملية التعارف بما تقدمه من مثلث العمران الحضاري الذي يستقى من الجذر اللغوي "عرف" ليؤكد بدوره على عناصر هذا المثلث الحضاري المعرفة والتعريف ، والاعتراف والعرفان ، والمعروف المستند إلى الفطرة الإنسانية المشتركة . إن خطاب التعارف بهذا يبني واحد من أهم المداخل للتعامل مع الخطاب التجديدي الإسلامي خطاب المعرفة والتعريف كوعي بالذات وبالأخر وبالموقف ، وخطاب الاعتراف كوعي بالواقع وأصول التعايش وضرورات الائتلاف ، وخطاب المعروف الذي يحمل أصول القيم الإنسانية الكلية ضمن الخطاب الإسلامي الذي يؤكد على عناصر منظومة المعروف الحضاري والسلوكي والعمراني بما يرتبط من أصول للقيم ، يمكن أن تحقق الاستخلاف ، وتعتبر عناصر الاختلاف المفضي إلى حقائق الاستخلاف والقاصد إلى ضرورات التعارف والائتلاف .

خطاب يحرك كل فاعليات الخطاب السفني والسفني على حد سواء إذ يقدم على ذلك خطاب عمراني يتعلق بسفينة الأرض والحفاظ عليها في ضوء أفق مستقبل الإنسانية المشترك وخطاب المعروف الحضاري كما يقول مصطفى صادق الرافعي " في الأرض كفاية كل ما عليها و من عليها ولكن بطريقتها هي لا بطريقة الناس " . ضمن هذا المثلث التعارفي يجب أن يستند هذا التشكيل لخطاب تجديدي خطاب التعارف يشكّل صمام أمان للمفاهيم الإنسانية ومنها مفهوم الأمن الإنساني .

ومن هنا وفي إطار مفهوم المسؤوليات الإنسانية المشتركة فإنه يجب تفحص مفاهيم شاعت مثل القرية العالمية تأكيداً على عناصر التواصل في الأحداث والمعلومات وهي تطورات وتغيرات ومتغيرات غير منكورة على المستوى الدولي كانت لها تأثيراتها العالمية على كافة المستويات الحضارية إلا أن ذلك تم في سياقات لم تملك معها هذه العناصر أن تحقق حتى مضموناتها الكامنة أو في الكلمات أو التركيبات اللغوية فقد حققت هذه التطورات وبفعل منتدى مالكي القوة سيطرة وهيمنة على عالمي الاتصال والمعلومات باعتبارهما من أهم العوالم لصناعة الصورة وتدويل النماذج الحياتية والقيمية . بدأ البعض يتحدث عن ضرورات الانخراط الخلاق ضمن أطر الفلسفة الكونية وسياقات المجتمع الكوني من دون أن يتحدث هؤلاء عن قشرية

الاتصال والتحكم المعلوماتي على الأقل ضمن نطاقات محدودة ، وبدأت هذه العوالم تؤسس أدوارا تقوم على صناعة الأفكار والاهتمامات والأولويات والبرامج وأنماط التفكير وأنماط العمل وتنميط الاستهلاك ، وتشجيع عناصر قيمية مرتبطة بكل ذلك . ومع ذلك فإن قدرا من الإشكالات الكامنة والظاهرة " المجاعات " " التلوث البيئي المقصود " " الحروب الأهلية " ، " نظم التبادل غير العادلة في المجتمع الاقتصادي الدولي " ، " تجارة السلام أو الموت "....، التي تشير ليس فقط إلى إشكالات بل إلى تشوهات كامنة ، هذه التشوهات استطاعت أن تحجبها مقولات القرية العالمية التي لم تكن تعني سوى قشرة اتصالية ومعلوماتية تغلف هذه التشوهات حاجبة لها ، من دون أن ترى أو تتحرك ضمن منطق التعارف وسفينة الأرض والذي يقتضي منطقا اتصاليا ولكنه تكافلي أو منطقا معلوماتي ولكنه حقيقي وجوهري ، بحيث يحقق عناصر العدل العالمي ضمن البحث عن القيم الحافظة على ما يقول " دويتش " " أن العلاقات الدولية هي فن الابقاء على الجنس البشري " ، ولكنه فن يرتبط بسياقات قيمية وسياسات فعلية وحقيقية لا قرية عالمية هي أشبه ما تكون ببيت العنكبوت في وهن علاقاته وشبكته .

ومن هنا يقوم هذا الخطاب بدور تأسيس في تحديد الإشكالات والقضايا الأجدر بالتناول ضمن الحفاظ على سفينة الأرض وعمرانها .

. وطبيعة هذا الخطاب البنائي إنما يؤكد على دوره الكاشف والفارق والناقد والمقوم بحيث يشكل هذا الخطاب رؤية كلية للتعامل مع استجابات الخطاب النابع المعبر عن الذات تجاه الخطاب المقتحم، وتجاه الخطاب التابع، لينفتح على أفق الخطاب الإنساني .

من هنا نأتي إلى السؤال الشامل للأطر الثلاثة (البنائي/ الدفاعي/ النقدي) وهو: **على أي أرض نقف؟ ، بما يؤكد على أن خطاب الهوية لا ينافي خطاب المسئوليات الإنسانية المشتركة ؛**

من هنا يمكن تضمين قضايا القرنين -بل كذلك القضايا التي ستجد من بعد- في هذا الإطار: ضرورة وضوح رؤية إسلامية (حضارية ذاتية) شاملة لعناصر التجدد الحضاري الذاتي ومرجعياته والسنن الحاكمة له، وضرورة الجمع بين الوعي

العميق بها، والسعي سعيًا غير قاصر ولا جزئيًا ولا ذا علة بما يتبدى في البنية التقويمية للخطاب الديني وأطره. إننا بهذا نقف بين تجديد حقيقي قوامه الذات الحضارية ومكنات التجدد فيها، وتجديد زائف على قاعدة من استبدال الأسس الحضارية للأمم، والرضاء بموقف الذيلية تجاه الآخر (الغرب).

غاية الأمر بما يؤكد الخطاب التعارفي أنه يقوم على قاعدة من إدارة الخلاف والاختلاف وتحقيق أصول الفاعلية الإنسانية ضمن حوار بين الثقافات تتأكد فيه عناصر المسؤولية والفاعلية وهو أمر يرتبط بالخيار في مستقبل الإنسانية بين خيارين (حفارو القبور أم عمران الحياة) (عمران لا طغيان) .

وإن من عناصر المسؤولية كما يقول مصطفى صادق الرافعي " أن تلبس كلماتنا معانيها من أنفسنا .. والكلمة من قائلها هي بمعناها من نفسه ، لا بمعناها في نفسها " ، من حقائق المسؤولية كذلك أن يقوم العزم في وجه التعاون ، والشدة في وجه التراخي ، والقدرة في وجه العجز وبهذا يكون كل الناس شركاء متعاونين ، وتعود صفاتهم الإنسانية وكأنها جيش عامل يناصر بعضه بعضا ، وتكون الحياة مفسرة مادامت معانيها السامية تأمر امرها ، وتلهم إلهامها ، وما دامت ممثلة في الواجب النافذ على الكل ، والناس أحرار متى حكمتهم هذه المعاني ، فليس حقيقة الحرية الإنسانية إلا الخضوع للواجب الذي يحكم والمسؤولية التي تدفع وترفع ، وبذلك لا بغيره يتصل الناس جميعا اتصال الرحمة والتعارف في كل شئ. وهو اتصال يتطلب منا النظر النقدي والتقويمي الى اتصال لايعرف إلا معانى النفى والصراع

ومن هنا يبدو لنا ضرورة أن نتوقف مليا أمام ما يسمى بالحروب الاستباقية والحروب الوقائية لنيل الأمن ، والامن القومي الاسرائيلي لنفي ونسخ أمن الانسان الفلسطيني وتهديد المنظومة الإنسانية للحضارة ، وامتلاك بعض الدول لأسلحة دمار شامل بطريقة مقبولة ، ويتوج ذلك جميعا تلك الأمور حينما تسييس العمليات التي تسمى بالتدخل الإنساني لتعبر كل هذه الوقائع عن نظام عالمي مشوش ومشوه لم يحقق مضمون الأمن الإنساني على حقيقته وفي جوهره ، ومن ثم فإن اتساع الفجوة التي وصلت إلى هوة سحيقة بين من يملك ومن لا يملك سواء على مستوى الدول القومية

أو على مستوى النظام العالمي إنما يعبر عن خلل شديد لبيئة دولية لا تستطيع أن تستوعب أو تمكن لكمالات الأمن الإنساني ، وليس لدولة أن تعمم على كافة المعمورة متطلبات أمنها لتجعل من العالم بأسره من دول وكيانات وقيادات ومؤسسات لخدمة أمنها الداخلي لتحول العالم إلى جوانتنامو دولية ، في حالة تستبد فيها بالعالم إلا أنها في نفس الوقت لا يمكننا أن نتغاضى عن البنى المسوه داخل نظام الدول القومية ذاتها في إطار انتشار شبكات الاستبداد والفساد . بين استبداد دولي واستبداد داخلي يتآكل مفهوم الأمن الإنساني ولا يحقق معظم شروطه للتمكين لجوهره القاصد للانسان ، عموم بني الانسان .

إن كل حضارة تملك رؤية للعالم بما تحدده من ذلك العالم وحدود وعناصر مجالها الحيوي وفاعليتها . وهو أمر يتطلب دراسة التساؤل الذي يتعلق بعالمية حضارة ما من ضرورة الدراسة التحليلية التي تتناول بشكل أو بآخر علاقة حضارة من الحضارات بميلها العالمي وأثر ذلك في تطورها الذاتي دون أن يعني ذلك أن تحليل عالمية الحضارة ينفصل عن ذاتيتها ، بل إن ذاتية الحضارة تقرر بصورة حاسمة بعدها العالمي وطبيعة العلاقة مع الآخر انطلاقا من رؤية مسبقة للذات ، فإذا كانت العالمية هي الذات لحظة تعميمها بنفسها على الآخرين كما يؤكد على ذلك الدكتور علي الشامي، أوكانت الصورة التي تريد هذه الذات الحضارية أن تعطيها لنفسها في العالم .

ومن هنا إن ذاتية الحضارة لا تؤسس فقط الميل العالمي الخاص بها بل تحدد كيفية انتشارها ، كأن تكون عالميتها مفروضة بالقوة وفق قانون الغالبية والمغلوبة أو أن يكون ذلك وفق عناصر منافع متبادلة تقوم على قاعدة من العدل والاختيار الحضاري تحتاجها الشعوب الأخرى وتقبل عليها بإرادة حرة .

ومن هنا فإن الحضارة قد تمثل نموذج اقتداء أو تمثل نموذج افتراء ، وقد تمثل الحضارة نموذج الأثرة والاستئثار ونموذج مختلف يقوم على قاعدة من التعارف الحضاري ونموذج الاستخلاف القائم على قاعدة عمرانية .

إن الحجة التي يستند إليها "هنتنجتون" من أن مصدر النزاع الأساسي في هذا العالم الجديد لن يكون أيديولوجيا ولا اقتصاديا بشكل رئيسي ، فالانقسامات العظيمة بين

أفراد البشرية ومصدر الصراع المهيمن (سيأخذ طابعا ثقافيا ، كما ستبقى الدول القومية الفاعلة الأكثر قوة في الشئون العالمية إلا أن صراعات السياسة العالمية الرئيسية ستحصل بين دول ومجموعات تنتمي إلى حضارات مختلفة ، كذلك سيسيطر صراع الحضارات على السياسة العالمية ، وستصبح خطوط الاختلاف بين الحضارات هي خطوط المعارك في المستقبل ماذا يمكن أن نقول ضمن هذه الحجة ؟ هل هي علامة على صعود وزن الثقافي في إطار العلاقات الدولية ؟ هل هو نوع من التبشير بصعود التحليل الثقافي التي يمكن أن تكون رؤى العالم جزء لا يتجزأ من تحليله أما أن الثقافي وفق الحجة الأساسية لهنتجتون لا يشكل إلا غطاء ثقافيا لتمويه الصراع الثقافي أو استخدام الثقافي أداة طيعة لتبرير صراعات قادمة وحروب وقائية وصدامات مسبقة لا تعبر إلا عن ما يمكن تسميته بإساءة استخدام الثقافي ضمن الاعتراف بوزن التحليل الثقافي في رؤية الظواهر العالمية . ومن ثم فهناك صلة قرابة وتناسل بين مصالح " الغرب " وقيادته لنظام العالم بحيث لا تستطيع السياسة أن تتوارى بعيدا خلف خطاب الحضارة ، الذي يحتفظ به الغرب للآخرين (للأطراف) بينما يغترف خطابه الذاتي من العظمة والرفاهية والمصالح دون أن يرتوي ، إن الثقافي ضمن هذه الرؤية ليس إلا قنابل دخان يطلقها العرب لتغليف مصالح سياسية أو استراتيجيات استثنائية .

في مقال رصين تحت عنوان " كيف ساد الفكر الأوحى " كتبته سوزان جورج ، لتعبر عن كيف يمكن صناعة ما يسمى بالعلم ؟ . وهو أمر ربما يكون أدخل له فأهمل في صميم المسألة السياسية والثقافية والفكرية في الجوهر ؛ ألا وهي كيف يمكن أن تصنع النماذج وكيف يمكن الترويج لها ؟ .

إن فهرس الأفكار الواردة التي تمارس هيمنتها على السياسات العامة والتي تسيطر ، بفضل انسياق وسائل الإعلام على العقول ، ليس طبيعيا أكثر من غيره : فالليبرالية الجديدة ، التي هي تكرار مبسط لنظريات ظهرت في بداية القرن التاسع عشر ، بدأت تبني نفسها بشكل مصطنع ، في جو من اللامبالاة العامة ، غداة الحرب العالمية الثانية . ولكن بعد مرور بضعة عقود من الزمن ، وبفضل الذكاء الاستراتيجي لأصحابها ومئات ملايين الدولارات من التمويلات . ورغم ما أسفرت

عنه الإجراءات التي أوجت بها من نتائج كتانت عموما مشئومة . أصبحت هذه النظرية عماد الفكر الأوحى .

وفي قراءة لعلم اجتماع المعرفة لكيف تنشأ الأفكار وتسوق كتبت سوزان جورج تحت عنوان " مثقفون للبيع " حيث تقوم مؤسسات تستند إلى ثروات صناعية أمريكية كبيرة وقديمة ، ويتعلق الأمر بتدعيم المؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تقوم على أساسها المبادرة الخاصة بحسب ما تراه نشرة مؤسسة " أولين " التي كانت قد خصصت بعد " 55 مليون دولار .

وقد ترجع الإجابة إلى وعي أولي بأن الليبرالية الاقتصادية بما هي صياغة جديدة لسياسة النهب الرأسمالي للعالم سوف تصطدم بممانعات ثقافية . مجتمعية ، تحمل على الأقل إمكانية استراتيجية في تهديد منظومة النهب نفسها .

ومن هنا قد تكون رؤية استقرار الغرب والنظام الدولي المواتي له في إطار ضمان السلم والأمن الدولي " للحضارة الغربية تعني ضمن ما تعني أن استقرار الغرب لا يمكن له إلا من خلال ضمان عدم استقرار بقية المعمورة .

بين نهايات فوكوياما وبدايات هنتجتون تظهر اختلافات المثقفين حول تعليل وتفسير العوامل التي أدت إلى ولادة هذا النظام العالمي الجديد .

أما الاتفاق حول أهداف هذا النظام وآليات عمله فإنه يختزل التمايز بين رأي يعتبره البعض انتصارا للغرب على العالم، وآخر يراه ضرورة استراتيجية لضمان الانتصار في الصراعات القادمة .

إن مقولة ابن خلدون مفسرة في هذا المقام " لخطاب الغالب " ؛هون فوكاياما من الذبول لترسيخ روح الغلبة الحضارية ، وهول هنتجتون من البؤر المتأبئة " الثقافات الحضارية المقاومة " لترسيخ روح المواجهة والصدام .

إن هنتجتون حينما يؤكد أن " حاولت الحضارات غير الغربية أن تصبح حديثة من دون أن تصبح غربية ... وستزيد قوتها الاقتصادية والعسكرية التي تنافس بها الغرب .. " إن هنتجتون وضع يده على الجرس النازف في خاصرة الانتصار أدلجه فوكاياما ، ولكي يداوي هذا الجرح خلق الغرب لنفسه عدوا أو أعداء لما بعد الانكسار

الأيديولوجي للشيوعية ، إن الأمر تلخصه المقولة " من أن الهجوم الوقائي قد يوقف نزيف الجرح أو يبدد القلق المقيم .

ولكن ستبدو مفاجأة كبيرة لكثير من الغربيين من أن يعرفوا أن باقي العالم يخشى الغرب حتى أكثر مما يخشى الغرب من باقي العالم .

هناك صلة قرابة وتنازل بين مصالح الغرب وقيادته لنظام العالم ، بحيث لا تستطيع السياسة أن تتوارى بعيدا خلف خطاب الحضارة ، الذى يحتفظ به الغرب للآخرين ، للأطراف ، بينما يغرق خطابه الذاتى من العظمة والرفاهية والمصالح دون أن يرتوي .

إن مقولة "ألبرت اشتفايستر" في فلسفة الحضارة صارت حقيقة بعد الحادي عشر من سبتمبر .

من الواضح لكل ذى عين أن الحضارة بسبيل الانتحار وما بقى منها لم يعد في أمان إنها لاتزال قائمة لأنها لم تتعرض للضغط المدمر الذى طغى على البقية؛ لكنها كالبقية بنيت على شفا جرف هار أو هاو ، من المحتمل أن يجرفها إلى انهيار جديد ، وحينما يفقد الشعور بأن كل إنسان هو موضوع اهتمام عندنا لأنه إنسان ، تترنح الحضارة والأخلاق ويصبح الوصول إلى عدم إنسانية شامل مسألة زمن .."

يمكن القول بصورة حازمة إن أية مراجعة موضوعية لتاريخ الغرب ليتمكنها ان تؤكد حاجة الغرب إلى " خارج " بما هي ضرورة وجودية يفرض نفسه على معادلة العلاقة بين الغرب وهذا الخارج .

قبل النهضة كان الخارج يقرر مصير الغرب أما بعد النهضة فإن الغرب صار صاحب المبادرة الأولى في تقرير مصير الخارج وفي الحالتين يستحيل تصور مصير الغرب بدون علاقات مع بقية العالم .

إن الغرب أراد أن يكون المركز حتى حينما انتقلت القوة من تجلياته حواف الدنيا .. إن الأمر قد يرتبط بصناعة المركز .

إن ميزان الرعب النووي المستند إلى ميزان القوى منح العالم أمن الرعب خشية التدمير ، ولكن الميزان الذى صار كفة واحدة جعل المعمورة كلها في حالة "رعب الأمن " حينما حولت الولايات المتحدة الأمريكية مشكلة أمنها إلى "قضية كونية " ،

على العالم كله أن يعمل على حفظ أمنها " حتى لو شرعت ان تحول " المذعورة " لا المعمورة " إلى جوانتنا كونية .

إن هذا يشير ومن كل طريق إلى ضرورة التوقف عند مسألة غاية في الأهمية ألا وهي " أن صعود التحليل الثقافي من الناحية البحثية والعلمية غير اتخاذ الثقافي غطاء وأداة لسياسات مصلحة وحروب استباقية " إن ما يشير إليه فوكاياما . هنتجتون ليس تمثيلا لصعود التحليل الثقافي واعتبار مفرداته وتضمنين مستلزماته في التحليل والتفسير ولكنه في حقيقة الأمر ليس إلا إسنادا ثقافيا لتوجهات سياسية تصور لاحتمية الانتصار الحضاري للغرب ، أو للدفع باتجاه مشروعات تسوغ لحروب قادمة تحت عنوان صدام الحضارات .

منذ نصح ميكيا فيلي أميره بأن يكون مرهوبا لا محبوبا ووصف فرانسيس بيكون المعرفة بأنها القوة وطلب ديكارت من الغرب والغربيين أن يكونوا سادة الطبيعة ومالكيها ومنذ تحدث هوبز عن ثنائية الثروة والقوة في عالم أشبه بغابة المنافسة حيث يكون صاحب الغنيمة والنصيب الأكبر من يملك القوة الأحمر ، ومنذ أكد داروين أن البقاء للأصلح بمعنى الأقوى فإن عالمية . عولمة . الغرب سوف تبرر تأليها لأبطال امتلأوا بالمجد الدنيوي كما قال ميكيا فيلي .

نظام العالم وفق هذه الرؤية ينبغي أن يقوم على الغلبة وليس المحبة ، على الصراع وليس التعارف ، لن يكون البشر مختلفين في هوياتهم متحدين في وجهتهم نحو آخرة تجمعهم بالله واحد إنما منقسمين ، دائما وأبدا ، إلى أسياد وعبيد ، بيض وملونين ، متوحشين ومتحضرين ، غربيين وشرقيين ، شماليين وجنوبيين ، وفي نهاية التحليل يجب على شعوب العالم قاطبة أن تسهم راضية مرضية أو مرغمة قسرية في رضا في شكل اذعان ، أو إذعان في شكل رضا ، المهم أن تقوم هذه الشعوب جميعا بدورها في تحسين طريقة الحياة في الغرب ، وفي تأمين احتياجاته ، وإشباع رغباته ، وربط مصيرها بمصيره ، وخضوعها لمشيئته ، وكأنما الله لم يظهر في صورة إنسان ، وإنما في صورة إنسان غربي ، كما يقول جارودي ، وكما يؤكد جريجوار ميرشو من ضرورة إبراز الاستعدادات الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية العامة التي

مكنك النظام الغربي من أن يبلور ، بواسطتها ، صورة عن ذاته ويخلق بشكل مواز صورة مشوهة للآخر لتأكيد ذاته ثم تبيان محاولته ليستقيم ذلك ، رسم " مصير متعال " له ليجعل من نفسه محورا بل مرجعا تاريخيا عالميا وحيدا في معالجة مجتمعات ما وراء البحار . وذلك من خلال إنشاء منظومات فكرية متوخيا من ورائها إجماعا نسبيا على رسالته التبشيرية " التحضيرية " بين مواطنيه لكي يتسنى له تصديرها من خلال إغواء وتنشئة نخب في المجتمعات المفتوحة لتكون معابر لبسط سيطرته وترسيخها في جسم هذه المجتمعات .

لا شك في أن هذا المسار قد تطلب استخدام مفاهيم العقلنة لإضفاء المشروعية على فتوحاته عبر تمثيل المجتمعات الخارجية عن حدوده على شكل " زوائد عائمة " من مخلفات تاريخية متدنية محكومة آجلا أو عاجلا بالانقراض والفناء .

لعل هذا ما يفسر رفض المستعمرين الاعتراف بالقيم والرموز الخاصة للثقافات المغايرة أو بفكرة تاريخ متعدد ، بمعنى أن كل ثقافة أو حضارة توجد لنفسها معنى ودورا ونمطا للعيش تستطيع من خلاله تحقيق ذاتها والسيطرة على مصيرها وبيئتها . إن ما رمى وما يزال يرمى إليه النظام الغربي بعد تغيير جلده اليوم هو تقطيع مجتمعات الأطراف إلى شرائح أو إلى كيانات قبلية طائفية ، عرقية إقليمية ، لا لكي يسهل عليه إلحاقها به فحسب ، إنما لكي يستأثر بزمام المبادرة في معالجة التاريخ العالمي ويسمح لنفسه بتأسيس منظوره الخاص للتاريخ على حساب تواريخ أو ثقافات الشعوب الأخرى . وذلك عبر تفسير الحوادث ، الخارجية عن حدوده الجيوسياسية ، بمدى ارتباطها ، بصورة أو بأخرى . بمرحلة من مراحل تاريخه الخطي وإلا فإن مصيرها محكوم بعدم صلاحها للفهم إنسانيا وتاريخيا .

في ضوء كل ذلك يمكننا أن نفسر لماذا في كل مرة يشرع فيها الغرب ببناء نظامه العالمي يضع الحضارة في مقدمة الخطاب وفي واجهة الحدث لكي يفرض رؤيته على ذاته وعلى الآخرين في آن معا إنها صناعة الفكر الأوحده والترويج له ليكون صائغا ومهيما ، وذلك كله في سياق يسعى إلى وضع السجل خارج دائرة المصالح والسياسات التي يبني نظامه العالمي على أساسها .

لقد درج الغرب كما يقول الشامي على توظيف الحضارة في توريه أيديولوجية تستهدف تهذيب النهب وتسويق الغلبة ، لكي تضفي على عالمية الغرب أو عولمته هالة ورسالة : هالة التفوق والتقدم والتربع على عرش الحضارات والشعوب ، ورسالة تحديث نظر لها الغرب نفسه من أجل مساعدة الآخرين وتذليل عقبات بلوغهم الدرجة التي تناسبه من التقدم والنمو . ومن ناحية أخرى فغن مركزية الغرب العالمية لم تكن اختيارا حرا من قبل " الأطراف " ، بقدر ما كانت قرارا اعتمده الغرب في سبيل تحقيق أهداف وتوجيه سياساته وإدارة مصالحه وبناء ذاته والقوة وحدها سوف تكون وسيلة الغرب في توليده لنظام عالمي ، يقوده وحده دون سواه ووفق شروطه ومصالحه وفي إطار سياسة تحمل العصا لمن عصى .

قد يقول البعض أننا أفرطنا في الحديث عن الغرب باعتباره كتلة واحدة أو كتله صماء وكأن هذه الحضارة لا تملك تنوعا أو اختلافا ومن الأمور المقررة أننا حينما نصف هذه الأوصاف لا ننكر أن هناك توجهات متميزة وربما مناقضة داخل هذه الحضارة إلا أن توصيف ذلك ينصرف إلى إعمال القاعدة لأن الأمر بما غلب عليه .

وغاية الأمر فيما نريد أن نشير إليه هو ان الامر بين رؤيتين رؤية تؤسس وتؤصل لصدام الحضارات وأخرى تؤكد وترسخ لتعارف الحضارات الذي هو صمام أمان لترسيخ الأمن الإنساني في جوهره وحقيقته .

إذا كان البعض قد اتخذ من توظيف " الثقافي " كغطاء لسياسات المصالح وأداة لتنفيذها في إطار يصدر خطابه بمقولة حول صدام الحضارات فإنه من الأهمية أن نؤكد على ضرورة أن نتدبر الأمر ونتخذ من صفة الإنساني معنى حقيقيا يضفي على المفاهيم طابعا إنسانيا عاما وعاجلا لا باعتبار هذه الصفة (صفة الإنساني) غطاء وتبرير لسياسات يجعل القوي منها مدخلا لتدخلاته ، وممارسة قوته وتغلبه .

إن الأمن الإنساني لم يعد يحتمل التتظيرات أو الخطابات الكلامية ولكنه في حاجة ماسة إلى أفعال وسياسات على الأرض لتجيب على ذلك السؤال الجوهرى هل تكسب الإنسانية معركتها ؟ هذه هي القضية التي تتعلق بجوهر انسنة الرؤية للأمن والتمكين والتفعيل له على أرض الواقع ، لا أن تحاول الدول أو الافراد أو

الجماعات الاستيلاء عليه فتأمنه من أجل مصالحها فلا يصير الأمن في ذلك أمنا إنسانيا أكثر من كونه حالة استثناء بالمرحى على حساب أمن الآخرين ، ولعلنا أيضا نؤكد المعنى الذى يتعلق بكيف يتحول الأمن الإنسانى على حقيقة وفي جوهرة إلى ثقافته كلية ، إذ يرتبط بعمليات ثقافية ومعرفية وتربوية تتعلق بالتنشئة عليه والقدرة إلى استيعاب كمالاته والوعى بشروطه والسعى لتمكين غاياته ومقاصده .

وفي هذا المقام فإنه من الأجدر أن نشير إلى أن هذا المفهوم يحتاج من كافة الثقافات والرؤى الحضارية المتنوعة رؤى تمكن له فى حقيقة وجوهرة وتشكل الرؤية الإسلامية حفزا لهذا المفهوم إذا ما تعرفنا على أصول عملية الأمن ذاتها وعناصرها المتضمنة فيه وإلى تحرير وصف الإنسانى الذى يؤكد على عموم القيم التى تتعلق بالعدل والمساواة والحرية والاختيار . أليس من المشروع إذن أن نتساءل ونحن تملأنا الهواجس :

متى وكيف ولماذا يكون الأمن إنسانيا ؟

ومن هنا فإننا نرى ضرورة النظر إلى الأمن الإنسانى ضمن منظومة المداخل التى أشرنا إليها هذه المنظومة مفتحة فى أفقها قادرة على استيعاب كل ما يمكن لمفهوم الأمن الإنسانى على حقيقة ، تكافل المداخل وتكاملها من أهم العناصر التى يجب أن نتوقف عندها وعليها ، ذلك أن تكامل هذه المداخل يجبر النقص والقصور فى أحدها إذ تتداعى هذه المداخل إلى بعضها البعض وتشكل بنيانا متكاملا يؤصل فاعليات مفهوم الأمن الإنسانى . ويبدو لنا أن هذا التكامل فى الرؤية والذى يؤصله معنى (أن إختلاف المسالك راحة للسالك) بحيث تجتمع زوايا النظر وتتعدد مجاهر الاهتمام فىكون ذلك التكامل مدخل لارساء عناصر التفعيل والتفاعل والفاعلية ، وللفاعلية بيئة وشروط وأحوال ، كما ترتبط بها سياسات وعلاقات وإمكانات ، إذ تتحقق هذه الفاعلية فإنها تتطلب عملا على مستوى الإنسانية مستشرفا حقيقة مستقبلها والتمكين لمعانى سفينة الأرض والحفاظ عليها كأمانة وأمن وتأمين ، هذه هى قوانين وسنن العمران والإنسان والأمان .

سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل

أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية